جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان– كلية التربية
قسم اللغة العربية

التَّوجيهُ اللُّغويُّ لقراءاتِ أهلِ البصرةِ في تفسيرِ التِّبيانِ للشَّيخِ الطُّوسيِّ(ت٤٦٠هـ)

رسالةٌ تقدَّم بها الطالبُ

جعفر محمد حسين

إِلَى مجلس كلية التربية _جامعة ميسان
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ اللغة

بإشراف

أ. د. صباح عيدان حمود

١٤٤٥هـ ٢٠٢٣ م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العظيمُ

سورة آل عمران - آية (٧)

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ **((التوجيه اللغوي لقراءات أهل البصرة في تفسير التبيان للشيخ الطوسي(ت٤٦٠هـ))** التي قدمها الطالب **(جعفر محمد حسين)**، قد جرى بإشرافي في قسم اللغة العربية، كلية التربية – جامعة ميسان، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ اللغة.

التوقيع:

المشرف: أ.د. صباح عيدان حمود

التاريخ: / /٢٠٢٣م

بناء على التوصيات المتوافرة، أرشَح هذه الرسالة

التوقيع:

الاسم: أ. م. د. محمد مهدي حسين

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ: / /٢٠٢٣م

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة، نشهد أننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ **(التوجيهُ اللغويُّ لقراءات أهل البصرة في تفسير التبيان للشيخ الطوسي(ت٤٦٠هـ))**، التي تقدم بها طالب الماجستير **(جعفر محمد حسين)**، وقد ناقشناه في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ووجدنا أنه جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ اللغة، وبتقدير (جيد جدًا).

التوقيع:
أ.د. حسن حميد محسن(رئيسًا)
التاريخ: /١/٢٠٢٤

التوقيع:
أ.م.د. حبيب عبد الله عبد النبي(عضوًا)
التاريخ: /١/٢٠٢٤

التوقيع:
أ.د محمد عامر محمد(عضوًا)
التاريخ: /١/٢٠٢٤

التوقيع:
أ.د صباح عيدان حمود(عضوًا ومشرفًا)
التاريخ: /١/٢٠٢٤

صدقها مجلس كلية التربية/ جامعة ميسان.

التوقيع:
أ.م.د. براق طالب شلش
عميد كلية التربية
/١/٢٠٢٤

الإهـــداء

إلى جنب نهر الفراتِ . . .

إلى حيثُ يتوسَّطُ شاطِئَهُ قمرٌ . . .

يكتملُ كلَّ ليلةٍ؛ لينيرَ سماء الشُّجعان . . .

إلى ذلك الماء الذي منه الفراتُ يرتوي . . .

إلى مَن لو كانَ المحيطُ مدادي والنخيلُ عتادي، ما وفيتُ حقَّك

سطرًا . . .

إليـــك يا طويلَ ذؤابةِ البصيرةِ، والأكفِّ الصادقةِ النصيرة . . .

إليك يا أبا الفضلِ العباس بن عليِّ بن أبي طالب (عليهم السلام)

أُهدي حروفي . . .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**أ–ث**
التمهيد: قراءة في مفهوم القراءات القرآنية وتطبيقها	**٢ – ١٣**
أولًا: مفهوم القراءات القرآنية	٢–٧
ثانيًا: قُراء أهل البصرة	٧–٨
ثالثًا: القراءات القرآنية عند الإمامية والشيخ الطوسي	٩–١٢
رابعًا: مفهوم التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية	١٢ – ١٣
الفصل الأول: التوجيه الصوتي ودلالتهُ في قراءات أهل البصرة	**١٥–٥٧**
المبحث الأول: الظواهر الصوتية المفردة	١٧–٣٣
أولًا: الهمز	١٧–٢٥
ثانيًا: صوت الهاء	٢٦ – ٣٣
المبحث الثاني: الظواهر الصوتية المركبة	٣٤–٥٧
أولًا: الإدغام	٣٤–٤٢
ثانيًا: الإمالة	٤٣–٤٩
ثالثًا: المد	٥٠–٥٧
الفصل الثاني: التوجيه الصرفي ودلالتهُ في قراءات أهل البصرة	**٥٩– ٩٨**
المبحث الأول: أبنية الأفعال ودلالاتها	٦٠–٨١
أولًا: بناء الأفعال المجردة والمزيدة	٦١–٦٩
ثانيًا: بناء الفعل للمعلوم وللمجهول	٦٩–٨١
أ– البناء للمعلوم في قراءات أهل البصرة	٧٣– ٧٦
ب– البناء للمجهول في قراءات أهل البصرة	٧٦– ٨١
المبحث الثاني: أبنية الأسماء ودلالاتها	٨٢–٩٨
أولًا: بناء الاسم والمصدر	٨٢–٨٤
ثانيًا: أبنية المشتقات	٨٤–٩٣
أ– اسم الفاعل	٨٤–٩٠

ب- اسم المفعول	٩٠- ٩٣
ثالثًا: الإفراد والجمع	٩٣-٩٨
الفصل الثالث: التوجيه النحوي ودلالتهُ في قراءات أهل البصرة	**١٠٠-١٤١**
المبحث الأول: التوجيه النحوي لإعراب الأسماء ودلالاتها	١٠٢-١١٤
أولًا: ما قرأه أهل البصرة اسمًا مرفوعًا	١٠٢-١٠٦
ثانيًا: ما قرأه أهل البصرة اسمًا منصوبًا	١٠٦-١١٠
ثالثًا: ما قرأه أهل البصرة اسمًا مجرورًا	١١٠-١١٤
المبحث الثاني: التوجيه النحوي لإعراب الأفعال ودلالاتها	١١٥-١٣٢
أولًا: ما قرأه أهل البصرة فعلًا ماضيًّا	١١٥-١١٦
ثانيًا: الفعل المضارع في قراءات أهل البصرة	١١٧-١٢٦
أ-ما قرأه أهل البصرة مرفوعًا	١١٦-١٢٠
ب-ما قرأه أهل البصرة منصوبًا	١٢٠-١٢٣
ج-ما قرأه أهل البصرة مجزومًا	١٢٣-١٢٦
ثالثًا: تقدير ضمير التكلم والخطاب والغيبة	١٢٦-١٣٢
المبحث الثالث: التوجيه النحوي للحروف ودلالاتها	١٣٣-١٤١
أولًا: الحرف المشبه بالفعل(إنَّ)	١٣٣-١٣٣٧
ثانيًا: أحرف متفرقة	١٣٧-١٤١
الخاتمة	**١٤٣-١٤٤**
قائمة المصادر والمراجع	**١٤٦-١٦١**
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	i

الـمُقَدِّمَـة

المُقدِّمة

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، المعطي بلا مِنن، والمتعبَدِ بالسنن، الذي قرُب من خطراتِ الظنون، وبعُد عن لحظات العيون، وعلم بما كان قبل أن يكون، والصلاةُ والسلامُ على خاتم الأنبياء والمرسلين، محمدٍ الصادقِ الأمين، وآلهِ الغرِ الميامين.

أمَّا بعدُ:

فاللغةُ العربيةُ بحرٌ لا نهايَة لهُ، تجتمع فيها المفردات، والتراكيب، والأساليب، لتكوَّنَ نظمًا متماسكًا من جميع نواحيه، معبرًا عن مراد القائل، محترزًا بذلك عن الفهم الخاطئ الذي قد يقع فيه متلقي النص، وخير ما كُتِب أو أُنزِل بالعربية كتاب الله المنزل على صدر خاتم الرُّسل (صلى اللهُ عليه وآله وسلم)، الذي جعلهُ الله مُهيمنًا على كل كتابٍ أنزلهُ، وشرَّف بهِ هذهِ اللغةَ بأن جعلها حاضنةً لهُ، ضامَّةً لألفاظهِ ومعانيهِ، التي شاء الله أن ينزلها فيه.

فطفق متلقو هذا النص المقدس في خدمته، كلًّا في جنبةٍ من جنباته، فمنهم مَن تناولَ عجيبًا من عجائبه، ونادرةً من نوادرهِ ، ينفع بها نفسه وسائر أمَّتهِ ، فواحدٌ في عدِّ سورهِ، وآياته، وكلماتهِ، وحروفه، وآخر اهتمَّ بناسخه ومنسوخه، وثالثٌ اشتغل في محكمه ومتشابهه، ورابعٌ اكتفى ببيان معاني توارد ألفاظه وتتبُع غريبه، ثُم اتَّسع هذا المفهوم –والذي بدوره كان حلقةً وسطًا بين بدايات شرح ألفاظ القرآن وبين التفاسير الجامعة الكبيرة– شيئًا فشيئًا حتى وصل الأمر إلى تصنيف الكتب الكبيرة، التي تشرح وتُبيِّن معاني مفردات القرآن كاملةً، جامعةً بين الشرح المعجمي، والإعراب، والرواية عن النبي(عليه الصلاة السلام) وعن الصحابة والتابعين.

ومن الأمور التي اهتمت بها هذه التفاسير اللغوية، تعدد القراءات في كلمة معينة من النص القرآني، التي يتبعها في غالب الأحيان اختلاف دلالتها، بل دلالة السياق الذي وردت به.

ويدخل الموضوع القراءات القرآنية في صميم عمل المفسّر، الذي يعمل على استظهار معاني النص القرآني عامةً، من دون أن يترك فراغًا في فهم النص.

فيقف أمام هذه القراءات المتعددة لكلمةٍ واحدةٍ، موجِّها إياها توجيهاتٍ عدةٍ، بحسب القواعد اللغوية المتوفرة عنده، وهذا هو جوهر التوجيه اللغوي، الذي يعمل على إبراز المعاني الكامنة

في ظِلال القراءات المتعددة للنص القرآني –الذي هو محور بحثنا– فيعطي المفسر الأوجه الدلالية لكل قراءة ترد، بل أنَّه يحتجُّ ببعضها لإثبات قضيةٍ ما.

ومن هذه التفاسير هذا السِّفْر الكبير الموسوم بـ(التِّبيان في تفسيرِ القرآن)، لواحدٍ من كبار العلماء، فقهًا وروايةً ولغةً في عصره، ألا هو شيخ الطائفة الإمامية، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠هـ)، فآثرنا دراسته؛ استكمالًا لِمَا جاد به علماؤنا الأعلام في هذا الميدان؛ ولبيان معالم تفسير القرآن الكريم عند واحدٍ من كبار علماء الطائفة الشيعية الإمامية الاثني عشرية.

ولأنَّ هذا التفسير الكبير جاد بأمورٍ كثيرةٍ؛ فقد اقتصرت دائرة البحث على جنبة مهمَّة فيه، تدخل في صميم موضوعه، ألا هي جنبة القراءات القرآنية، وبيان الأثر الدلالي المترتب على تعددها في الكلمة الواحدة، وبنينا موضوع البحث على قراءات أهل البصرة على وجه التخصيص؛ لِمَا أُثِر عن قراءها قراءات كثيرة، وامتيازهم بقراءات خاصة –اختلفوا فيها عن غيرهم مِن قراء الأمصار الإسلامية الأخرى– فهم أهل اللغة والنحو والأدب والتفسير والرواية والحديث، وأرباب أصولها في التصنيف.

فيكون جوهر البحث والمشكلة التي يعالجها، هو إبراز دور القراءات القرآنية البصرية وأهميتها، والحيز الذي شغلته في تفسير التبيان لشيخ الطائفة، وتوجيهه لهذه القراءات التي، والدلالات التي توحي بها كل قراءةٍ على حده، فيظهر براعة المُفسِّر في استخراج دلالات المفردات بحسب الكيفية التي قُرِئتْ بها، حتى نصل إلى نتيجة هامة، نفهم منها دور القراءات القرآنية في هذا التفسير، وقدرة المفسر على التعامل معها.

من هنا اتَّسق عنوان البحث موسمًا بـ ((التَّوجيهُ اللغوي لقراءاتِ أهلِ البصرةِ في تفسيرِ التِّبيان للشيخ الطوسي(ت٤٦٠هـ))، مكونًا من ثلاثة فصول، مسبوقةً بتمهيد، ومتبوعةً بخاتمة ضمَّت نتائج البحث، وقائمة المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في دراسته.

ضمَّ التمهيدُ الحديثَ القراءات القرآنية عامة، ثم عند خصوص علماء الشيعة الإمامية لا سيما الشيخ الطوسي، قُراء البصرة، والحديث عن التوجيه اللغوي.

أما الفصل الأول فقد ضمَّ الجوانب الصوتية في القراءات القرآنية في مبحثين، تضَّمن

المبحث الأول الظواهر الصوتية المفردة في الأصوات العربية (الهمز، والهاء)، والمبحث الثاني عن الظواهر الصوتية المركبة (الإدغام، والإمالة، والمد).

وجاء الفصل الثاني لبيان الجوانب الصرفية وتوجيهها دلاليًّا، وفيه مبحثان، مقسمًا على أبنية الأفعال، مجردها ومزيدها أولًا، ثم الحديث عن بناء الفعل للفاعل وللمفعول، ثم الحديثَ عن أبنية الأسماء من الاسم والمصدر، والمشتقات، والجموع.

والفصل الثالث الخاص بالتوجيه النحوي، الذي جمع جواهر التوجيه اللغوي المُتأتَّية من إعراب المفردات وتوجيهها دلاليًّا، مقسمًا على ثلاثة مباحث، مثَّلتْ أقسام الكلام في العربية، فكان المبحث الأول عن إعراب الأسماء ودلالاتها، بحالاتها الإعرابية الثلاث (الرفع، والنصب، والجر).

والمبحث الثاني عن إعراب الأفعال، ماضيها، ومضارعها على حالاته الثلاث (الرفع، والنصب، والجزم)، واستتار الضمير في الفعل، وما يجود به من اختلاف الدلالات؛ نتيجةً لاختلاف القراءات في تقدير الضمير بين الخطاب والغيبة والتكلم والتذكير والتأنيث.

والمبحث الثالث عن إعراب الحروف في مبحثٍ ثالثٍ، وكان بمطلبين: خصصنا الأول للحرف المشبه بالفعل(إنَّ)، وما في همزتها من الكسر والفتح، والثاني لأحرف متفرقة.

وسار البحث على منهجٍ وصفيّ–تحليليّ، مع لمحات مقارِنة في ذكر القراءات القرآنية عند الشيخ الطوسي، موزعةً على الموضوعات الصوتية والصرفية والنحوية، مع التعليق والشرح لما جادت به مدونته التفسيرية، وآراء العلماء الآخرين.

وقبل الختام، أشكر اللهَ سبحانه وتعالى على ما تفضَّل به عليَّ وأكرم، بأن أكملت هذه الدراسة بما وسعني منه معرفةً، ثم أتقدم بوافر الشكر والامتنان لأُستاذيَ المشرف: الأستاذ الدكتور صباح عيدان حمود، الذي رافق رحلة البحث من أولها إلى خاتمتها، متفضِّلًا بالتوجيهات والإرشادات التي سطَّرها على متن الرسالة، قبل أن تظهر بهذا الشكل الذي عليه الآن، وأتقدم أيضًا بعظيم الشكر والعرفان إلى قسم اللغة العربية، رئاسةً وأعضاءً، فضلاءَ أكارمَ، على ما بذلوه معنا طيلة المراحل الدراسية السابقة، والمرحلة الحالية.

وختامًا أقولُ: إنَّ لكل صنعةٍ هِنةٌ، قد تعرض لها، والبحثُ والدراسة من هذه الصِّنائع، فما وهن منه قوَّمه فضلاء الصِّنعة وحِرّيفوها؛ لِمَا خبروه منها طوال سني عملهم فيها وشغفهم بها، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين.

الباحث

التمهيد

قراءة في مفهوم القراءات القرآنية وتطبيقها

أولًا/ مفهوم القراءات القرآنية

يقع تعريفُ القراءات القرآنية والوقوف على مفهومها في أعلى سلم البحث؛ كونها محط اختلاف جدلي وواسع في حقل علوم القرآن والعلوم المتصلة به، والبحث في علم القراءات أمر على غاية الأهمية؛ كونه أكثر علوم القرآن بحثا وتأليفا، ولا بُدَّ لدارس علوم القرآن من الوقوف على المعالم البارزة لهذا العلم الذي يتعلق بضبط النص القرآني والمحافظة عليه(١).

وعرَّف القراءات عددٌ من العلماء منهم الإمام الزركشي(ت٧٩٦هـ)، والذي يرى أنها «اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما»(٢).

أما الإمام الجزري(ت٨٣٣هـ) فعرفها بقوله أنَّها: «علمٌ بكيفة أداء كلمات القرآن واختلافها بعزوِ الناقلة(٣)»(٤).

أما القسطلاني(ت٩٢٣هـ) فيعرّف القراءات بأنها «علمٌ يُعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والإسكان والفصل والاتصال، وغير ذلك من هيأة النطق والإبدال من حيث السماع، أو يقال: علمٌ يُعرف منه اتفاقهم واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات والفصل والوصل من حيث النقل»(٥).

القرآن والقراءات

القرآنُ الكريم هو كلام الله المعجز المُتعبَّد بتلاوته، المنقول بالتواتر، فهو وحيُ الله تعالى إلى نبيه الخاتم (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهذا مما لا خلاف عليه عند عموم المسلمين(٦).

---

(١) ينظر: محاضرات في علوم القرآن، د. غانم قدوري الحمد، ١٠٦-١٠٧.

(٢) ينظر: البرهان في علوم القرآن، ١/ ٤٦٥.

(٣) يرى الدكتور عبد الهادي الفضلي أنَّ في كلمة تصحيف، والصواب (معزوًّا لِناقلهِ). ينظر: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، ٦٧(هامش رقم٢).

(٤) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ٣٩.

(٥) لطائف الإشارات لفنون القراءات ،١/ ٣٥٥.

(٦) ينظر: مباحث في علوم القرآن، د. صبحي الصالح، ٢١، وعلوم القرآن، محمد باقر الحكيم، ١٧، ودروس في أصول فقه الإمامية، الدكتور عبد الهادي الفضلي،١٣٨.

أما القراءات القرآنية فهي– كما مر – كيفيةُ أداء النص القرآني، وقد اختلف العلماء في كون هذه القراءات المتعددة للقرآن هي القرآن ذاته أم لا.

فيرى الزركشي(٧٩٤هـ) أنَّ فيهما بعض الاختلاف، إذ نراه يقول: «واعلم أنَّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان؛ فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف أو تثقيل وغيرهما»[١]، ووافق الزركشيَّ في قوله هذا القسطلاني[٢] والبنا الدمياطي(ت١١١٧هـ)[٣].

وهنا نتساءل عن قول الزركشي عن مدى هذا التغاير وصورتهِ، هل هما على تمام الاختلاف؟، وبالطبع هذا رأيٌ لا يمكن القبول به؛ لأن القراءات في أصلها لا تنفك عن القرآن، وإمَّا إن كان مراده أنَّ التغاير يكون من وجه معين، فهذا قولٌ يمكن الأخذ به، ولعل هذا القول هو مراد الزركشي؛ لقوله: «ولستُ أنكر تداخل القرآن بالقراءات، إذ لا بد أن يكون الارتباط بينهما وثيقًا»[٤].

ويعلق القسطلاني على هذا التغاير «واعلم أنَّ الاختلاف في الأحرف السبعة اختلافُ تنوعٍ وتَغايُرٍ لا تضاد ولا تناقض، إذ هو محالٌ أن يكون في كتاب الله»[٥].

في حين يرى كثير من العلماء أنَّ القرآن والقراءات حقيقة واحدة؛ لذا فهي مقدسة بقدسية القرآن، حتى وصل الأمر إلى كُفر من لم يقل بتواتر القراءات، كما يرى مفتي بلاد الأندلس أبو سعيد فرج بن لب(ت٧٨٢هـ)[٦].

وممن تطرف في تقديس القراءات من المعاصرين الدكتور عبد العال سالم مكرم، إذ يقول: «إننا ننكر رأي مَن قال: أنَّ القراءات ليست من الوحي فهو رأي مرفوض مردود»[٧].

---

(١) البرهان في علوم القرآن ،١/ ٤٦٥.

(٢) ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات، ١/ ٣٨٥.

(٣) ينظر: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ١/ ٦٨-٦٩.

(٤) البرهان ،١/ ٣١٨.

(٥) لطائف الإشارات لفنون القراءات ،١/ ٧٢.

(٦) ينظر: مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، ١/ ٣٥٣

(٧) أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، ٢٦.

وهذه جدلية واسعة حول مصدر تعدد القراءات، هل هو الوحي أم اللهجات التي قرأها النبي أو قُرِئت عليه (صلى الله عليه وآله وسلم) فأقرّها؟.

القراءات القرآنية في الدرس اللغوي وأثرها في توجيه المعنى

مثلت القراءات القرآنية ثراءً لغويًّا استند عليه علماء اللغة العربية في تثبيت قواعد اللغة؛ كونها الركن الأساس في السماع الذي قامت عليه قواعد اللغة، والمراد به كما عرفه أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) أنه «الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»(١).

واستعمل نحاة العربية القراءات القرآنية في تقعيد وتوجيه ما يثبت آراءهم النحوية، اعتمادًا على علو فصاحة النص القرآني وما يتصل به من قراءات في جانب؛ ولأن علوم العربية بمجملها تأسست خدمةً له في جانب آخر.

وقد اختلفت اتجاهات العلماء في التعامل مع القراءات، فقد أُثِر عن البصريين ذلك الموقف الحادّ تجاه بعض القراءات حتى اتهِموا باستعبادها، فلم يكونوا يأخذوا إلا ما ناسب مقاييسهم التي وضعوها، واختلف منهج أوائل البصريين عن متأخريهم؛ في حين كان موقف الأوائل منهم لينًا بعض الشيء، وكان موقف متأخريهم كثير الطعن واسع المؤاخذة والرد(٢).

وكان من أول النحاة المتقدمين الذين كان له رأي في بعض القراءات أبو عمرو بن العلاء البصري(ت١٥٤هـ) في رده قراءة محمد بن مروان المدني للآية ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾(٣)، بنصب (أطهر)، وجعل (هن) ضميرا متصلا لا إعراب له، فقال أبو عمرو: «احتبى ابن مروان في هذه اللحن»(٤) ، فوصف قراءته باللحن، وكان مصطلح اللحن فاشيًا في تلك الفترة يعبر عن الخطأ في نطق كلمات اللغة.

(١) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ٨١.

(٢) ينظر: القراءات القرآنية بين البصريين والكوفيين، أسامة هاشم السيد، ١٢٤. (بحث منشور).

(٣) هود ،٧٨.

(٤) ينظر: أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني ،٣٥.

وإذا انتقلنا إلى الخليل(١٧٥هـ) وسيبويه(١٨٠هـ)، فنرى بعض المواقف المتباينة، منها حين تعرض الخليل لقراءة الأعرج الشاذة في قوله تعالى:﴿يا جِبالُ أوِّبي معهُ وَالطَّيرُ ﴾[١] برفع (الطير)، فقد أوّلَ لها الخليل(ت١٧٥هـ) تخريجًا يوافق قياس العربية، ونقل عنه سيبويه في الكتاب ذلك فقال: « وقال الخليل رحمه الله: مَن قال: يا زيدُ والنضرَ فَنَصَبَ، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُردُّ فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ، وقرأ الأعرج ﴿يا جِبالُ أوِّبي معهُ وَالطَّيرُ﴾ فرفع... وقال الخليل رحمه الله: هكذا القياس»[٢].

الطعن في القراءات والاحتجاج بها

أما باب الطعن والمؤاخذة في القراءات فقد افتتحهُ أبو الحسن الأخفش(ت٢١٥هـ)، وقد رد القراءات التي خالفت قياسه والتي تضمنها كتابه (معاني القرآن)[٣]، فوصف الأخفش بعض القراءات بالشذوذ، من قبيل قراءة الجمع بين الهمزتين في ﴿السُّفهاءُ أَلا﴾ و﴿أَأَنذرتهم﴾، قال الأخفش:«كلُّ هذا يهمزون فيه همزتين، وكل هذا ليس في كلام العرب إلا شاذًّا »[٤]، ونعت بالشذوذ أيضا قراءة من قرأ ﴿اشتروُا الضلالة﴾ بكسر الواو[٥].

ثم يأتي المازني(ت٢٤٧هـ)، والذي على الرغم مما يتمتع به من منهج الدقة الذي اتبعه نراه يُخطِّئُ أشهر القراءات فيقول: «فأما قراءة مَن قرأ مِن أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأٌ لا يُلتفت إليها، وإنما أُخِذت عن نافع بن أبي نُعيم ، ولم يكن يدرِ ما العربية ، وله أحرف يقرؤها لحنًا نحوًا من هذا»[٦]، على الرغم من أنّ نافعًا قارئُ أهل المدينة وأول القراء في ترتيب ابن مجاهد(ت٣٢٤هـ).

---

(١) سبأ ،١٠.

(٢) الكتاب، سيبويه، ٢/ ١٨٦-١٨٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش ،١/ ٤٥، وينظر: القراءات القرآنية بين البصريين والكوفيين ،١٢٥-١٢٦، (بحث منشور).

(٤) معاني القرآن، الأخفش، ١/٤٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ١/ ٥١.

(٦) المصنف في شرح كتاب التصريف للمازني، أبو الفتح عثمان ابن جني، ١/ ٣٠٧.

لكنّ البصريين مع هذا الطعن والتخطئة كان لهم احتجاجٌ بالقراءات، ومنها احتجاجهم في كون (كلا وكلتا) فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية، وأنّ الألف فيهما كالألف في (عصا)، ويستدلون على أنّ الألف ليست للتثنية أنها تجوز إمالتها كما في قوله تعالى﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾(١)، وقوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آَتَتْ أُكُلَهَا﴾(٢)، قرأهما حمزة والكسائي وخلف بإمالة الألف، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها؛ لأن ألف التثنية لا يجوز إمالتها(٣).

أما إذا انتقلنا إلى نهج علماء أهل الكوفة مع القراءات، فهو نهج القبول والتوسع في قبولها وذلك منطلق- في أصله- من توسعهم في السماع الذي لم يقصروه كما قصرهُ البصريون، والكوفة بشكلٍ عامٍ موطن القراء من الصحابة والتابعين والقراء الكبار أمثال: ابن مسعود(ت٣٢هـ) ويحيى بن وثاب(ت١٠٣هـ) وعاصم(١٢٧هـ) وحمزة(ت١٥٦هـ) والكسائي(ت١٨٩هـ) وسواهم(٤).

والنحو الكوفي أُسس على منهج قام من أجل مساندة القراءات، فهم قبلوا الشاهد الواحد وأقاموا عليه قاعدة نحوية ليجعلوا من هذه القاعدة مسوغا لقراءات القرآن، وهم بهذا ساروا على النهج الطبعي، أي أنهم أخضعوا قواعدهم لقراءات القرآن(٥).

على أنّ هذا الموقف العام لم يمنع من بعض مظاهر الطعن التي جاءت على لسان الفرَّاء(ت٢٠٧هـ) في كتابه (معاني القرآن)؛ فقد أورد قراءاتٍ، وعلق عليها بالطعن، فوصف بعض القراءات بالقبح، وبعضًا منها لا يشتهيها، وأخرى لا يحبها لشذوذها، أو هي ضعيفة عنده(٦). ففي قراءة الآية ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾(٧)، التي قرأها حمزة

(١) الإسراء ،٢٣.

(٢) الكهف ،٣٣.

(٣) ينظر: أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ،٥٧.

(٤) ينظر: الخلاف بين النحويين(دراسة-تحليل-تقويم)، د. السيد رزق الطويل،١٦٣، والكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، د. عبد الفتاح الحموز، ٢٣.

(٥) ينظر: القراءات القرآنية بين البصريين والكوفيين، أسامة هاشم السيد،١٢٨.

(٦) ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، ٢٥٢/١ ،٤١٦، و٢٥٩/٢،٢٢٣،٥٣، و٧٤/٣ ،٥٥.

(٧) سورة النساء ،١.

الكوفي(١٥٦هـ)، (الأرحامِ) بالخفض وهي من القراءات السبعة المشهورة، فقد وصفها بالقبح، وحجته أنّ العرب لا تعطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بحرف الجر إلا بإعادة الخافض[١].

مع هذا فقد احتج علماء الكوفة بقراءات عدة في إثبات آرائهم في قضايا النحو منها احتجاجهم في جواز وقوع الفعل الماضي حالًا بقوله تعالى ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٢]، (فحصرت) هنا في موضع حال، والدليل على هذا قراءة من قرأ (جاؤكم حصرةً صدورهم﴾، وهي قراءة الحسن البصري(ت١١٠هـ) ويعقوب الحضرمي(٢٠٥هـ) والمفضل عن عاصم(ت١٦٨)[٣].

ثانيًا: قراء أهل البصرة

١ـ أبو عمرو بن العلاء البصري(ت١٥٤هـ): هو زبّان بن العلاء بن عمار بن العريان المازني التميمي البصري، وقد اختلف في اسمهِ على عشرين قولا، ولا ريب أنّ بعضها تصحيف من بعض وأكثر الناس من الحفاظ وغيرهم على أنّه زبان، ولد سنة ثمانٍ وستين، وقيل: سنة سبعين وقيل غيرها[٤].

وقراءة أبي عمرو بالغة الشهرة عظيمة الشأن يقول عنه اليزيدي: «كان أبو عمرو قد عرف القراءات، فقرأ من كل قراءةٍ بأحسنها، وبما يختار العرب وبما بلغه من لغة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، وجاء تصديقه في كتاب الله عز وجل»[٥].

٢- يعقوب الحضرمي(ت٢٠٥هـ): هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله بن أبي إسحاق، أبو محمد الحضرمي، مولاهم البصري، إمام أهل البصرة ومقرئها[٦]، روى عنه القراءة خلقٌ كثير منهم روح بن عبد المؤمن، وهو أشهر رواة يعقوب، ومحمد بن المتوكل وأبو حاتم

(١) ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا الفراء ،١/ ٢٥٢.

(٢) النساء ،٩٠.

(٣) أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ،٥٩.

(٤) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، ٢٦٣/١.

(٥) معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار، شمس الدين الذهبي، ٢٢٩/١.

(٦) ينظر: غاية النهاية، ٣٣٦/٢، ومعرفة القراء، ٣٢٨/١.

السجستاني وغيرهم، وسمع منه الزعفراني واقتدى به عامة البصريين بعد أبي عمرو بن العلاء فهم أو أكثرهم على مذهبه، وكان طاهر بن عبدالمنعم بن غلبون إمام الجامع بالبصرة لا يقرأ إلا بقراءة يعقوب، وتوفي يعقوب سنة مئتين وخمس[١].

٣- الحسن البصري: (ت١١٠هـ) هو الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد البصري، إمام زمانه علما وعملا، قرأ على حطّان بن عبد الله الرقّاشي عن أبي موسى الأشعري، وعلى أبي عالية عن أُبي وزيد وعمر، وروى عن الحسن أبو عمرو بن العلاء وسلام بن سليمان الطويل وغيرهما، قال عنه الشافعي: «لو أشاء أقول: إنّ القرآن نزل بلغة الحسن لقلت؛ لفصاحته، ومناقبه جليلة، وأخباره طويلة، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر وذلك سنة إحدى وعشرين وتوفي سنة عشر ومائة»[٢].

٤- اليزيدي(ت٢٠٢هـ): هو الإمام أبو محمد يحيى بن المبارك البصري، المقرئ، النحوي، المعروف باليزيديَّ؛ لاتصاله بالأمير يزيد بن منصور خال الخليفة المهدي ليؤدب ولده، قرأ القرآن على أبي عمرو، ومنه أخذ الدوريَّ والسوسيَّ قراءة أبي عمرو، وله اختيار كان يقرأ به خالف فيه أستاذه أبا عمرو[٣]، توفي عام مئتين واثنين[٤].

٥- عيسى بن عمر(ت١٤٩هـ): هو أبو عمرو، عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري، قيل: كان مولى خالد بن الوليد ونزل في ثقيف فنُسِب إليهم، وقيل هو من ولد الحكم بن عبد الله الأعرج، الذي روى الحديث، وكان من قراء البصرة ونحاتها وكان عالما، أخذ عن ابن أبي إسحاق، وكان من طبقة أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه الخليل، له تصانيف عدة، منها كتابان، الأول(الإكمال) والثاني(الجامع)[٥]، وتوفي عام مائة وتسع وأربعين[٦].

---

(١) ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس ابن خلكان، ٦/ ٣٩١.

(٢) غاية النهاية ، ١/ ٢١٣.

(٣) ينظر: معرفة القراء ، ١/ ٣٢٠.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ٣٢٢/١.

(٥) ينظر: وفيات الأعيان، ٣/ ٤٨٦-٤٨٨، وانباه الرواة ٣٧٤/١، غاية النهاية، ٥٤٠/١.

(٦) ينظر: معرفة القراء ، ٥٤١/١.

ثالثا/ القراءات القرآنية عند الإمامية

تعريف القراءات القرآنية عند الإمامية

اختلف تعريف القراءات عند الإمامية عنه عند علماء مدرسة السُّنة؛ ولذلك لاختلاف الأُسس التي قام عليها مفهوم القراءات؛ ولأن هذا المفهوم اتصف بالغموض في بيان دلالته، فأدلى كلٌ بدلوه للوقوف على مفهوم القراءات.

وعرّف علماء الإمامية القراءات بتعريفات متعددة، منها تعريف الدكتور عبد الهادي الفضلي(٢٠١٣) إذ يقول: «هي النطق بألفاظ القرآن كما نطقها النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، أو كما نُطِقت أمامه فأقرّها، سواء كان النطق باللفظ المنقول عن النبي فعلًا أو تقريرًا، واحدًا أم متعددًا»(١).

أما السيد مرتضى العسكري(ت٢٠٠٧م) فيرى في معنى القراءة أنها تعلّم لفظ القرآن الكريم مع تعلم معناه، أي أنّ القراءة القرآنية لها معنيان: معنى تعلم اللفظ، ومعنى تعلم التفسير، ولا تسمى القراءةُ قراءةً إلا إذا احتوت على هذين المعنيين، وفُهِم هذا من تعريفه للقارئ، يقول: «القارئ، وجمعه القُرَّاء: مَن تعلم تلاوة لفظ القرآن مع تعلم معانيه، والمقرئ مَن امْتَهَنَ من القراء تعليم لفظ القرآن مع تعليم معناه»(٢).

ويفسر العسكري بعد ذلك دلالة لفظ الإقراء فيقول: «ولما كانت مادة الإقراء بمعنى تعليم لفظ القرآن وتعليم معناه استُعمِلت في عصر رسول الله في المعنيين معًا، واستعملت في عصر الصحابة أحيانا في أحد المعنيينِ»(٣).

إما عن تواتر القراءات الذي يقول به علماء مدرسة الصحابة، نرى السيد أبا القاسم الخوئي(ت١٩٩٢م) يقطع بخلاف ذلك فيقول: «والمعروف عند الشيعة أنها غير متواترة، بل

---

(١)القراءات القرآنية تاريخ وتعريف ،٦٨.

(٢) القرآن الكريم روايات مدرسة الخلفاء، العسكري ،١٩٣/٢، وينظر: موقف الشيعة من القراءات القرآنية –دراسة نقدية مقارنة، آلاء محمد إبراهيم علان ،٤٠– ٤١ (رسالة ماجستير).

(٣) القرآن الكريم روايات مدرسة الخلفاء، العسكري ،١٩٤/٢.

القراءات بين ما هو اجتهاد من القارئ وبين ما هو منقول بخبر الواحد، واختار هذا القول جماعة من المحققين من علماء أهل السنة، وغير بعيد أن يكون هذا هو المشهور بينهم»[١].

ومن المعلوم أنَّ القرآن الكريم انحصر ثبوته بالتواتر، فما لم يكن متواترًا ليس بقرآن، كما وأنّ دواعي نقل القرآن بالتواتر متوفرة؛ لأنه أساس الدين الإسلامي الذي يحمل شريعة الله تعالى إلى الناس، فضلًا عن كونه المعجزة الإلهية لدعوة نبي المسلمين، وكل شيء تتوفر الدواعي لنقله لا بد وأن يكون متواترا، وعلى ذلك فما كان نقله بطريق الآحاد وهي القراءات لا يكون من القرآن قطعا[٢].

وبذلك يَفصل الخوئي بين القرآن النص المتواتر، وبين القراءات التي هي في حقيقتها خبر آحاد، ولذا هي ليست بقرآن، يقول السيد الخوئي: «وبهذا يتضح أنه ليس بين تواتر القرآن، وبين عدم تواتر القراءات أيَّة ملازمة؛ لأن أدلة تواتر القرآن وضرورته لا تُثبِت – بحال من الأحوال– تواتر قراءاته، وكما أنّ أدلة نفي تواتر القراءات لا تتسرب إلى تواتر القرآن بأي وجه»[٣].

(١) البيان في تفسير القرآن،١٢٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ،١٢٣–١٢٤.

(٣)المصدر نفسه،١٢٤–١٢٥

القراءات القرآنية عند الشيخ الطوسي[١]

تطرق شيخ الطائفة الطوسي في كتابه (التبيان في تفسير القرآن) في الحديث عن القراءات القرآنية، والرجل- كما هو معلوم- فقيه ومُحدِّث فلا ريب أنه خبيرٌ بما ورد عن أهل البيت(عليهم السلام) من أحاديث في هذا الصدد.

وأول ما ذكر الشيخ في أمر القراءات قوله: «واعلموا أنّ العُرف من مذهب أصحابنا والشائع من أخبارهم ورواياتهم أنّ القرآن نزل بحرف واحد، على نبي واحد، غير أنهم أجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القراء، وأنّ الإنسان مخير بأي قراءة شاء قرأ، وكرهوا تجريد قراءة بعينها بل أجازوا القراءة بالمُجاز الذي يجوز بين القراء ولم يبلغوا بذلك حد التحريم والحظر»[٢].

فالشيخ الطوسي يوضح أنّ مذهب الإمامية في القرآن ونزوله على حرف واحد، مع جواز القراءة بالقراءات المعروفة، مع عدم تفضيل قراءة على أخرى، إنما القراءة الحسنة التي لا يظهر بُعدها عن مراد النص القرآني يجوز القراءة بها، ولم يضع الإمامية حظرًا على قراءةٍ ما.

وكان من أهم ما نقله الشيخ الطوسي وعلّق عليه في تفسير اختلاف القراءات والأحرف السبعة رأيُ ابن قتيبة، والذي ذكره من دون ينسبه له، وإنما صدّره بـ «وقال بعضهم: وجْهُ

---

(١) هو الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، نسبة إلى طوس من مدن خراسان، ولد شيخ الطائفة- كما يلقب- في طوس في شهر رمضان عام ٣٨٥هـ، هاجر إلى العراق فهبط بغداد في عام ٤٠٨ هـ، وكانت زعامة المذهب الشيعي حينها لشيخ الأمة محمد بن محمد بن النعمان المعروف (بالشيخ المفيد)، فلازمه الطوسي حتى وفاته سنة ٤١٣هـ، فانتقل الطوسي إلى خليفة المفيد، وهو علم الهدى السيد المرتضى حتى وفاته سنة هـ٤٣٦، فخلفه الشيخ الطوسي، وصار مرجعًا للشيعة بعد المرتضى، ونتيجة لاضطرابات بغداد عام ٤٤٩هـ هاجر الشيخ إلى النجف، مما جعل للمدينة مكانة عظيمة، وأضحت حاضرة العلم والثقافة، بقي فيها حتى وفاته سنة ٤٦٠هـ، من مؤلفاته: التبيان في تفسير القرآن، تهذيب الأحكام، الاستبصار، الفهرست، وغيرها الكثير. تنظر ترجمته تفصيلًا في: مقدمة التبيان في تفسير القرآن، للمحقق آغا بزرك الطهراني، ج١، والذريعة إلى تصانيف الشيعة، آغا بزرك الطهراني ، ١٤/٢، والفهرست ، للطوسي ، ٢٤٠-٢٤٢، وروضات الجنات، الخوانساري ، ٢١٦/٦-٢١٨.

(٢) التبيان في تفسير القرآن، الشيخ الطوسي ٧/١.

الاختلاف في القراءات سبعة»[١]، ثم شرع في عرض توجيه ابن قتيبة الذي عزا هذه الاختلافات إلى سبعة أشياء هي:

١. **الا**ختلاف في إعراب الكلمة أو حركة بنائها الذي لاُ يغير معناها.

٢. الاختلاف في إعراب الكلمة الذي يُغير معناها وفقط، من دون تغيير رسمها.
٣. الاختلاف في أحرف الكلمة فقط دون إعرابها، من دون تغيير المعنى ولا رسم الكلمة.
٤. الاختلاف في الكلمة مما يغير صورتها من دون المعنى.
٥. الاختلاف في قراءة الكلمة الذي يغيَّر المعنى والرسم.
٦. الاختلاف بالتقديم والتأخير على مستوى الجملة.
٧. الاختلاف بالزيادة والنقصان في أحرف الكلمة[٢].

ويظهر أنّ الشيخ الطوسي قد استحسن هذا التوجيه في فهم الأحرف السبعة على الرغم من أنها –أي القراءات– خبرُ آحادٍ، يقول: «وهذا الخبر عندنا وإن كان خبرًا واحدًا لا يجب العمل به فالوجه الأخير[٣] أصلح الوجوه على ما رُوي عنهم(عليهم السلام) من جواز القراءة بما اختلف القراء فيه»[٤].

هذا ما أُثِر عن الشيخ الطوسي من عرض ونقد فيما يخص تعدد القراءات والأحرف السبعة في ضوء ما روي عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام) ومشهور علماء الإمامية أيضًا.

رابعًا / مفهوم التوجيه اللغوي في القراءات القرآنية

يتمحور هذا الموضوع حول الكلمات القرآنية التي قُرِئت بأكثر من قراءةٍ، أو بأكثر من وجه، بغض النظر عن شكل هذا الاختلاف في القراءتين أو الثلاث التي جاءت بها الكلمة، فيترتب

(١)التبيان في تفسير القرآن، ٨/١.
(٢) ينظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة ،٣٦–٣٨، والبرهان ٣٠٦/١ –٣٠٧، والتبيان في تفسير القرآن ،٨/١–٩
(٣) يقصد بذلك رأي ابن قتيبة في الوجوه السبعة.
(٤) التبيان في تفسير القرآن ،٩/١.

على هذا الاختلاف اختلافٌ في المعنى، أو الدلالة الناتجة، فتظهر لنا معانٍ عدةٌ، مما يخلق ثراءً لغويًّا في النص والسياق الذي وردت فيه هذه الكلمة، فينعكس بدوره على احتمالاتٍ عدةٍ قد تكون أيٌّ منها تمثل المراد الآلهي في النص القرآني الكريم، وهذا هو المراد من مفهوم التوجيه في القراءات، والذي يمكن أن نعرفه بأنه «تبيين وجه قراءةٍ ما باعتمادِ أحدِ أدلة العربية الإجمالية من نقل أو إجماع، وقياس، واستصحاب حال»[١].

ولم يكن مصطلح التوجيه واضح المعالم في كتب اللغة في بداية عصر التدوين وما بعده، ويشير عبد العزيز الحربي إلى ذلك فيرى أنَّ النحاة الأوائل لم يُعنَوا بمصطلح التوجيه في مقام التنظير والتبويب، على الرغم من استعمالهم إياه في تطبيقاتهم اللغوية، بدايةً بأولى مدونات اللغة، كتاب سيبويه(ت١٨٠هـ)، وما تلاه[، ولم يُستعمل مصطلح التوجيه في القراءات قبل القرن السادس الهجري، فهو مصطلح ليس بالمتقدم نسبيًّا[٢].

ويعد الإمام بدر الدين الزركشي(ت٧٩٤هـ) أول مَن عرف توجيه القراءات، بعد أن أفرد له بابًا عنونه بـ(معرفة توجيه القراءات وتبيين وجه ما ذهب إليه كل قارئ)، إذ يقول: «هو فن جليل، وبه تُعرف جلالة المعاني وجزالتها، وقد اعتنى الأئمة به، وأفردوا فيه كُتبًا... وفائدته كما قال الكواشي: أن يكون دليلًا على حسب المدلول عليه، أو مُرجحًا...»[٣].

أما التوجيه اللغوي عمومًا فيمكن القول: أنه توجيه الوحدات اللغوي، على مستوياتها كافة(الصوتية، والصرفية، والنحوية)، للوقوف على المعاني التي تجود بها.

هذا مجمل ما يمكن استعراضه في هذه العُجالة، ونُرجئ استعرض الدلالات لفصول البحث ومباحثه، التي سنعرض بها القراءات المتعددة ودلالاتها.

(١) القراءات الشاذة وضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية، د. عبد العلي المسؤول، ١٦٢.

(٢) ينظر: توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية: لغةً وتفسيرًا وإعرابًا، عبد العزيز بن علي الحربي، ٦٥ .(رسالة ماجستير).

(٣) البرهان في علوم القرآن، ٤٨٨/١-٤٩٠.

الفصل الأول

التوجيه الصوتي ودلالتهُ في قراءاتِ أهلِ البصرةِ

الفصل الأول: التوجيه الصوتي ودلالتهُ في قراءاتِ أهلِ البصرةِ

تتكون اللغات على اختلافها من وحداتٍ لغويةٍ مختلفةٍ بحسب الكمية والوظيفة، وأَول هذه الوحدات وأهمها الصوت، والذي يمثل الدعامة الأساسية للغة والمُعبِّر الأوضح عنها، فاللغة في جوهرها عبارة عن «أصوات يُعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم»(١)، وعلى هذا الأساس لا بدَّ من دراسة اللغة من شتى النواحي ابتداءً من النظام الصوتي، ثم النظام الصرفي، ثم النظام النحوي، ثم النظام الدلالي، وبهذا تتم دراسة اللغة على وفق جميع المستويات اللغوية.

واهتمَّ القدماء ببيان رأيهم في الصوت، فقد عرف أبو عثمان الجاحظُ (ت٢٥٥هـ) الصوتَ بلاغيًّا بأنه «آلة اللفظ، والجوهر الذي يقوم به التقطيع، وبه يُوجد التأليف، ولن تكون حركات اللسان لفظًا ولا كلامًا موزونًا ولا منثورًا إلا بظهور الصوت، ولا تكون الحروف كلامًا إلا بالتقطيع والتأليف»(٢).

وأشار أبو الفتح ابن جني(ت٣٩٢هـ) إلى كيفية حدوثه فقال: «اعلم أنَّ الصوت عَرَضٌ يخرج مع النَّفَس مستطيلًا متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفًا»(٣).

وعرفه القسطلاني(ت٩٣٢هـ) بأنه «الحاصل من دفع الرئة الهواءَ المحتبس بالقوة الدافعة، فيتموج، فيصدم الهواءَ الساكن، فيحدث الصوت من قرع الهواء بالهواء المندفع من الرئة»(٤).

وعرف عدد من المُحدثين الصوت بأنّه «أثر سمعي يَصدر طواعيةً واختيارًا عن تلك الأعضاء المسماة تجاوزًا أعضاء النطق، والملاحظ أنَّ هذا الأثر يظهره في صورة ذبذبات معدَّلة وموائمة لما يصاحبها من حركات الفمِ بأعضائه المختلفة، ويتطلّب الصوت اللغوي وضع أعضاء النّطق في أوضاع معيّنة محدّدة، أو تحريك هذه الأعضاء بطرق معيّنة محدّدة أيضًا»(٥).

ويعرفه الدكتور (Robin) بأنه «اضطراب مادي في الهواء يتمثل في قوة أو ضعف

---

(١) الخصائص، ٣٣/١.

(٢) البيان والتبيين ،١/ ٧٩.

(٣) سر صناعة الإعراب ،٦.

(٤) لطائف الإشارات لفنون القراءات ،٢ / ٣٨٢.

(٥) علم الأصوات، د. كمال بشر، ١١٩.

سريعين للضغط المتحرك من المصدر في اتجاه الخارج، ثم في ضعف تدريجي ينتهي إلى نقطة الزوال النهائي»[١]، وهذه تعريف يشمل عموم الصوت الذي يحدث نتيجة احتكاك جسمين مع بعضهما.

ومما تقدم يمكن أن نقول أنَّ الصوت: هو الناتج من اندفاع الهواء في حالة الزفير من الرئتين إلى فضاء الأعضاء التي يحدث فيها، مارًا بها صعودًا، فيحدث بذلك الكلام العادي.

ويظهر الصوت بكيفية تظهر كتابةً هي الحرف، وهو «هيأة للصوت عارضة له، يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميُّزًا في المسموع»[٢].

وهذا الصوت يحتاج أو ينسب إلى حيِّزٍ، بدأ انطلاقه منه والذي يسمى (بالمخرج)، وهو المكان الذي يتولد فيه الصوت بعد أن يصطدم في جزء من أجزاء الحلق أو الفم، فيكون بدء انطلاق الصوت منه، ثم يخرج إلى فضاء الفم[٣].

وعرَّفه براجشتراسر، فيقول في المخرج: «المَخْرَج أو المُخْرِج هو الموضع من الفم ونواحيه الذي يَخرج أو يُخرِج منه الحرف»[٤].

وسنرى أهمية المخرج في فهم طبيعة أصوات اللغة والوظائف التي تؤديها في تراكيب الجمل، في إطار الظواهر الصوتية التي أبرزتها قراءات البصرة في القرآن الكريم، وموقف الشيخ الطوسي منها.

أما التوجيه الصوتي، فيُقصد به تعليل الاختلافات في القراءات القرآنية في الجوانب النطقية للأصوات.

(١) في البحث الصوتي عند العرب، خليل إبراهيم العطية ،٦٠.

(٢) أسباب حدوث الحروف، ابن سينا ،٦٠.

(٣) ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات ،٢/ ٣٨٢.

(٤) التطور النحوي للغة العربية، ١١.

المبحث الأول: الظواهر الصوتية المفردة

تتميز أصوات العربية بأنَّ لبعضها كيفياتٍ يمكن أن تنطق فيها، في ظروف خاصة، أو في لهجات معينة، تفضلها على كيفية أخرى في أدائها، ويحصل ذلك من دون تأثير صوت سابق أو لاحق في هذه الكيفية أو تلك، في نطق الصوت، هذا هو المراد من مفهوم الظواهر الصوتية المفردة.

أولا/ الهمز.

والهمزة ذلك الصوت الذي شغل مدونات اللغة على اختلافها، وكان مثارًا للبحث والجدل والاختلاف في كل ما يتعلق بها، صوتيًّا وصرفيًّا، وكذلك في النحو والمعجم.

ومما بلغته الهمزة من الشأن عند النحاة الأوائل، أنها كانت ميدانًا للمناظرة بين العلماء في مجالسهم، وقضيةً لغويةً هامةً، فيُروى عن أبي عمرو بن العلاء(ت١٥٤هـ) أنه قال: «ما ناظرني أحدٌ إلا غلبته وقطعته، إلا ابن أبي إسحاق، فإنه ناظرني في مجلس بلال بن أبي بردة في الهمز فقطعني، فجعلتُ إقبالي على الهمز حتى ما كنت دونه»[١].

والهمزة صوت مُشْكِلٌ لا ثبات له، يكتنفهُ الغموض أينما حلَّ وارتحل، ورغم شيوعهِ في اللغة لم يُمَثَّل له برمز موحَّد يعبر عنه كباقي أصوات اللغة، كما كان لتصرف القدماء في نطقه، تحقيقًا وتسهيلًا وحذفًا وإبدالًا، الأثرُ الواضحُ في اختلاف كيفية رسمه على الألف مرة وعلى الواو في أُخرى وعلى الياء ثالثةً[٢].

أ – تعريف الهمزة

يعرف الخليل(١٧٥هـ) الهمزة تعريفًا واضحًا محددًا بقوله: «الهمز: العصر، تقول: همزتُ رأسهُ، وهمزت الجوزة بكفَّي، وإنما سُميت الهمزة في الحروف؛ لأنها تُهمَز، فتُهتُّ، فتنهمز عن مخرجها، تقول: يهتُّ فلانٌ هتًّا، إذا تكلم بالهمز»[٣].

(١) مجالس العلماء، أبو القاسم الزجاجي ،١٨٥.

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، ٨٩.

(٣) العين ، ١٧/٤.

ب – مخرج الهمزة وصفاتها

١– عند القدماء

كان تحديدُ مخرج الهمزة واحدًا من الأمور التي ملأت كتب اللغة، قديمها وحديثها، كما تباينت آراء العلماء في تحديد مخرجها تحديدًا دقيقًا، وعند تصفح آراء القدماء نجد الخليل (ت١٧٥هـ) الذي كان أول مَن حدد مخارج الأصوات في معجمه، الذي رتبه في الأساس حسب مخارج الأصوات من أقصاها إلى أدناها، يُحدد مخرج الهمزة بقوله: «وأمَّا الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مضغوطة مهتوتة»(١).

ثم يذكر الخليل عدد أصوات العربية ويقسمها على حروف صحاح، وهي مجموعة الصوامت التي لها أحياز ومدارج معينة، وأربعة أصوات جوف لا حيز لها تقع فيه، هاوية في فراغ الحلق والفم، سماها هوائية – جوفية، وهي الألف والواو والياء، والهمزة كذلك(٢).

والقول الثاني قد يفهم منه اضطراب رأي الخليل في تحديد مخرج الهمزة؛ ففي أول القول عدها من أقصى الحلق، فجعلها في عداد الصوامت، ثم عاد وكأنه خالف قوله الأول؛ فعدها جوفية – هوائية لا حيز لها، شأنها في ذلك شأن الحركات الطويلة (أصوات المد)، وذلك لأنَّ الهمزة «إذا رُفّه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصحاح»(٣).

أما الرأي السائد عند القدماء في مخرج الهمزة، والذي قال به كبار أهل اللغة كسيبويه وابن جني(٤) من أَنَّ مخرجها من أقصى الحلق مع الألف والهاء، بخلافٍ يسيرٍ في مدى قرب الصوتين منها، وتابعهم العلماء من بعدهم كمكي ابن أبي طالب(ت٤٣٧هـ) وابن يعيش(ت٥٤٣هـ) وغيرهم(٥).

ونلمس من آراء المتقدمين رأيًا دقيقًا يشرح كيفية خروج الهمزة فيزيائيًّا، وهو ما نجدهُ عند الشيخ الرئيس علي بن سينا(ت٤٢٨هـ)، إذ يقول: «أما الهمزة فأنها تحدث من حفز قوي

(١) العين،٥٢/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ، ٥٧/١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ، ٥٢/١.

(٤) ينظر: الكتاب ، ٤٣٣/٤، وسر صناعة الأعراب ، ٤٦.

(٥) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، ١٤٥ ، وشرح المفصل ، ٥١٦/٥.

من الحجاب وعضل الصدر لهواءٍ كثيرٍ، ومن مقاومة الطهرجالي[١] الحاصر زمانًا قليلًا لحفز الهواء ثم اندفاعه إلى الانقلاع بالعضل الفاتحة وضغط الهواء معًا»[٢].

فنلحظ من وصف ابن سينا أنه يرى الهمزة تخرج من الحنجرة، وهي المنطقة التي تسبق الحلق وتتصل به مباشرةً، والذي عد المتقدمون مخرج الهمزة من أقصاهُ.

وهذا لا يعني جهل المتقدمين بالحنجرة ودورها في نطق الهمزة بل كان منشأ ذلك أنهم عدوا الحنجرة جزءًا واحدًا مع الحلق، فهذا مكي بن أبي طالب(ت٤٣٧هـ) نراه يقول: «وهي- أي الهمزة- تخرج من أول مخارج الحلق، من آخر الحلق، مما يلي الصدر»[٣]، فشمل بلفظ الحلق الحنجرة أيضًا؛ لقوله أنها مما يلي الصدر من دون تفصيل في الأجزاء، وسبقه سيبويه كذلك في توصيف كيفية نشوء صوت الهمزة فعدها «نبرة في الصدر تُخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجًا، فثقُل عليهم ذلك؛ لأنه كالتهوع»[٤].

أما صفاتها، فقد عُرِفت الهمزة عند القدماء أنها صوت مجهور، **والجهر**: انعدام جريان النَّفَس وعدم استمراره لشدة الاعتماد على مخرجه، فينقطع النَّفَس بعد نطق الصوت مباشرة وضدها الهمس[٥].

والصفة الثانية لها هي **الشدة**، وهي امتناع جريان الصوت بُعيد نطق الصوت، وضدها الرخاوة[٦].

والجهر والشدة من صفات القوة في الأصوات، وهذا بديهي في الهمزة؛ ذلك الصوت العميق، بعيد المخرج، والذي ما تزال البحوث والدراسات تحاول سبر غورهِ وبيان كُنهه.

هذا مجمل ما أُثِر عن المتقدمين في وصف الهمزة مخرجيًّا وصفاتيًّا، من ذلك أنها صوت يخرج من أقصى اللسان، يتصف بصفات الجهر والشدة.

(١) زوج من الغضاريف التي تشكل الحنجرة ، ويتصلان بالوترين الصوتيين.

(٢) أسباب حدوث الحروف ، ٧٢.

(٣) الرعاية ، ١٤٥.

(٤) الكتاب ، ٣/ ٥٤٨.

(٥) ينظر: الكتاب ، ٤٣٤/٤ ومرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، ابن الطحان السُّماتي، ٤٤.

(٦) ينظر: الكتاب ، ٤٣٤/٤.

٢- عند المُحْدَثِين

أما إذا انتقلنا إلى المحدثين نرى بعض الاختلاف في وصفهم الهمزة من ناحية المخرج والصفات، ففي مخرجها ذهب القسم الأكبر إلى أنّ صوت الهمزة من الحنجرة، وذهب قسمٌ آخرٌ إلى أنَّها من المزمار، والمزمار: فتحة في أعلى الحنجرة.

فيرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنَّ مخرج الهمزة من الحنجرة لا من الحلق، وهي صوت يخرج نتيجة غلق الأوتار الصوتية، ثم انفتاحها على هيأة انفجار صوتي(١).

ووافقه في رأيه الدكتور تمام حسان، والذي عبّر عنها (وقفة حنجرية)(٢)والدكتور محمود السعران، والذي يقول: «يحدث هذا الصوت بأن تسد الفتحة الموجودة بين الوترين الصوتيين، وذلك بانطباق الوترين انطباقًا تامًّا ، فلا يسمح للهواء بالنفاذ من الحنجرة، بضغط الهواء فيما دون الحنجرة، ثم ينفرج الوتران الصوتيان، فينفذ الهواء من بينها فجأة محدثًا صوتًا انفجاريًّا»(٣).

ووصفُ السعران هو ذاته وصفُ الدكتور كمال بشر في ما يخص كيفية خروج الهمزة من الحنجرة(٤).

في حين ذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أنَّ مخرج الهمزة من المزمار، إذ يقول: « أمَّا مخرج الهمزة المحققة، فهو من المزمار نفسه، إذ عند النطق بالهمزة تنطبق فتحة المزمار انطباقًا تامًّا، فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة فيُسمع صوت انفجاري هو ما نعبر عنه بالهمزة»(٥).

ونلاحظ أنَّ كلام إبراهيم أنيس هو ذاته ما وصف به السعران كيفية إنتاج الهمزة، بيد أنَّ السعران نسب الإطباق والانفراج للحنجرة بعمومها، بينما خص بهما الدكتور إبراهيم أنيس المزمار فحسب.

وتابع إبراهيمَ أنيس في رأيه الدكتورُ أحمد مختار عمر، إذ يقول: «أما إنتاج الأصوات الحنجرية، فيتم في منطقة فتحة المزمار، ولذا تسمى كذلك مزمارية، وقد يتم الإنتاج عن طريق

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٧٢.
(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة ،٩٧.
(٣) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ،١٥٧.
(٤) ينظر: علم الأصوات، ٢٨٩.
(٥) الأصوات اللغوية ،٨٩-٩٠.

غلق الفتحة فيحدث صوت الهمزة»[١]، ونلاحظ في كلامه أنَّه وصفها (بالحنجرية) لكنَّه شخَّص كيفية إنتاجها من المزمار.

أما صفاتها، فقد اختلف رأي المحدثين كذلك عن المتقدمين بخصوص جهر الهمزة، فرأى بعض المحدثين أنَّ الهمزة صوت مهموس، وفي مقدمة مَن قال بهمس الهمزة عبد الصبور شاهين[٢] وتمام حسان[٣] وجان كانتينو[٤]، فذهبوا خلاف ما ذهب إليه المتقدمون من أنَّ الهمزة صوت مجهور.

وذهب القسم الآخر من المحدثين إلى أنَّ الهمزة صوت لا يوصف بالجهر ولا بالهمس، بل تتخذ الحنجرة فيه وضعًا ثالثًا عند نطق الهمزة، ويقف في مقدمة هؤلاء الدكتور كمال بشر، والذي فصَّل فيه القول، إذ يقول: «والقول بأنَّ الهمزة صوت لا بالمهموس ولا بالمجهور هو الرأي الراجح؛ إذ إنَّ وضع الأوتار الصوتية حال النطق بها لا يسمح بالقول بوجود ما يسمى الجهر أو ما يسمى بالهمس»[٥].

هـ – الهمزة في القراءات القرآنية البصرية

١– في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [سورة الحجرات، ١٤].

أورد الطوسي في كلمة (يَلِتْكُمْ) قراءتين:

الأولى: قراءة أهل البصرة (يأَلِتكُم) بالهمز.

والثانية: قراءة باقي القراء (يَلِتْكُمْ) بلا همز[٦].

(١) دراسة الصوت اللغوي، ١١٥.

(٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية ، ١٧٢.

(٣)ينظر: مناهج البحث في اللغة ، ٩٧.

(٤) ينظر: دروس في علم أصوات العربية ،٣٥.

(٥) ينظر: علم الأصوات ،٢٨٨.

(٦) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٣٤٨/٩ ، والسبعة في القراءات، ٦٠٦.

ووجه الطوسي القراءتين على أنَّهما لهجتان من لهجات العرب؛ فالأولى من: أَلَتَ– يَألَتُ، والثانية من : لَاتَ – يَليتُ ، وكلاهما بمعنى (أَنقَصَ) ، وأنشد **[من الرجز]:**

وليلةٍ ذات ندًى سريْتُ ولم يلتني عن سُراها لَيْتُ[1]

وذكر أنَّ الكلمة في رسم المصحف بلا همز، وهذا الأمر مع البيت الذي أنشده يقويان قراءة(يلتكم)، بينما ذكر ما يقوي القراءة البصرية في الآية ﴿ وَالَّذِينَ آَمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾[2].

فالفعل (أَلَتْنَاهُمْ) جاء مهموزًا كما قرأه أهل البصرة.

وكانت هذه الكلمة مما سأل عنه نافعُ بن الأزرق(ت٦٥هـ) عبدَ الله بن عباس(ت٦٨هـ)، فرد ابن عباس أَنَّ معناها: لا ينقصكم بلغة عبس، واستشهد ابن عباس بقوله الحطيئة العبسي[3] **[البسيط]**

أَبلغْ سِراة بني سعدٍ مُغلغةً جَهْدَ الرسالةِ لا أَلتًا ولا كذبا[4]

فالمعنى الأصلي للكملة هو في لغة عبس، وعبس تلفظها بالهمز.

ونسب الزمخشري(ت٥٣٨هـ) قراءة(يألتكم) إلى عامة غطفان –ومنهم عبس– وبني أسد، بينما (يلتكم) لغة الحجاز[5].

ولم يرتضِ الفراء(٢٠٧) قراءة أهل البصرة، ووصفها بأنه لا يشتهيها؛ لأنها رسمت في المصحف بلا همزة، وأنَّ هذا الموضع ليس من المواضع التي تسقط فيها الهمزة؛ لإنها ساكنة فلا تسقط، إنما تسقط إذا سُكِّن ما قبلها ، فلم تسقط في الكلمات (يَأْتون، يَأْمرون، يَأْكلون)[6]، كما لم يولِ أبو عبيدة قراءة (يألتكم) بالهمز الكثير من الاهتمام[7].

---

(١) البيت لراجز إسلامي ، هو أبو محمد الفقعسي. ينظر: ما تبقى من أراجيز أبي محمد الفقعسي الأسدي ، جمعه: د. محمد جبار المعيبد، ١٩–٢٠..

(٢) الطور ،٢١.

(٣) ينظر: سؤالات نافع بن الأزرق إلى عبد الله بن عباس، إعداد إبراهيم السامرائي ،٤٩–٥٠.

(٤) ديوان الحطيئة العبسي ، ص٤٥.

(٥) ينظر: الكشاف ،١٠٤٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن ،٣/٧٤.

(٧) ينظر: مجاز القرآن ، ٢/ ٢٢١.

وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول: أنَّ قراءة ترك الهمزة هي القراءة العامة، وقراءة البصرة جاءت على اللهجات العربية، كما أوضح ذلك الطوسي والعلماء الآخرون، وأشاروا إلى دور رسم المصحف في ترجيح (يلتكم) على (يألتكم)، وهذا يوضح بجلاء أهمية خط المصحف في ترجيح القراءات.

٢- في قوله تعالى: ﴿ اللهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [سورة النور ، ٣٥].

أشار الطوسي أنَّ في كلمة (دُرِّيٌّ) ثلاث قراءات:

الأولى: قراءة أبي عمرو البصري والكسائي، بكسر الدال مع الهمزة (دِرِّيّء).

والثانية: قراءة حمزة وأبي بكر عن عاصم، بضم الدال مع الهمزة (دُرِّيءٌ).

والثالثة: قراءة الجمهور ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم، بضم الدال من غير همزة (دُرِّيٌّ)[١].

ووجه الطوسي القراءات الثلاث لمعانٍ متعددةٍ، فوجَّه القراءة الأولى إلى معنى الدُّر في صفائه وحسنه، ووجه القراءة الثانية إلى الفعل (درأت) بالهمز ومعناه رفعت إشارة إلى سرعة حركة الكواكب، فهي(دريئة) لسرعة رفعه في الانقضاض، وتجمع على (الدراري)، وهي مجموعة من النجوم سريعة الحركة تجيء وتذهب، أو أنها أحد الكواكب الخمسة المضيئة: زحل ، المشتري، المريخ ، الزهرة ، عطارد.

ووجه القراءة الثالثة: أنه وجه غير معروف؛ لأنه لا يوجد في اللغة وزن(فُعِّيل)، والصواب أن يكون بفتح الفاء في الوزن كما في (سِكِّيت)[٢]، فلا يكون الوزن إلا اعجميًّا، فلا تجمع الضمة مع الهمزة، فأما أن تضم الأول وتترك الهمز أو تكسر الأول وتهمز منه، ويكون معناه -بكسر الدال والهمز من درأ الكوكب إذا سقط سريعًا أو كأنه رجم الشياطين[٣].

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٧/ ٤٣٥-٤٣٦ ، والسبعة في القراءات ، ٤٥٥-٤٥٦، والتيسير في القراءات السبع ٣٨٣، ، والتذكرة في القراءات الثمان ، ٤٦٠/١ ، والبحر المحيط ، ٤١٩/٦.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٤٣٦/٧.

(٣) ينظر معاني القرآن ، الفراء ، ٢٥٢/٢ ، وجامع البيان في تأويل آي القرآن، الطبري، ٤٢٨/٨.

وذكر الشيخ الطوسي أنَّ المفضل روى عن عاصم هذه القراءة ويكون معناه أنه جارٍ كالنجوم الدراري الجارية وأصله من دَرَّ الوادي، إذا جرى(١).

ووثق الفارسي(ت٣٧٧هـ) قراءة أبي عمرو بما نقله الأصمعي عنه، يقول أبو عمرو: «مذ خرجت من الخندق لم أسمع أعرابيًا يقول إلا: (كأنه كوكب دِرِيءٌ) بكسر الدال، قال الأصمعي: فقلت: أيهمزون؟ قال: إذا كسروا فحسبك، وقال: أخذوه من درأت النجوم، تدرأ إذا اندفعت»(٢).

وأضاف الطاهر بن عاشور(ت١٩٧٣م) في قراءة أبي عمرو والكسائي أنه من دفع الظلام بضوئه، أو لأنَّ بعض شعاعه يدفع بعضًا فيما يخاله الرأي(٣).

مما تقدم نفهم أنَّ للقراءة البصرية (دِرِيء) ما يسندها في المعنى والدلالة، فضلاً عما احتج به أبو عمرو نفسه، مما يجعلها قراءة معتبرة تقع في موازاة القراءة العامة (دُرِيٌّ)، في ضوء ما ذكره الطوسي والعلماء قبله وبعده، واتضح أيضاً ضعف القراءة (دُرِيء) والتي قرأ بها حمزة وأبو بكر عن عاصم، كما لاحظنا بجلاء أثر اختلاف القراءات في اختلاف الدلالة.

٣- في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [سورة النجم ، ٥٠].

ذكر الطوسي في (عَادًا الْأُولَى) قراءتين:

الأولى: قراءة أهل البصرة ونافع عدا رواية قالون، بإدغام التنوين باللام بلا همزة.

والثانية: قراءة باقي القراء، بالهمز وإظهار التنوين مكسورًا (عادنِ لأُولى)(٤).

ووجه الطوسي القراءة الأولى أنه حذف الهمزة وألقى حركتها(الضمة) على الصوت الساكن قبلها(اللام)، ثم أسقط همزة الوصل، وأدغم التنوين- والذي يعامل معاملة النون الساكنة-(باللام) المضمومة، فأصبحت (عادًا لُّولى)، ومنه قول العرب: قمِ الأن عنا ، يريدون: قم الآن عنا ، وقولهم: صم الثنين، يريدون: صم الاثنين.

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٧/ ٤٣٥-٤٣٦.

(٢) الحجة للقراء السبعة ،٣٢٣/٥.

(٣) ينظر: تفسير التحرير والتنوير ، ٢٣٩/١٨.

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن، ٩/ ٤٣٧ ، والسبعة، أحمد بن مجاهد ،٦١٥ ، والنشر في القراءات العشر، الجزري، ٩٨٤/٤، والتبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري، ٣٥٩.

ووجه القراءة الثانية: بأنهم تركوه على حاله، بالهمزة التي لم يحذفوها مع سكون لام التعريف وكسر التنوين؛ لالتقاء الساكنين(١).

وفصَّل السمين الحلبي(ت٧٥٦هـ) في القراءتين، فرأى أنَّ القراءة العامة لابن كثير والباقين لا إشكال فيها، فتكون من دون حذف الهمزة ولا نقل حركتها للساكن قبلها، فتبقى اللام ساكنة ويُكسر التنوين؛ للالتقاء الساكنين(٢).

أما قراءة البصريين ففصلها على أنَّ العرب في نقل الحركة قسمان: الأول، مَن لا يعتد بحركة النقل على اللام، ويعاملها معاملة الساكن كما كانت، فيكسر التنوين قبل اللام ولا يدغم. والثاني، يعتد بحركة النقل على اللام فتكون اللام محركة وقبلها التنوين ساكن فيدغم بها، وعلى هذا الوجه قرأ أهل البصرة ونافع(٣).

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٩/٤٣٧-٤٣٨.

(٢) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ١٠/ ١٠٩-١١٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ١٠/ ١١٠.

ثانيًا / صوت الهاء

والهاء صوت من الأصوات المتقدمة في المخرج، يأتي بعد الهمزة، حسب أشهر الأقوال، فهو صوت بعيد خفي فيه ضعفٌ وهِنةٌ، ولما كانت بهذا الخفاء والضعف وجب التحفظ أكثر ببيانها أينما كان موقعها في الكلمة(١)، لذا علل الخليل(ت١٧٥هـ) عدم البدء بالهاء؛ «لأنها مهموسة خفية لا صوت لها»(٢).

أ- مخرج الهاء وصفاتها

أما تعيين مخرجها فحدده الخليل بقوله: «فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء، ولولا بحة في الحاء لأشبهت العين؛ لقرب مخرجها من العين، ثم الهاء ولولا هتَّةٌ في الهاء، وقال مرة (هَهَّةٌ) لأشبهت الحاء؛ لقرب مخرج الهاء من الحاء؛ فهذه ثلاثة أحرف في حيز واحد بعضها أرفع من بعض»(٣).

أما سيبويه فيرى أنَّ مخرج الهمزة والهاء والألف من أقصى الحلق(٤)، وكذلك كان رأي المبرّد(٥) وابن جني(٦) أخذًا بقول سيبويه.

وذهب مكي بن أبي طالب(ت٤٣٧هـ) مذهب سيبويه، ورأى أنَّ الهمزة والهاء من مخرج واحد، واحتج لذلك بكثرة إبدال الهاء من الهمزة كما في كلمة(ماء) التي أصلها(ماه)، ويقال للصبا: (إيَّاك) و(هيَّاك)(٧).

أما ابن سينا(ت٤٢٨هـ) فيصف مخرج الهاء وكيفية حدوثها أنها تحدث بحفز كحفز الهمزة من حيث الكم والكيفية غير أنَّ حبس الصوت في الحنجرة لا يكون تامًّا كما في الهمزة، بل يكون المخرج مفتوحًا لمرور الهواء(٨).

---

(١) ينظر: الرعاية ، ١٥٦.
(٢) العين ، ١٧/١.
(٣) العين، ١/ ٥٧.
(٤) ينظر: الكتاب ، ٤٣٣/٤.
(٥) ينظر: المقتضب ، ١/ ٢٩٢.
(٦) سر صناعة الإعراب ، ١/ ٤٥.
(٧) ينظر: الرعاية ، ١٥٥.
(٨) ينظر: أسباب حدوث الحروف ،٧٢.

أما عند **المحدثين** فقد وصفَ عددٌ منهم **مخرجها** وصفًا دقيقًا كالدكتور إبراهيم أنيس، إذ يرى أنها «صوت رخو مهموس، عند النطق به يظل المزمار منبسطًا دون أن يتحرك الوتران الصوتيان، ولكن اندفاع الهواء يُحدث نوعًا من الحفيف يُسمع في أقصى الحلق أو داخل المزمار، ويتخذ الفم عند النطق بالهاء وضعًا يشبه الوضع الذي يتخذه عند النطق بأصوات اللين»(١).

أما **صفاتها** فيرى أصالة الهمس في الهاء مع تحقق الجهر فيها أحيانًا، وعندها يتحرك الوتران الصوتيان ويسمع لهذه الهاء صوت خفيف يميزها عن المهموس مع اندفاع هواء كثير من الرئتين أكبر من باقي الصوامت، ترافقها ذبذبة في الوترين الصوتيين(٢).

في حين يرى الدكتور تمام حسان رأيًا مغايرًا لرأي إبراهيم أنيس هو أنَّ «الهاء صوت حنجري رخو مجهور مرقق، يتم النطق به بتضييق الأوتار الصوتية إلى مرحلة في منتصف الطريق بين الهمس والجهر، حتى إذا مرَّ هواءُ الرئتين بينهما كان لاحتكاكه بهما أثرٌ صوتيٌّ لا هو بالحس ولا هو بالتنفس»(٣)، ويرى كذلك أنَّ الأصل في الهاء الجهر وإنما تكون مهموسة إذا جاء بعدها صوت مهموس(٤).

ويقارب رأي الدكتور محمود السعران رأي الدكتور إبراهيم أنيس في وصف صوت الهاء، فيرى أنها ذلك النَّفَس الخالص الذي لا يعترض طريقها حاجز أو حائل؛ لذا يمكن للسان أن يتخذ في نطقها أيَّ مخرجٍ من مخارج الأصوات الصوائت، وعلى هذا يقارب بينها وبين الصوائت التي لا تعتمد على حيزِ معينٍ في إنتاجها؛ وذلك لكونها أيضًا تحدث عندما يتخذ اللسان الوضع نفسه في نطق الصوائت، فيمر الهواء مع تباعد الوترين في الحنجرة، فيحدث صوتٌ مهموسٌ حنجريٌّ احتكاكيٌّ(٥).

مما تقدم نفهم أنَّ الهاء في حقيقتها صوتان: الأول منهما حنجري مهموس، والذي عند النطق به يكون الوتران الصوتيان في وضع الزفير مع حدوث احتكاك، فينطلق الهواء من

(١) الأصوات اللغوية ، ٨٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ٨٩.

(٣) ينظر: مناهج البحث اللغوي ، ١٠٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

(٥) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ١٧٨-١٧٩، وعلم الأصوات، كمال بشر، ٣٠٤. فهو يوافق السعران فيما أورد.

الرئتين ولا تتذبذب الأوتار الصوتية معها، وهذه الهاء هي أصل الهاءين.

أما الهاء الأخرى فهي الحنجرية المجهورة، وللنطق بها يتخذ الوتران الصوتيان وضع الجهر، وعندما ينطلق الهواء من الرئتين يسبب ذبذبة الأوتار مع حدوث احتكاك مسموع ومرور الهواء من الفم؛ بسبب غلق اللهاة الممرَّ الأنفي[١].

ب- أنواع الهاء

ترد الهاء في اللغة العربية بأشكالٍ عدةٍ، بحسب أصالتها في الكلمة من عدمه، فقسمها ابن جني(ت٢٩٣هـ) على ثلاثة أقسام: **أصل**، والتي تكون من جذر الكلمة، فاءً كانت كهند وهمَّام، أو عينًا كعهد وبَهَت ، وتكون لامًا كشبه وفقه.

والقسم الآخر منها تكون **بدلًا** من خمسة أحرف(الهمزة والألف والياء والواو والتاء) ، فأما **إبدالها من الهمزة** ، فتكون بدلًا عن همزة أصلية كما في (إيَّاك) فتصبح (هيَّاك)[٢].

وتبدل من همزة زائدة كما في(أرقت) فتصير (هرقت)[٣].

وأما إبدالها من الألف فكقول الشاعر **[من مجزوء الرجز]:**

قد وَردتْ من أَمـكنهْ مــن ههنـــا ومن هـُـنَهْ

إن لم أُرَوِّها فَـــمَه

فالهاء الأخيرة في كلمة (هُنه) أصلها (هُنا)، فأُبدِلت هاءً؛ لمناسبة القافية[٤].

وتبدل من الياء في اسم الإشارة (هذهِ) فأصل اسم الإشارة (هذي) فأبدلت الياء هاءً مكسورة قياسًا على ضمير المفرد الغائب الذي يأتي مكسور كما في (بِهِ)[٥].

وتبدل من الواو في كلمة واحدة هي (هناو) فتصبح (هناهُ)[٦]، وتبدل من التاء عند الوقف في نحو: حمزة تصبح عند الوقف (حمزهْ) [٧].

(١) ينظر: أصوات اللغة ، عبد الرحمن أيوب، ٢١٧، والأصوات اللغوية،٨٩.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ، ٥٥١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ، ٥٥٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ٥٥٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ، ٥٥٦.

(٦) ينظر: المصدر نفسه ، ٥٦٠-٥٦١.

(٧) ينظر: الإقناع ، ٤٩٣/١.

أما القسم الثالث من الهاء فتكون **زائدة**، وتزداد في نحو أُمهات، ومن مواضع الزيادة أن تأتي لتأنيث الأسماء نحو: جوز، جوزة و لوز، لوزة.

وتزداد لبيان حركة الحرف الأخير الموقوف عليه كما في (حسابيَه) (كتابيَه)، وتسمى (هاء السكت)(١).

وهناك هاء تتصل بالأسماء والأفعال والحروف، تعرف (بهاء الكناية)، وهي الضمير الذي يُكنَّى به عن المفرد المذكر الغائب، ويأتي محركًا بالضمة إلا إذا سبق بكسرة أو ياء فيُكسر، نحو: لهُ ، عليهِ ، قرأهُ ، صاحبهُ(٢).

ويصل القراء هذه الهاء بواو لفظية إذا كانت مضمومة، وبياء لفظية إذا كانت مكسورة، ولهم فيها تفصيلات مطولة في أحكامها إذا كانت متحركة أو ساكنة(٣).

ج- الهاء في القراءات القرآنية البصرية

١- في قوله تعالى:﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ [سورة النور، ٥٢].

يذكر الطوسي في كلمة (ويتقْهِ) أربع قراءات:

الأولى: قراءة أبي عمرو البصري(٤)، وأبو بكر عن عاصم (ويتقِهْ) بكسر القاف وسكون هاء الكناية.

والثانية: قراءة حفص عن عاصم (ويتقْهِ) بسكون القاف وكسر الهاء.

والثالثة: قراءة قالون عن نافع (ويتقِهِ) بكسر القاف وكسر الهاء مختلسةً دون صلة.

والرابعة: قراءة باقي القراء (ويتقِـهِي) بكسر القاف والهاء ووصلها بياء لفظية(٥).

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ، ٥٦٣-٥٦٤ ، والإقناع ، ٤٩٥/١.

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر ، ٣/ ٦٧٥، والإقناع ، ١/ ٤٩٥

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ١/ ٤٢-٤٤.

(٤) وبهذه القراءة قرأ الحسن البصري واليزيدي، فالقراءة بصرية عامة ، قرأ بها عدد من قراء البصرة. ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات ، ٧/ ٣٠٧٠.

(٥) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٧/ ٤٥٢، والسبعة في القراءات ، ٤٥٧-٤٥٨، وزاد المسير في علوم التفسير ، جمال الدين عبد الرحمن الجوزي ، ٥٥/٦، والجامع لأحكام القرآن ، ١٥/ ٣١٨، والبحر المحيط ، ٦/ ٤٣٠.

ووجه الطوسي القراءات الأربع بتوجيهات تناسبها، فأما الأولى فوجهها إلى أمرين:

الأول/ أنَّ هاء الكناية لما التصقت بالفعل صارت جزءًا منه، فثقلت بها الكلمة؛ لاشتمالها على الفعل والفاعل والمفعول به؛ فسكَّن الهاء لتخفيف الثقل على الرغم من أنَّ هاء الكناية متحركة دائمًا(١).

الثاني/ أنهم توهموا أنَّ الجزم واقعٌ على الهاء، فالفعل هنا مجزوم؛ لأنه فعل شرط، فعدَّوا الهاء آخر حرف في الفعل فأسقطوا علامة الجزم (السكون) عليها(٢)وسبق ابنُ خالويه(٣٧٠هـ) الطوسيَّ في توجيهه هذا من أنَّ سكون الهاء لثقل الكلمة(٣).

وعلق أبو علي الفارسي على هذه القراءة بحذف صلة الهاء أنَّ الصلة زائدة، فحذفها يعود بالكلمة إلى أصلها، وذكر إنما يقوِّي هذه القراءة ما رواه سيبويه عن بعض العرب قولهم: (هذهْ أمةُ الله) بسكون الهاء في (هذه)، فحملت هاء الكناية على الهاء في اسم الإشارة والتي في أصلها ياء مبدلة إلى هاء كما بيَّنَّا(٤).

وضعّف مكي ابن أبي طالب العلل الثلاث التي ذكرها مَن سبقه في إسكان الهاء، فذكر علة التوهم في كون الهاء لامًا للفعل وعلة أنها على نية الوقف، ورأى أنهما ضعيفتان، ورد العلة الثالثة من أنها لغة بعض العرب على ما ذكره سيبويه، ورأى في إجراء هاء الكناية مجرى هاء اسم الإشارة قياسًا خاطئًا؛ فالأولى ضمير والثانية بدل من ياء، فلا وجه لهذا الإجراء(٥).

ونرى أنَّ هذا الرد وجيهٌ إلى حد بعيد، فما الذي يعنيه عد الهاء –والتي هي ضمير للمفرد الغائب– لامًا للفعل؟، أو إجراء الوصل مجرى الوقف في وسط الجملة التي لم يكتمل شطرها الثاني المتمثل بجواب الشرط؟، أو كيف قاسوا هاءً أصليةً مقاس هاء مبدلة؟.

فبقيت علة واحدة لم يردَّها، والتي ذكرها الطوسي وابن خالويه، وهي علة ثقل الفعل، والحقيقة أنَّ الثقل هو ثقل الحركات التي جعلت الكلمة على نمط مقطعي غير محبب في العربية لا ثقل الفعل والفاعل والمفعول.

---

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٧/ ٤٥٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ، ٧/ ٤٥٢.

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبعة ، ٢٦٣.

(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة، ٣٢٨/٥ ، والكتاب ، ١٩٨/٤.

(٥) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ٢/ ١٤١.

فإذا نظرنا للكلمة من الناحية المقطعية، وهي في حال تحرك الهاء ستكون الكلمة مكونة من أربعة مقاطع، الأول: متوسط مغلق، مكون من صامتين وحركة قصيرة، وثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة مكونة من صامت وحركة قصيرة[١]على النمط الآتي:

يَتَّقِهِ ⟵ ي ـَ ت / ت ـَ / ق ـِ / ه ـِ

وتكرار المقاطع القصيرة نمط جائز مستساغ، لكن العربية تميل إلى التخلص من تواليها[٢].

أما عند إسكان الهاء تصبح البينة المقطعية للكلمة مكونة من ثلاثة مقاطع الأول والثالث متوسط مغلق والوسط قصير مفتوح، على النمط الآتي:

يَتَّقِهِ ⟵ ي ـَ ت / ت ـَ / ق ـِ ه.

وهذا من سمات المقطع في العربية فهي تميل إلى غلق المقاطع المفتوحة.

أما القراءة الثانية فعللها الطوسي بثلاث علل: الأولى/ لكراهة كسر القاف فأسكنها للتخفيف، وأنشد الطوسي **[من الطويل]**[٣]:

عجبتُ لمولودٍ ليس لهُ أبُ ومن والدٍ لم يلْدَهُ أبوانِ

والثانية: احتمل أنّ تكون القاف والهاء الساكنتين فكسر الهاء؛ لالتقاء الساكنين.

والثالثة: أنَّ بعض العرب مَن يجزم القاف بالسكون حتى بعد حذف الياء التي حُذِفت للجزم أصلًا، فالفعل أصله(يتقيه)، فحذفت الياء للجزم ثم جزموا القاف بالسكون فصارت الفعل (يتقْهِ).

ويعود إسكان القاف في(ويتقْهِ) حملًا للمنفصل على المتصل، فعدَّوا الهاء جذرًا في الفعل، فيكون الماضي منه (تَقِهَ)؛ ولأن مِن العرب مَن يسكن عين الفعل إذا كان على وزن(فَعِل)،

(١) ينظر: الأصوات اللغوية ، ١٦٣، والمقطع الصوتي في العربية ، صباح عطيوي عبود ، ٩٤-٩٥. والذي سماه "بالطويل المغلق".

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية ،١٦٥.

(٣)البيت لرجل من أزد السراة أورده البغدادي هكذا: عجبتُ لمولودٍ وليس لهُ أبُ ومن والدٍ لم يلْدَهُ أبوانِ

وهو الصواب لإقامة الوزن. ينظر: خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب ،٣٨١/٢.

وهو ما يعرف (بالتفريع) عند قبائل تميم، فيقولون في (كَتِف) (كَتْف) ، وفي (كَبِد) (كبْد)، وذلك بقصد التخفيف؛ ولكراهية الانتقال من الفتح الخفيف إلى الكسر الثقيل مباشرة.

فأسكنوا القاف بعد أن عدوها عين الفعل، وحركوا الهاء بالكسر؛ لالتقاء الساكنين، التي سكنت للجزم على الرأي السابق ذاته، فصار الفعل(تقْهِ) ومضارعه (يتقْهِ)(١).

أما القراءة الثالثة فعللها أنَّ أصل الفعل(يتقيهِ) باختلاس الحركة وعندما حذفت ياء الفعل للجزم بقيت كسرة الهاء على حالها، حركةً مختلسةً غير موصولة بياء لفظية، ورأى الطوسي أنها القراءة الأجود عند النحاة(٢).

وعلل مكي بن أبي طالب اختلاس حركة الهاء بأن الأصل (يتقِيهِي) بياءين ساكنتين، الأولى ياء الفعل، والثانية صلة ياءً لفظية، فحذفت الياء الثانية الساكنة؛ لأن الهاء التي بين الساكنين حاجز خفي غير حصين- كما بينا- فبقيت الهاء بكسرة مختلسة، ثم حذفت ياء الفعل للجزم فأصبح الفعل (يتقِهِ)، ولم تتغير حركة هاء الكناية بعد حذف الياء إلى الضمة؛ لأن حذف الياء من الفعل عارض، فكانت على نية بقاء الياء.

وذكر علة أخرى مفادها أنَّ الحركة التي قبل الهاء غير ملازمة دومًا مع الهاء في كل الأحوال؛ فالفعل إذا كان مرفوعا سُكّن ما قبل الهاء، وإذا كان منصوبا فُتح ما قبلها، فأجرى الفعل المجزوم على الرفع؛ كونها أول الحركات(٣).

أما القراءة الأخيرة وهي قراءة الجمهور، فلم يعللها الطوسي؛ لأنها القياس المعتاد في صلة هاء الكناية بياء لفظية، وهذه الواو عوض عن الواو التي هي الأصل في تحريك الهاء ولكن لكراهة الانتقال من الكسر إلى الضم قلبت إلى ياء(٤).

٢-في قوله تعالى:﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ ۝ نَارٌ حَامِيَةٌ۝﴾[سورة القارعة ، ١٠-١١]

أورد الطوسي في كلمة (هيهْ) عند الوصل قراءتين:

---

(١) ينظر: شرح الشافية ، ١/ ٣٩-٤٣، والحجة للقراء السبعة ، ٥/ ٣٢٩، واللباب في علوم الكتاب ، ٤٣١/١٤، والموضح في وجوه القراءات وعللها ، ٥٦٤.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٤٥٢/٧.

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ١٤١/٢، والحجة للقراء السبعة، ٣٢٨/٥، والموضح في وجوه القراءات السبع وعللها، ٥٦٥، وحاشية الشهاب، شهاب الدين الخفاجي، ٨٠/٧.

(٤) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ١٤٠/٢.

الأولى: قراءة يعقوب الحضرمي وحمزة، بحذف الهاء في الوصل.

الثانية: الباقون، بإثبات الهاء في الوصل، أما في الوقف فقد اتفقوا جميعهم على إثبات الهاء(١).

ووجه الطوسي إثبات هاء السكت* أنها من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، فكما ثبتت بالوقف أثبتوها بالوصل، أما حذفها فجائز؛ لأن حركة الحرف الأخير ستظهر من دون الحاجة لهاء السكت(٢).

وعلق الزجاج(ت٣١١هـ) على هذه القراءة أنَّ الهاء دخلت لبيان فتحة الياء، وأنه يجب اتباع رسم المصحف الذي ثبتت به الياء، فتحذف عند الوصل ويوقف عليها؛ لأن اتَّباع رسم المصحف سنة(٣).

وأشار المنتجب الهمذاني(ت٦٤٣هـ) أنَّ حذف الهاء في الوصل قياس في اللغة؛ لأنها لاحقة في الكلمة للوقف فقط، فحكمها حكم الألف في الضمير(أنا) والذي يسقط في الوصل، أما ثبوتها في الوصل فهو من باب إجراء الوصل مجرى الوقف ولثبوتها في الرسم(٤).

وهاء السكت جاءت في القرآن الكريم مع كلمات عدة، اختلف القراء في إثباتها وحذفها في الوصل، وهي (يتسنه) في البقرة ٢٥٩ ، و(اقتده) في الأنعام ٩٠ ، و(كتابيه، حسابيه، ماليه ، سلطانيه) في الحاقة ٢٥ -٢٦-٢٨-٢٩، و(هيه) القارعة ١١.

وفصل القرطبي(ت٦٧١هـ) في قراءة هذه الكلمات، فالقراءة العامة إثباتُ الهاء في الوصل كما في الوقف، أما حذفها في الوصل فهو المختار في قراءة عدد من القراء منهم ابن محيصن ومجاهد وحميد الأعرج ويعقوب وحمزة في (ما هيه، ماليه، سلطانيه)، واختار أبو حاتم مذهب حذف الهمزة في الوصل وهو اتباعًا للغة(٥)، وفضلًا عن يعقوب البصري كانت هذه قراءة جده عبد الله بن أبي إسحاق(٦) والحسن البصري(٧).

---

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن، ١٠/ ٣٩٨-٣٩٩، والتذكرة في القراءات الثمان، ٦٣٨/٢، وإتحاف الفضلاء، ٢/ ٦٢٥، ومفاتيح الغيب، ٣٢/ ٧٤.

*هاء السكت: وهي الهاء اللاحقة لبيان حركةٍ أو حرفٍ وأصلها أن يوقف عليها، وربما وصلت بنية الوقف.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن، ٤٠١/١٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، ٣٥٦/٥، وزاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي،٢١٦/٩.

(٤) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ،٤٥٣/٦.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، ٢١/ ٢٠٦-٢٠٧.

(٦) ينظر: البحر المحيط، ٥٠٤/٨.

(٧) ينظر: جلاء بصري في قراءة الحسن البصري، ١٨٨.

المبحث الثاني: الظواهر الصوتية المركبة

إنَّ أهمَّ ما يُلاحظ في دراسات الأصوات العربية عند العلماء المتقدمين، هو أنهم عزوا التغييرات التي تطرأ على الأصوات –التي تحدث نتيجة تأثير أصوات مجاورة لها، سابقة كانت أم لاحقة– لقانون السهول واليسر في إخراجها دون تكلف، مما يجعل كلام العربي سهلًا ذلقًا، فضلًا عن ميل العربي للاختصار في نطق الأصوات، فيلجأ إلى تغيير أصواتٍ بأصواتٍ أخرى؛ ليحصل على الانسجام الصوتي الذي يناسبه.

لذا سادت ظواهرٌ صوتيةٌ عدةٌ في كلام العرب –في النص القرآني والكلام العادي– كان للهجات العربية دور هام في إرسائها، ومن أبرز تلك الظواهر المركبة: الإدغام والمد والإمالة والنبر والتنغيم والرَّوم والإشمام والإعلال والإبدال وغيرها.

وهذا هو المراد بالتحديد من الظواهر الصوتية المركبة الناتجة عن صوتين، الأول مؤثر والثاني متأثر، فتكون الظاهرة حادثةً فيه، وسيقتصر المبحث على ثلاث ظواهر صوتية مركبة هي: الإدغام والإمالة والمد.

أولًا / الإدغام

يُعد الإدغامُ أحدَ أهمِّ أصولِ القراءاتِ القرآنية، فضلًا عن كونه ظاهرة لغوية شغلت حيزًا كبيرًا في اللغة.

أ- تعريفه وأقسامه

والإدغام كما يعرفه الزجاجي(ت٣٤٠هـ) «وهو إدخال حرفٍ في حرفٍ تخفيفًا، وأصل ذلك في حروف الفم خاصة دون الحلقية»(١).

وعرفه ابن يعيش(ت ٥٤٣هـ) بأنَّه «أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينها بحركة أو وقف، فيصيران لشدة اتصالها كحرف واحد، ترتفع اللسان عندهما رفعةً واحدةً شديدةً»(٢).

أما علم الصوت الحديث فيعرف الإدغام بأنه: «فناء الصوت الأول في الصوت الثاني فناءً تامًا أو جزئيًا»(٣)، فيكون الفناء تامًا إذا ذهب الصوت الأول كليًا، ولم نلحظ أثرًا باقيًا له،

(١) الجمل في النحو، ٤٠٩.
(٢) شرح المفصل، ٥/ ٥١٢.
(٣) الأصوات اللغوية، ١٨٧.

أما إذا بقي شيء من صفات الصوت الأول كالغنة أو الاستعلاء سمي الإدغام ناقصًا(١).

ويُعرَّفه الطيب البكوش«هو نزعة صوتين إلى التماثل، أي الاتصاف بصفات مشتركة تسهل اندماج أحدهما في الآخر، ويقع ذلك خاصة في الحروف المتقاربة المخارج»(٢).

ويقسم الإدغام بحسب طبيعة العلاقة بين الصوتين المُدغَم والمدغَم به على:

١- إدغام التماثل: هو أن يلتقي صوتان من جنس واحد، كأن يكون كلا الصوتين ميمًا أو عينًا، فتسكن الأول منهما أو يكون ساكنًا في الأصل، فتدغمه في الثاني، فيصيران صوتًا واحدًا، ينبو بهما اللسان نبوة واحدة، مثل: من نَّار، فلا يسرف فَّي، يدرككَّم.

٢- إدغام التقارب: هو أن يلتقي صوتان متقاربان في المخرج كاللام والراء، والباء في الميم، فتبدل الأول حرفًا من جنس الثاني، فيصيران صوتًا واحدًا، مثل: قل رَّب، بل رَّفعه، اركب مَّعنا(٣).

٣- إدغام التجانس: هو أن يلتقي صوتان، اتفقا في المخرج واختلفا في الصفة، كالتاء والطاء، والثاء والذال، والدال والتاء، فيبدل الأول إلى جنس الثاني، مثل: قالت طَّائفة، يلهث ذَّلك، قد تَّبين(٤).

ويقسم الإدغام بحسب طبيعة الصوت الأول بين السكون والحركة على:

١- الإدغام الكبير: هو أن يُدغَم صوت متحرك بآخر متحرك، أي أن يفصل بين الصوتين الصامتين صائت قصير، وينسب هذا الإدغام لأبي عمرو بن العلاء البصري(ت١٥٤هـ) الذي اشتُهِر به في قراءته المختارة(٥).

وكان لأبي عمروٍ كتابٌ خاصٌ جمع فيه مواضع الإدغام الكبير في القرآن الكريم، ففي سورة البقرة مثلًا أربعة وثمانون موضعًا، وواحدٌ وخمسون في سورة آل عمران، وهكذا حتى آخر المصحف(٦).

---

(١) ينظر: الأصوات اللغوية، ١٨٦-١٨٧.

(٢) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ،٦٧.

(٣) ينظر: الجمل في النحو، ٤٠٩-٤١٤.

(٤) ينظر: الدراسات الصوتية عند العرب ، غانم قدوي الحمد ، ٣٣٧.

(٥) ينظر: في اللهجات العربية ، إبراهيم أنيس ، ٦٢ ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية ،عبده الراجحي ،١٢٦.

(٦) ينظر: الإدغام الكبير ، أبو عمرو بن العلاء ،٣٩-٤١.

ولأبي عمرو الداني(ت٤٤٤هـ) كتاب بالاسم نفسه، ذكر في أوله مَن روي عنهم الإدغام من الصحابة والتابعين ثم ذكر مواضع الإدغام الكبير(١).

ويرى الرضي الاستراباذي(ت٦٨٦هـ) أنَّ الإدغام الكبير في حقيقته إخفاءٌ(٢) للصوت الأول، وقيل عنه إدغامٌ تجوّزًا ، ودليلُ كونه إخفاءٌ هو ما روي عن أبي عمرو أنه قرأ في نحو ﴿شهرُ رَمضان﴾ بالرَّوم والإشمام* (٣) مع ذلك فهو فاشٍ بين الأصوات، فالباء تدغم مع أختيها الشفويتين الميم والفاء، والتاء تدغم مع الثاء والجيم والظاء والسين والصاد، وهكذا دواليك(٤).

ويتطلب هذا النوع من الإدغام عمليات صوتية معقدة قبل أن يتحقق، فضلا عن أنه لم ينسب إلى قبيلة معينة عُرِفت به وآثرته في نطقها(٥).

٢- الإدغام الصغير: وقال عنه الدكتور إبراهيم أنيس:«وفيه يتجاور الصوتان الساكنان دون فاصل من أصوات اللين، وهو الذي شاع في معظم اللغات، لأنَّ شرط تأثر صوت بآخر هو التقاؤهما التقاءً مباشرًا»(٦).

فالإدغام الصغير هو الصورة الأعم للإدغام، التي تتمثل بالتقاء صوتين، الأول ساكن والثاني متحرك، فيفنى الصوت الأول في الثاني، مثل: إذْ تبرأ، قدْ تبين، بعدتْ ثمود.

ولُوحِظ أنَّ أصوات الحلق(ء هـ ح ع خ غ) لا تدغم ببعضها، إلا مثالًا واحدًا، أباح الإدغام فيه كثيرٌ من القراء، وهو إدغام الحاء في العين في قوله:﴿ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾(٧).

ويبرر علم الصوت هذه الحالة، فلا فرق بين الحاء والعين سوى أنَّ الأولى مهموسة

---

(١) ينظر: الإدغام الكبير، أبو عمرو الداني ،٧١.

(٢) الإخفاء هو النطق بالصوت بحالة متوسطة بين الإظهار والإدغام، عار من التشديد، مع بقاء الغنة في الصوت الأول. ينظر: أحكام قراءة القرآن الكريم ، محمود خليل الحصري ، ١٦٦.

* الرَّوم: هو النطق ببعض حركة الصوت الأخير في الكلمة الموقوف عليها، أما الإشمام: فهو أن تجعل شفتيك بعد النطق بالصوت ساكنًا ، على صورتهما إذا نطقت بالضمة. ينظر: أحكام قراءة القرآن الكريم ، محمود خليل الحصري ،٢٣٣-٢٣٤.

(٣) ينظر: شرح الشافية ،٣/ ٢٤٧-٢٤٨ ، والنشر ، ٣/ ٧٤٧.

(٤) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ،١٢٧-١٢٩، والأصوات اللغوية ،١٨٩.

(٥) ينظر: في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ٦٢.

(٦) المصدر نفسه،٦٣. والظاهر أنه أراد بالساكنين الصوتين الصامتين.

(٧) آل عمران، ١٨٥.

والثانية مجهورة(١).

وظاهرة الإدغام جميعها مبنيةٌ على أنَّ لبعض الأصوات تأثيرًا على بعض، يدعو إليه الاستعمال، وما يتطلبهُ من اقتصادٍ في المجهود اللفظي وانسجام في الموسيقى اللغوية، وقد تنبه القدماء من فقهاء اللغة إلى هذا التأثرِ المتبادل بين الأصوات، ولكنهم فسروه بما لا يتفق مع ما وصل إليه الدرس الحديث، فعبروا عن الإدغام أنه مسألة إدخال صوت ضعيف في آخر قوي، أما علم الصوت فيرى في الإدغام أنه اقتصادٌ في الجهد العضلي عند النطق(٢)، فنرى أنَّ القدماء ذكروا أسباب الإدغام ، أما المحدثون فذكروا غرض الإدغام.

والحقيقة أنَّ الاقتصاد في الجهد لم يكن غائبًا كليًّا عن علماء اللغة الأوائل؛ فهذا مكي بن أبي طالب(ت٤٣٧هـ) نراه يقول: «واعلم أنّ أصل الإدغام إنما هو في الحرفين المثلين، وعلة ذلك إرادة التخفيف؛ لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه، ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينه، ليلفظ بحرفٍ آخر مثله صعُب ذلك، وشبَّهَهُ النحويون بمشي المقيَّد؛ لأنه يرفع رجْلًا ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منه، وشبَّهَهُ بعضهم بإعادة الحديث مرتين، وذلك ثقيل على السامع»(٣).

فالتخفيف هو العلة الأساس التي علل بها النحاة ظاهرة الإدغام، فضلًا عما ذكره مكي بن أبي طالب في قوله من أنَّ عدم الإدغام يترتب عليه إعادة صوتٍ كان بالإمكان التخلص منه، والتخفيف– بشكل عام– سلوك لغوي جنحت إليه قبائل وسط وشرق الجزيرة العربية، وهي قبائل بدوية(٤).

ويعبِر الدكتور إبراهيم أنيس عن ميل قبائل البادية إلى الإدغام وإيثاره على الاظهار، بطبيعة السرعة في الكلام، التي لا تعطي الحروف حقها من التخفيف، وكان لانتشار قبائل شرق الجزيرة ووسطها في العراق بعد الفتح أبلغ الأثر في شيوع الإدغام –لا سيما الكبير منه– في قراءات القراء العراقيين كأبي عمرو بن العلاء والكسائي وحمزة(٥).

(١) ينظر: الأصوات اللغوية، ١٨٨.

(٢) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي ،١٧٥.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ١/١٣٤.

(٤) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية ،١٣٣.

(٥) ينظر: في اللهجات العربية ،٦٣–٦٤.

ب- موانع الإدغام

يمتنع الإدغام بين الصوتين المتجاورين في مواضع هي[١]:

أ-إذا كان الصوت الأول منونًا مثل: واسعٌ عليمٌ، غفورٌ رحيمٌ.

ب-إذا كان الصوت الأول مشددًا مثل: تمَّ ميقات، مسَّ سقر.

ج-كذلك يمتنع الإدغام إذا كان الصوت الأول تاء الضمير غير المكسورة، مثل: كنتُ ترابا، خلقتَ طينا، جئتَ شيئا.

د-إذا سبق الصوت الأول بإخفاء مثل: فلا يحزنك كفرهُ.

ج -الإدغام في القراءات القرآنية البصرية

وبعد هذه الوقفة مع الإدغام والتعريف به كظاهرة صوتية، سببها الميل إلى التسهيل في النطق وتخفيف الجهد العضلي، يتوقف البحث عند بعض القراءات البصرية التي مارست الإدغام – حسب نوع الإدغام-وبيان توجيه الطوسي لها.

أولا: إدغام التماثل، لم يرد فيه مثالٌ في القراءات التي ذكرها الشيخ الطوسي.

ثانيا: إدغام التقارب

١- في قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ للهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [سورة الأعراف، ٤٣].

نقل الطوسي في كلمة(أُورِثْتُمُوهَا) قراءتين:

الأولى: قراءة أبي عمرو البصري، وتبعه حمزة والكسائي[٢][٣]، بإدغام الثاء بالتاء، ووجه الطوسي قراءة الإدغام؛ لأن الصوتين مهموسان متقاربان فحسُن الإدغام، والهمس صفة مفادها

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر، محمد ابن الجزري،٣/ ٧٠٢-٧٠٣، ولطائف الإشارات لفنون القراءات ،٢/ ٦٨١-٦٨٣، والإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمد الضباع ،١٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ٣/ ٤٠٥.

(٣) وكانت هذه قراءة الحسن البصري. ينظر: جلاء بصري في قراءة الحسن البصري ، ٦٨.

جريان النفس عند النطق بالصوت[١]، أما عن تقارب الصوتين، «فالتاء تخرج من طرف اللسان وأصول الثنايا والثاء من طرف اللسان وأطراف الثنايا»[٢].

الثانية: وبهذا الوجه قرأ باقي القراء[٣] ، بترك الإدغام في(أُورِثْتُمُوهَا) ووجه الطوسي ترك الإدغام؛ لأن مخرج الصوتين متباين، ولكون الصوتين بحكم الانفصال؛ لأن التاء الفاعل ليست ملازمة مع الفعل دائمًا، فقد يقع غيرها مع الفعل (أُورِث) وهم بذلك أجروا تاء الفاعل مجرى (تاء افتعل) فلم يدغموها في﴿ وَلَو شَاءَ اللهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾[٤]، على رغم من أنَّ الصوتين متماثلان.

٢- قوله تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ۝ فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا ۝ فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا ۝﴾ [سورة الصافات، ١-٣].

ذكر الطوسي في هذه الآيات الثلاث قراءتين:

الأولى: قراءة أبي عمرو البصري، ووافقه حمزة، بإدغام التاء في الصاد، والتاء في الزاي، والتاء في الذال، ووجها؛ لقرب مخارج الأصوات الثلاثة (الصاد والزاي والذال)، فمخرج الصاد والزاي من بين طرف اللسان وفويق الثنايا، أما الذال فمخرجها من طرف اللسان وأطراف الثنايا[٥] وعليه فهذه الأصوات قريبة من التاء.

الثانية: قراءة باقي القراء بالإظهار؛ لأن قبل التاء صوتًا ساكنًا هو الألف[٦]؛ فضلًا عن تغاير مخارجها عن التاء[٧].

ويعلل أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) حُسْن إدغام التاء هنا، يقول: «إدغام التاء في الصاد حسن؛ لمقاربة الصوتين، ألا ترى أنهما من طرف اللسان وأصول الثنايا، ويجتمعان في الهمس؟، والمدغم فيه يزيد على المدغم بخلتين هما: الإطباق والصفير، وحسُن أن يدغم

(١) ينظر: الكتاب ، ٤/ ٤٣٤.
(٢) المصدر نفسه ،٤/ ٤٣٣.
(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ،٤/ ٤٠٥.
(٤) البقرة ،٢٥٣.
(٥) ينظر: الكتاب ،٤٣٦.
(٦) عد المتقدمون أصوات المد الثلاث سواكن، بينما علم الصوت الحديث أنها حركات طويلة.
(٧) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ،٨/ ٤٨١-٤٨٣.

الأنقص في الأزيد»[١].

والصفير صوتٌ صغير زائد يخرج من بين الشفتين، مع ثلاثة أصوات عند خروجها، وهي الصاد والسين والزاي. فيخرج صوت يشبه صفير الطائر، وسببه أنَّ هذه الأصوات تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان، وهي منطقة ينحصر فيها الصوت، لا سيما إذا كان الصوت ساكنًا فتتضح هذه الصفة أكثر[٢].

ويضيف الفارسي (ت٣٧٧هـ) قائلًا: «وإدغام التاء في الزاي في قوله تعالى:﴿فالزاجرات زجراً﴾ حسن؛ لأن التاء مهموسة، والزاي مجهورة، وفيها زيادة صفير، كما كان الصاد، وكذلك حسن إدغام التاء في الذال في قوله ﴿والتالِيَاتْ ذِكْراً﴾، ﴿والذاريات ذَروا﴾؛ لاتفاقهما في أنهما من طرف اللسان وأصول الثنايا»[٣]، والإدغام هنا إدغام كبير؛ كون التاء المدغمة كانت متحركة.

٣- في قوله تعالى: ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [سورة المطففين ، ٣٦].

قال الطوسي: «وقرأ أبو عمرو – في رواية هارون – وحمزة والكسائي (هَل ثُوِّبَ) بالإدغام؛ لقرب مخرج اللام من الثاء. الباقون، واليزيدي عن أبي عمرو بالإظهار»[٤].

ومخرج اللام من أدنى حافة اللسان، قريب من طرفه مع مس الحنك[٥] ومن هنا حكم الطوسي بقرب مخرج اللام من الثاء، غير أنَّ القرب الذي بينهما ليس بذلك القرب اللصيق، وذكر أبو علي الفارسي عن سيبويه أنَّ قراءة أبي عمرو البصري هذه بإدغام اللام في الثاء حسنةٌ، وإن كانت أضعف أو أقل قوةً من إدغام اللام في الراء القريبة جدًّا منها، ومما يحسن إدغام الثاء في اللام أنه قد أدغم في اللامِ الشينَ ، والشين أبعد وأشد تراخيًا من الثاء عن اللام « وإنما أدغمت فيها لأنها تتصل بمخارجها لتغشيها، وترك الادغام لتفاوت المخرجين»[٦].

---

(١) الحجة للقراء السبعة ،٦/ ٤٩.

(٢) ينظر: أحكام قراءة القرآن الكريم، الشيخ محمود خليل الحصري ، ٩٨.

(٣) الحجة للقراء السبعة، ٤٩/٦، وينظر في توجيه القراءات: القراءات القرآنية في تفسير(التبيان في تفسير القرآن) للطوسي(ت٤٦٠هـ) دراسة في مستويات اللغة، تماضر قائد راضي الحاتمي،٤٩.(أطروحة دكتوراه).

(٤) التبيان في تفسير القرآن، ١٠/ ٣٠٤، وينظر في توجيه القراءات: القراءات القرآنية في تفسير(التبيان في تفسير القرآن) للطوسي(ت٤٦٠هـ) دراسة في مستويات اللغة، تماضر قائد راضي الحاتمي،٤٧.(أطروحة دكتوراه).

(٥) ينظر: مخارج الحروف وصفاتها ، ابن الطحان الإشبيلي، ٨٢.

(٦) الكتاب ،٤/ ٤٥٨-٤٥٩ ، وينظر: الحجة للقراء السبعة،٦/ ٣٨٩،

فقد حسّن سيبويه(ت١٨٠هـ) هذا الإدغام وإن كان أقل رتبة من إدغام اللام في الراء؛ كون التقارب بينهما أكثر، ولأنه أجاز إدغام الأبعد عن اللام وهو الشين والذي يخرج من وسط اللسان والحنك[١]، حَسَّن إدغامُ اللام في الثاء؛ كونها أقرب إليها من الشين.

وعلى هذا يكون ما حكم به الطوسي جمعًا بين آراء أصحاب الرأي في تقارب الحروف، وفائدة الإدغام هنا للتخفيف الصوتي والاقتصاد في الجهد.

ثالثًا: إدغام التجانس

١- في قوله تعالى:﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ وَاللهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللهِ وَكَفَى بِاللهِ وَكِيلًا﴾[سورة النساء، ٨٢].

نقل الطوسي في (بَيَّتَ طَائِفَةٌ) قراءتين:

الأولى: قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري وحمزة، إدغام التاء في الطاء.

والثانية: قراءة باقي القراء، الإظهار والفتح[٢].

ذكر الشيخ الطوسي عن ابن عباس(ت٦٨هـ) وقتادة(ت١١٨هـ) والسّدي(ت١٢٧هـ) أنَّ معنى(بَيَّتَ طَائِفَةٌ) أنهم قد أضمروا شيئًا خلاف ما قد أمرتهم به، أو نهيت عنه[٣].

ووجه الطوسي ذلك صوتيًّا بقوله: «وإنما حسُن إدغام التاء في الطاء؛ لقرب مخرجهما، ولم يجز إدغام الطاء في التاء لما فيها من الإطباق*» [٤].

وجاء تعليل الشيخ الطوسي مُبيّنًا علة الإدغام بين التاء مع الطاء واستحسانهُ ذلك؛ لقرب مخرجهما؛ فكلاهما يخرجان مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا، فهما من مخرج واحد، لا من مخرجين؛ لذا يكون إدغامهما إدغام تجانس.

---

(١) ينظر: الكتاب ،٤/ ٤٣٣.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن، ٣/٢٦٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ٣/٢٦٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ، ٣/٢٦٨.

* الإطباق هو انحصار الصوت بين جزء من اللسان وسقف الحنك الأعلى ، وحروفه (ص ، ض، ط، ظ). ينظر: أحكام قراءة القرآن الكريم ، محمود خليل الحصري ، ٩٣.

في حين ذكر الطوسي أنَّ الطاء لا تدغم في التاء أي: العكس؛ لأنها صوت إطباق وقلقلة فيصعب إدغامها مع أي صوت يأتي بعدها، إلا أنه عاد وأجاز إدغام الطاء في التاء في معرض حديثه عن قوله تعالى﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللهُ وَلِيُّهُمَا وَعَلَى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾(١)، يقول الطوسي: « والتاء مدغمة في الطاء في قوله﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ﴾؛ لأنها من مخرجها، فصارت بمنزلتها مع مثلها نحو: همتْ تفعل، ومثله ﴿وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ﴾(٢)، ويجوز أيضًا إدغام الطاء في التاء إلا إنك تبقي الإطباق نحو﴿ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ﴾، والأول أحسن»(٣).

وعلل أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) هذا الإدغام قبل الطوسي، فهو يرى أنَّ اتفاقهما في المخرج أو تقاربهما(٤)، جرى بهما مجرى الصوتين المتماثلَين، كما أنَّ قوة الطاء المطبقة وافتقار التاء لهذه الصفة قد حسّن هذا الإدغام(٥).

والإدغام هنا كبير؛ كون الصوت الأول متحركًا، بينما يرى الداني(ت٤٤٤هـ) أنَّ الإدغام هنا صغير، و(بيّتَ) هنا من (بيّاه – تبيّاه) فالتاء هنا داخلة على الفعل للتأنيث فهي ساكنة وليست من أصل الفعل، وبالتالي فأنه يكون قد أدغم صوتًا ساكنا بمتحرك فهو إدغام صغير(٦).

وذكر الشيخ مثالًا آخرًا عن الإدغام في هذه الآية، هو جواز إدغام الباء بالميم في **(يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ)**، من دون أن ينسبه لقارئٍ معينٍ، وهو إدغام تجانس أيضًا؛ كون كلا الصوتين من مخرج واحد، وهو الشفتين، وذكر عدم جواز إدغام الميم بالباء– أي العكس– لأنه سيُذهب الغنة(٧).

---

(١) آل عمران، ١٢٢.

(٢) النمل، ٢٢.

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٥٧٧/٢.

(٤) من المعلوم أنَ مخرج الطاء والتاء ، والدال أيضا: مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا . الكتاب ،٤/ ٤٣٣

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة ،٣/ ١٧٣، وينظر في توجيه القراءات: القراءات القرآنية في تفسير (التبيان في تفسير القرآن) للطوسي(ت٤٦٠هـ) دراسة في مستويات اللغة، تماضر قائد راضي الحاتمي، ٤٦ .(أطروحة دكتوراه).

(٦) ينظر: أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي، عبد الصور شاهين ،١٣٩.

(٧) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٢٦٨/٣.

ثانيًا/ الإمالة

أ- مفهومها

تعد الإمالةُ ظاهرةً لهجيَّةً شائعةً، تميزت بها بيئاتٌ جغرافيةٌ عن غيرها، ويظهر ذلك في استيعاب كتب اللغة بعمومها هذه الظاهرة، بحثًا وتأليفًا وشرحًا لها، وتشكل الإمالة ظاهرة صوتية لها أسبابها ودواعيها.

وورد مفهوم الإمالة في المدونة اللغوية الأولى وهي كتاب سيبويه، والذي تعرض لها تفصيلًا في ثلاثة أبواب، أولها (باب ما تمال فيه الألفات) والذي استهله بقوله:« فالألف تُمال إذا كان بعدها حرفٌ مكسورٌ، وذلك قولك: عابد، وعالم... »[١].

وخصص سيبويه(ت١٨٠هـ) أبوابًا أخرى للحديث عن جزئيات الإمالة، والتي سار عليها العلماء من بعده، بيد أنه لم يضع تعريفا محددا لها؛ لأن التأليف في زمانه لم يبلغ ذلك الحد من التصنيف والتحديد للمصطلحات، فكان يكتفي بالإشارة إليها وذكر بعض التطبيقات التعريفية من خلال الأمثلة التي يوردها من كلام العرب.

وكان أولَ من بادر إلى تعريفها تعريفًا محددًا أبو العباس المبرّد(ت٢٨٥هـ) في مقتضبهِ فهي عنده «أنّ تنحو بالألف نحو الياء، ولا يكون ذلك إلا لعلة تدعو إليه»[٢]، فهو يشير هنا إلى أنَّ الإمالة تكون لعلة صوتية، ولا يكون ذلك اختيارًا من المتكلم.

أما الزجاجي(ت٣٤٠هـ) فيرى فيها «أن تميل الألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة كقولك: عالم وعابد»[٣].

أما مكي ابن أبي طالب(ت٤٣٧هـ) فيضيف مفردة التقريب في تعريفها فيقول: «واعلم أنَّ معنى الإمالة هو تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة»[٤]، وإضافة مفردة التقريب في التعريف تكون أكثر دقة من التعريفات السابقة التي تستعمل الفعل الذي اشتُق منه المصطلح.

---

(١) الكتاب، ١١٧/٤.

(٢) المقتضب ، ٣/ ٤٢.

(٣) الجمل في النحو ،٣٩٤.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ،١/ ١٦٨.

وعرفها ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ) بقوله:«أن يُنَحَّى بالفتحة نحو الكسرة، وسببها قصدُ المناسبة لكسرةٍ أو ياءٍ، أو لكون الألف منقلبة عن مكسورٍ أو ياءٍ، أو صائرةً ياءً مفتوحةً، وللفواصل أو لإمالة قبلها على وجه»(١)، ونرى هنا أنَّ ابنَ الحاجب يبين العلة التي أشار إليها المبرد، فكان أكثر دقةً واهتمامًا بجعل التعريف مانعًا جامعًا.

ويعزو ابن جني(ت٣٩٢هـ) ورود الإمالة؛ لضرب من التجانس الصوتي بين الحركات الطويلة والقصيرة منها(٢).

مما تقدم نفهم أنَّ الإمالة هي النطق بالألف بهيأة قريبة من الياء، والنطق بالفتحة بهيأة قريبة من الكسرة؛ لأن الحركات القصيرة تتبع الحركات الطويلة في كل أحوالها، فضلًا عن كونها أبعاض الحروف(٣).

أقسام الإمالة

وتنقسم الإمالة بحسب قربها أو بعدها عن الياء على قسمين: إمالة متوسطة، وإمالة شديدة، أما الإمالة المتوسطة فهي النطق بالصوت الممال بين الألف والياء أو بين الفتحة والكسرة، والإمالة الشديدة فهي النطق بالصوت بين الألف والياء أو الفتحة والكسرة بيد أنَّه أقرب إلى الياء لكن من غير قلب خالص ولا إشباع(٤).

ويقابل مصطلح الإمالة (مصطلح الفتح) والمراد به «فتح القارئ لِفِيهِ بلفظ الحرف، وهو فيما بعده ألفٌ أظهر، ويقال له أيضا التفخيم وربما قيل له النصب، وينقسم إلى فتح شديد وفتح متوسط»(٥).

والفتح إحدى الصوائت القصيرة في اللغة مع الضم والكسر، وقد استمدت الفتحة هذا المعنى من فتح الممر الهوائي عند الحلق والشفتين حال النطق بها(٦).

(١) شرح الشافية ،٣/ ٤.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ،٥٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ،١٧.

(٤) ينظر: المُوَضَّح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة، ١٥٢-١٥٣. (رسالة ماجستير).

(٥) النشر،٤/ ١٢٠٢.

(٦) ينظر: الإمالة في القراءات واللهجات العربية، عبد الفتاح إسماعيل شلبي ،٢٩.

وشكّل الفتح مع الإمالة ثنائية لغوية صوتية بين اللهجات العربية والقراءات القرآنية، وتوزعت هاتان الظاهرتان في بلاد العرب كما توزع الإدغام، فكانت الإمالة فاشية في لهجات نجد والقبائل البدوية، والفتح أو ترك الإمالة فاشيًا في لهجات الحجاز(١).

وهناك جدلية حول أي الظاهرتين أصل وأيهما فرع له؟، فقد اختلفت آراء العلماء والباحثين حولها اختلافًا واسعًا، فمنهم مَن رأى أصالة الفتح وفرعية الإمالة؛ لأن الإمالة لا تكون إلا بسبب أو عَرَض، ومَن رأى عكس ذلك، ومَن رأى في كلتا الظاهرتين أصلًا بذاته، ونقل الجزري عموم هذا الخلاف(٢).

ويبدو أنَّ القدماء مالوا إلى كون الفتح هو الأصل وأنَّ الإمالة فرع عنه؛ لأنها لا تكون إلا بسبب – كما تقدم– وممن ذهب لهذا الرأي مكي بن أبي طالب، إذ يقول: «اعلم أنَّ أصل الكلام كله الفتح، والإمالة تدخل في بعضه، في بعض اللغات لعلة، والدليل على ذلك أنَّ جميع الكلام الفتحُ فيه سائغٌ جائزٌ، وليست الإمالة بداخلة إلا في بعضه، في بعض اللغات لعلة، فالأصل ما عَمَّ وهو الفتح»(٣)، كما ذهب إلى أصالة الفتح أبو علي الفارسي(٤) وأبو عمرو الداني(٥).

في حين أنَّ بعض المحدثين، وهو الدكتور أبراهيم أنيس يقول بأصالة الإمالة وقِدَمها على الفتح، ويرى أنَّ الفتحَ تطورٌ حاصلٌ في الكلمات التي في أصلها ياء، وتطورت إلى إمالة ثم إلى الفتح، وهذا التطور وصلت إليه بيئة الحجاز المتحضرة التي سبقت لهجات نجد في ذلك، وعلل الانتقال من الإمالة إلى الفتح؛ بسبب الاقتصاد في الجهد(٦).

ويوثَّق ذلك ما قام به الدكتور سمير شريف أستيتية، إذ قاسَ مختبريًّا طول الألف الممالة، فوجد أنَّ التردد الصوتي للألف الممالة أطول من غير الممالة، والفترة الزمنية التي تستغرقها أطول كذلك، فالفتح انتقالٌ من الأطول إلى الأقصر صوتيًّا، ومن الثقل إلى الخفة، وسبقت بها بيئة الحجاز المتحضرة بيئات البادية في نجد، وهذا سلوكٌ طبيعيٌّ؛ كون بيئة الحواضر تميل

(١) ينظر: المُوَضَّح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة ،١٤٧(رسالة ماجستير).
(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر، ٤/ ١٢٠٧–١٢٠٨.
(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ،١٦٨/١.
(٤) ينظر: الحجة للقراء السبعة ،١/ ٣٨٥.
(٥) ينظر: المُوَضَّح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة ،١٤٧(رسالة ماجستير).
(٦) ينظر: في اللهجات العربية، ٥٨–٥٩.

إلى خفة اللفظة، أكثر من البادية التي تُؤثِر شدة اللفظة وفخامتها أكثر(١).

واطَّردَ انتشار ظاهرة الإمالة في القراءات القرآنية بحسب البيئات واللهجات اللغوية، ففي حين نجد قراءات أهل الحجاز تخلو من الإمالة كقراءة ابن كثير وأبي جعفر نجد قراءات أهل العراق التي نزحت قبائلها من بيئة نجد –وهي بيئة الإمالة– تحفل بالإمالة، وأشهر من روي عنه الإمالة حمزة والكسائي الكوفيان، وخلف البغدادي، وبدرجة أقل أبو عمرو البصري(٢).

وتأتي قلة انتشار الإمالة في قراءة أبي عمرو البصري، إلى تأثره بشيخه ابن كثير المكي– الذي لم تروَ عنه الإمالة مطلقا– على الرغم من أنَّ أبا عمرو وليدُ بيئة الإمالة وكونه عربيَّ الأصل، تميمي النسب، وسار يعقوب الحضرمي سير أبي عمرو وزاد عليه؛ فلم تروَ عنه الإمالة مطلقا(٣).

ب–الإمالة في القراءات القرآنية البصرية

١– في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ۝ والقمر إِذَا تَلَاهَا ۝ وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا ۝وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا ۝ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ۝ وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا ۝ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۝ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ۝ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا ۝ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا ۝ إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا ۝ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا ۝ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ بِذَنْبِهِمْ فَسَوَّاهَا ۝وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا ۝﴾ [سورة الشمس ، ١–١٥].

ذكر الشيخ الطوسي في رؤوس الآيات (ضحاها، تلاها، جلَّاها...) أربع قراءات:

الأولى: قراءة ابن كثير وابن عامر وعاصم، بالفتح، ووجه الطوسي هذه القراءة؛ على أنَّ الفتح هو الأصل، والإمالة فرعٌ عنه، والوجه هنا يعتمد على الأُسس التي كان عليها الصوت قبل نطقهِ.

الثانية: قراءة الكسائي، بإمالة جميع رؤوس الآيات، ووجهها للتخفيف من نطق الألف.

الثالثة: قراءة أبي عمرو ونافع، القراءة بين الفتح والكسر أي إمالة متوسطة ، وكان توجيهه لها إشعارًا بالأصل في هذه الألف، فأصل هذه الألفات ياءات.

(١) ينظر: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية – منهج لساني معاصر، ١١٨.

(٢) ينظر: في اللهجات العربية ، ٥٣–٥٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ٥٤–٥٥.

الرابعة: قراءة حمزة، كَسْر وإمالة كل رؤوس الآيات عدا (تلاها – طحاها) فقرأهما بالألف. ووجهها الطوسي أنَّه أمال ما كان أصل الألف فيه ياءً، وفخَّم ما كان أصل الألف فيه واوًا[١]، وهذا التفريق مهم في معرفة أصل الكلمة؛ إذ يؤثر في معرفة جذرها اللغوي.

فالإمالة تجعل الألف والفتحة أقرب إلى الياء والكسرة، والألفات في رؤوس الآيات منقلبة عن ياء، فالإمالة تعيد هذه الألفات إلى أصلها الذي هربوا منه، ففتح القسم الأكبر من القراء الألفات، أما القسم الآخر فقرأه بين الفتح والإمالة، أي إمالة متوسطة؛ وذلك إشعارًا بالأصل الذي كانت عليه الألف في جهة وهربًا من الألف في جهة أخرى، أو من باب الإعلام بجواز الإمالة والفتح.

أما الذين أمالوا رؤوس الآيات – حمزة والكسائي– التي أصل أَلِفها ياءٌ فهو غاية الإمالة في بيان أنَّ الألف منقلبة عن ياء، أما ما كان أصل ألفها واوًا وهي (طحاها –تلاها)، فلم يملها حمزة؛ لأن أصل الإمالة تقريب الألف من الياء، فلا شأن للواو بذلك ولا مسوغ لإمالة ما كان أصله واوًا، كذلك يترتب على إمالة الألف نحو الواو[٢].

ومما يقوي ترك الإمالة أنهم لم يميلوا الألف في (ميقات) و(ميعاد) على الرغم من أنَّ أصل الألف ياءٌ، كذا لم يميلوا الواو في(موسر) على الرغم من أنَّ أصلها ياء أيضًا، فهذا يشير إلى أنَّ الإمالة غيرُ واجبةٍ أولًا، وأنَّ كثيرًا من العرب لا يميل هذه الكلمات أو لا يقرأ بالإمالة أصلًا[٣].

وهذا كله يشير إلى دقة الملاحظة التي يتميز بها المفسر، وهو يحاول عرض القراءات المتعددة؛ ليصلَ معها إلى إيجاد العلة المسببة لهذا الاختلاف في القراءات.

ونلحظ للفراء(ت٢٠٧هـ) رأيًا مغايرًا ربما انفرد به في توجيه قراءة رؤوس الآيات المماثلة، حيث وضع قاعدة في إمالة رؤوس الآيات المنتهية بألف –كما في سورة الشمس– مستندًا على أصل الألف في الآية الأولى، فإن كان أصل الألف ياءً فيجوز فتحها، كما يجوز إمالتها، وإن كان أصلها واوًا وجب فتحها، وعاب الفراء على حمزة تفريقه بين رؤوس الآيات بين الفتح

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن، ٣٥٦/١٠.

(٢) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها، ٨٣١–٨٣٢.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب ، ٣١/ ١٩٠.

والإمالة[١].

ولا نعلم علة هذه القاعدة التي وضعها الفراء في كيفية قراءة هذه الآيات بنمط واحد بحسب أصل الألف في الآية الأولى، ولو علل ذلك من باب توحيد النطق في نهاية الآيات لتكون ذات نسق نغمي واحد، خالقةً تجانسًا صوتيًّا لكان أسلم.

٢- في قوله تعالى ﴿طَهَ﴾ [سورة طَه ، ١].

قال الشيخ الطوسي: «قرأ أبو عمرو (طَه) بفتح الطاء وإمالة الهاء، وقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر إلا الأعشى والبرجمي بإمالتهما، الباقون بفتحهما، وقرأ عيسى بن عمر ضد قراءة أبي عمرو -بكسر الطاء وفتح الهاء- وقرأ الحسن بإسكان الهاء»[٢].

نقل الطوسي في (طه) ست قراءات، ثلاثًا منها كانت بصرية:

الأولى: قراءة أبي عمرو البصري بـ(فتح الطاء وإمالة الهاء)، ونقل الطوسي تعليل أبي عمرو في إمالة الهاء، قال أبو عمرو: «أملت الهاء لئلا تلبس بهاء الكناية»[٣]، وهاء الكناية لا تمال، فيكون توجيه قراءة أبي عمرو البصري أنَّ علة الإمالة للتفريق بين هاء الكناية المحركة المرفوعة غالبًا، وبين هاء الصوت المُقطَّع[٤].

وترْكُ الإمالة في الطاء قبل الألف؛ لأنها صوت مستعلٍ، والإمالة تحدُّ وتُذهِبُ هذه الصفة القوية والتي تمثل جوهر الصوت، هذا ما يمكن فهمه من تركه إمالة الطاء.

والثانية: قراءة عيسى بن عمر -وهي خلاف الأولى- بـ(وجه إمالة الطاء وفتح الهاء). ولم يذكر الطوسي توجيهًا صوتيًّا لهذه القراءة، لكن يمكن أن نستشف لهذه القراءة توجيهًا مفاده إحداث تناسب صوتي بين الطاء القوية والهاء الخفية من خلال إمالة فتحة الطاء؛ لتخفيف شدتها وفتح الهاء؛ لإعطائها شيئًا من القوة[٥].

---

(١) ينظر: معاني القرآن ، الفراء ، /٢٦٦.

(٢) التبيان في تفسير القرآن ١٥٨/٧، وينظر في توجيه القراءات: القراءات القرآنية في تفسير(التبيان في تفسير القرآن) للطوسي(ت٤٦٠هـ) دراسة في مستويات اللغة، تماضر قائد راضي الحاتمي،١٠٢.(أطروحة دكتوراه).

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ١٥٨/٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ١٥٧/٧-١٥٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ١٥٧/٧.

والثالثة: قراءة الحسن البصري (بإسكان الهاء)، وفسره الحسن بمعنى: يا رجل، وقيل هي بهذا المعنى في غير العربية، وذكر الحسن أن (طه) جواب الله تعالى للمشركين لمَّا قالوا عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إنه شقي، فأجاب الله تعالى: يا رجل ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى.

ثم ذكر الشيخ الطوسي احتمالين في توجيه دلالة قراءة الحسن بسكون الهاء، هما:

١- أنَّ الهاء بدلاً من همزة (طاء) كما في قولهم : أرقب، هرقب، فالهاء ليست أصلًا إنما بدل عن هاء كما مر بنا الحديث في بيان أنواع الهاء من أنها قد تبدل من الهمزة.

٢- أنْ يكون على ترك هذه (طاء) يا رجل ، والهاء هي هاء الوقف دخلت عليه[١].

بينما يرى الشيخ الطوسي أنَّها أسماءٌ للسور ومفتاح لها، أو هي اختصار لكلامٍ، خصَّ الله به نبيه(صلى الله عليه وآله وسلم) [٢].

والرابعة: قراءة حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر عن عاصم، (إمالة الطاء والهاء)، وهي قراءة أهل الكوفة الذين عُرِفوا بالإمالة كثيرًا.

والخامسة: قراءة باقي القراءة عدا نافع بـ(فتح الطاء والهاء)، ووجهها الشيخ الطوسي أنها لغة أهل الحجاز الذين لا يميلون.

والسادسة: روي عن نافع قراءة (الطاء) و(الهاء) بين الفتحة والكسر[٣].

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٥٧/٧-١٥٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ١٥٨/٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ٧/ ١٥٧-١٥٨ ، والنشر ،٤ / ١٢٨٥.

ثالثًا/المد

أ-مفهومه

تميزت اللغة العربية بجانب مهم، زاد من أناقتها ورونقها، ورفع مكانتها بين اللغات، ألا وهو جانب المد وما يتبعه من التنغيم، والذي أعطى اللغة العربية نفسًا طويلًا ورونقًا جماليًا شفافًا، وعلى الرغم من وجود هذه الظاهرة في لغات أخرى، فإنَّ للعربية ذوقاً خاصاً فيه، ويعد المد واحدًا من أوضح صور التنغيم الصوتي في اللغة العربية.

ولبيان الأصوات التي تمد في العربية، نشير أولًا إلى أنَّ الأصواتَ العربية مقسمةٌ قسمين:

١-الصوائت: هي الألف والواو والياء، وتسمى(الصوائت الطويلة)، والضمة والفتحة والكسرة ، وتسمى الصوائت القصيرة.

٢-الصوامت: وهي جميع أصوات اللغة عدا أصوات الصوائت(١).

فالمد الذي نقصده هو ما يحصل في الصوائت الطويلة؛ لقابلية هذه الأصوات على استمرارية جريان الصوت فيها زمنًا طويًلا.

يُعرَف المد بأنه: إطالة أو زيادة تصويت أحد أصوات المد واللين، وهذه الإطالة تكون فوق المد الطبيعي للأصوات الثلاثة (الألف الواو الياء)؛لأنها تمتلك صفة المد بصورةٍ طبعيةٍ ملازمةٍ فيها، وعلى هذا يكون المراد بالمد زيادة في المقدار(٢).

وتمتاز أصوات المد عن باقي الأصوات أنها واسعة من حيث المخرج مع صفة اللين التي يتمتعنَ بها، كما تختلف هذه الأصوات فيما بينها أيضا، فالألف ألينها ثم الواو ثم الياء، وهذا الاتساع هو الذي ساهم في مد واستطالة هذه الأصوات(٣).

ويرى المرادي(ت٧٤٩هـ) أصالة المد في الألف؛ لأنها صوت مد دائما، فضلاً عن كونها أوسع في المخرج ثم تأتي الياء ثم الواو(٤).

ونقطة الاختلاف الرئيسة التي تميز أصوت المد عن باقي الأصوات، أنه عند النطق بها فإنَّ الهواء يندفع من الرئتين باتجاه الفم، مارا بالحنجرة متخذًا مجرًى لا يحتك بأي جزء(٥)،

(١) ينظر: دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر ،١٣٥، والمنهج الصوتي للبنية العربية ، عبد الصبور شاهين ، ٢٦.

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر، ٣/ ٧٨٤.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ،٧-٨.

(٤) ينظر: المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد ، ٧٩-٨٠.

(٥) ينظر: الأصوات اللغوية ، ٢٧.

فيخرج الصوت قوياً كاملاً من دون أن ينقص من كميته شيء ، كما أعطاها طابعاً موسيقيًّا جميلاً يسمح بتنغيم الصوت(١).

وحدد الخليل(ت١٧٥هـ) مخرج أصوات المد الثلاثة تحديداً دقيقا فقال: «وأربعة أحرف جوف، وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة، وسميت جوفا ؛ لأنها تخرج من الجوف... فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف، وكان يقول كثيرا : الألف اللينة والواو والياء هوائية، أي أنهما من الهواء»(٢).

ونلاحظ أنَّ الخليل جعل الهمزة مع أصوات المد الثلاثة وذلك؛ لأنه يرى الهمزة أصل هذه الأصوات، فذكر قبل ذلك في تحديد مخرج الهمزة فقال:«وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة فإذا رُفِّه عنها لانت فصارت الياء والواو والألف عن غير طريقة الحروف الصحاح»(٣).

ويضيف الأزهري(ت٣٧٠هـ) توضيحًا أكثر لمخرج الأصوات الثلاث، فيرى أنَّ أصوات المد منوطاتٌ بالهمزة، كما يرى اختلاف مدارجها، فالألف شاخصة نحو الغار الأعلى، والياء منخفضة إلى الأضراس السفلى والواو مستمرة بين الشفتين(٤).

إذن فالهمزة القوية التي تخرج بانفجار صوتي إذا لانتْ وضعفتْ صارت أحد أصوات المد، ولهذا كان يسمي بعض الباحثين أصوات المد بـ(أصوات اللين)(٥).

والحقيقة أنَّ تسمية أصوات اللين تطلق على الواو والياء إذا لم يكونا صوتا مد، بل كانا سواكن قبلهن فتحة، ويعرفان حينها بأشباه الحركات(٦)، وربما أثر في تسمية إبراهيم أنيس لأصوات المد باللين أنَّ القدماء لم يفرقوا كثيرا بين أصوات المد وأصوات اللين، فترى ابن جني في معرض حديثه عن مجيء الواو والياء ساكنتين ومفتوح ما قبلها، أنَّ بين الواو والياء تقاربًا ونسباً لا يوجد مع الألف ، كما في : سَوْط ، بَيْت(٧).

---

(١) ينظر: في الأصوات اللغوية – دراسة في أصوات المد العربية ، غالب المطلبي ، ٢٤-٢٥

(٢) العين ، ٥٧/١.

(٣) المصدر نفسه،٥٢/١.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ،٥١/١.

(٥) ينظر: الأصوات اللغوية ،٢٦.

(٦) ينظر: الحركات في اللغة العربية ، زيد خليل القرالة ، ١١.

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب ،٢٠-٢١.

وعني الباحثون بأصوات المد بما يتوافق مع علم الصوت الحديث؛ فعبر (جان كانتينو) عن الصوامت (بخاصية الحرف)، والتي تحدث عند اجتياز النفس حاجزًا في جهاز التصويت، والذي عرفه المتقدمون (بالمخرج)، بينما عبر عن أصوات المد (بخاصية الحركة) والتي تحدث بجريان النفس حرًا طليقًا من دون حاجز، وأشار إلى خلطهم الصوائت الثلاثة (الألف، الواو، الياء) مع الصوامت، وقصرهم مصطلح الحركات على العلامات التشكيلة الثلاثة (الفتحة، الضمة، الكسرة) والذي يقابل عندهم مصطلح السكون(١).

لذا كان تعريف (دانيل جونر) لصوت المد «صوت مجهور يخرج الهواء عند النطق به على شكل مستمر من الحلق والفم دون أن يعرض لتدخَّل الأعضاء الصوتية تدخلا يمنع خروجه أو يسبب فيه احتكاكًا ملموسًا»(٢).

كما يتصل بالمد مصطلح المدى، والذي عرفه الدكتور سلمان العاني بأنه: «الزمن الحقيقي الذي يستغرق إحداثه. ويمكن قياس مقدار المدى الزمني وتحديده ولكن العامل الزمن لمدى أي صوت ليس مطلقا بل نسبي»(٣).

وفي الحديث عن طول أصوات المد ومداها يذكر (Lodefoged) أنه بمقدور صوت المد الاستمرار لأية مدة ممكنة؛ لأنه حدوثه لا يتطلب سوى اتخاذ اللسان والشفتين وضعًا واحدًا ثابتًا، مع استمرار جريان الهواء في الفم إلى الخارج جريانًا حرًا(٤).

ب – أقسام المد

وقبل البدء بذكر أقسام المد نعرج على مصطلح مباين له، هو (مصطلح القصر)، والمراد به: ترك الزيادة في مدِّ الأصوات الثلاثة، ويُعرف عادة بالمد الطبيعي ويكون بمقدار حركتين(٥).

ويكون ما زاد عن المد الطبيعي هو المراد حقيقةً بالمد، **ويقسم على قسمين من حيث السبب في زيادته**، وهما:

أ – المد بسبب الهمزة: وهو أن يأتي مع أصوات المد الثلاثة الهمزة ، ويتفرع منه ثلاثة

(١) ينظر: دروس في علم أصوات العربية ، ٢٠-٢١.

(٢) دراسة في الصوت اللغوي ، ١٣٧ ، وينظر: في الأصوات اللغوية ،٢٤-٢٥.

(٣) التشكيل الصوتي في اللغة العربية – فونولوجيا العربية ، ١١٥.

(٤) ينظر: في الأصوات اللغوية – دراسة في أصوات المد العربية، غالب المطلبي ،٣٧.

(٥) ينظر: النشر ،٣/ ٧٨٤.

مدود:

١- المد المتصل: وفيه تأتي الهمزة بعد أصوات المد في كلمة واحدة، مثل : جَاء - سُوء - جِيء ، يقول مكي ابن أبي طالب في مد الألف: «فإذا لاصقته همزة لم يكن بدٌّ من تمكين مدهِ ، ومدهُ إذا كانت الهمزة بعده آكد، نحو: جآء ، شآء»(١)، واتفق القراء في أغلبهم على مده مقدارًا متوسطًا من غير إفحاش، لذا يسمى المد الواجب المتصل(٢).

٢- المد المنفصل: وفيه يأتي صوت المد في آخر الكلمة الأولى والهمزة أول الكلمة الثانية، مثل: بمآ أنزل، يآ أيها ، ويسمى هذا المد أحيانا بمد الفصل أو مد البسط و مد الاعتبار، كما يسمى بالجائز؛ لجواز مده مدًّا متوسطًا وجواز قصره(٣).

٣- مد البدل: وتكون الهمزة في هذه الحالة قبل صوت المد، ويأتي صوت المد بعدها مباشرة مثل: ءادم ، الإيمان، أوتي، وأصل صوت المد همزة ساكنة، فأبدلت إلى صوت مد مجانس لحركة الهمزة الأولى؛ لثقل اجتماع الهمزتين، فـ آدم أصلها أَءْدم ، وإيمان أصلها إءْمان، وأوتي أصلها أُءْتي(٤).

والعلة في مد هذه الأصوات (الحركات الطويلة)، هو أنَّها خفيَّة هوائية ، والهمزة التي بعدها صوت قوي انفجاري، فضلاً عن صعوبة نطقها و بُعدِ مخرجها وملاصقة هذه الأصوات للهمزة يجعلها أكثر خفاءً ، فقُوّينَ بالمد ؛ لزيادة الوضوح السمعي، فضلاً عن كون المد صفة ملازمة لهنَّ، وترك المد يعرضهنَ للفناء في الهمزة القوية، والذي بمرور الزمن قد يحذف هذه الأصوات من بناء الكلمة العربية وهذا الأمر ينطبق على المدين المتصل والمنفصل، أما مد البدل فقد ترك القراء مده زائداً عن الطبيعي؛ لأن الهمزة تقدمت على أصوات المد فأمن عليهنَّ من الخفاء(٥)، عدا ورش الذي زاد في مدهن(٦).

(١) الرعاية لتجويد القراء وتحقيق لفظ التلاوة ، ١٦٠.

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر ، ٣/ ٧٨٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٣/ ٧٩٧-٧٩٨.

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر، ٣/ ٧٨٥، والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح القاضي، ٧٣.

(٥) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ١/ ٤٦-٤٧.

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ١، / ٤٦ ، وشرح الشاطبية ، السيوطي ،٦٨.

ب- المد بسبب السكون: والمراد به مجيء السكون بعد أصوات المد مباشرة في كلمة واحدة، والسكون نوعان:

١- السكون الأصلي: ويسمى المد حينها مداً لازماً، مثل: الضالَّين، دابَّة، صوافَّ، ءالله، ءالآن، أو كما في مد الحروف المقطعة مثل: الم فتمد على (ألف لآم ميم)، وعلل القدماء زيادة مد أصوات المد هنا لالتقاء الساكنين، فالساكن الأول عندهم صوت المد، والثاني هو الحرف الذي يليه(١)، وهذا المد هو أقوى المدود ؛ لاتفاق جميع القراء على مد وعلى مقداره حد الإشباع بست حركات(٢).

٢- السكون العارض: ويكون في حال الوقف لا غير، وفيه مدَّان:

أ - المد العارض للسكون: ويكون في حال الوقت فقط ، كما في : الأمثالْ ، الكبيرْ، يعلمونْ.

ب- مد اللين، ويكون مع صوتي اللين(الواو والياء الساكنتين المفتوح ما قبلهما) وبعدهما صوت ساكن للوقف مثل : خَوْفْ – بَيْتْ.

ج - المد في قراءات أهل البصرة

١- في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [سورة الإسراء ، ١٦].

أورد الطوسي في كلمة (أَمَرنا) قراءتين غير القراءة المشهورة، وهي:

الأولى: قراءة يعقوب الحضرمي (آمَرْنا) بمد الهمزة.

والثانية: قراءة الحسن البصري (أَمَّرْنا) بتشديد الميم، وروي عنه (أمِرنا) بجر الميم الخفيفة وهي رديئة كما ذكر الطوسي(٣).

(١) ينظر: الإقناع ، ٤٧٨، و شرح الشاطبية ،٧٠.

(٢) ينظر: التذكرة في القراءات الثمان ، ابن غلبون الحلبي ،١١٠، والوافي في شرح الشاطبية ،٧٩.

(٣) ورُوِيتْ قراءة يعقوب عن عيسى بن عمر الثقفي البصري، ورواها الفرَّاء عن الحسن البصري، فيما نسبها ابن جني والطبرسي(ت٥٤٨هـ) إلى الإمام علي(عليه السلام) والحسن البصري وأبي عالية وقتادة وغيرهم، فهي قراءة بصرية لقراء

والثالثة: قراءة باقي القراء (أَمَرْنَا) بهمزة واحدة دون مد مع تخفيف الميم[١].

وذكر الطوسي عن ابن قتيبة(ت٢٧٦هـ) أنَّ قراءة (آمرنا) هي اللغة العالية المشهورة[٢]. ووجه القراءة الأولى «وقرئ (آمرنا) ممدودا ، والمعنى أكثرنا مترفيها ، وإنما قيل في الكثرة: آمر القوم ؛لأنهم يحتاجون إلى أمير يأمرهم وينهاهم، فقد آمروا لذلك، قال لبيد[من المنسرح]:

إن يغبطوا يهبطوا وإن آمَروا يومًا يصيروا للهلاك والفندِ»[٣]

وأضاف الطوسي «ورويَ (والكند) وقال بعضهم: أَمَرنا بمعنى أكثرنا ، وقال أبو عمرو: ولا يكون من هذا المعنى (أمرنا) قال أبو عبيد: يدل على هذه اللغة قولهم : سكة مأبورة ومهرة مأمورة، أي كثيرة الولد»[٤].

و(**آمر**) فعل مُتعدٍّ بالهمزة، وزعم الجرمي أن **آمر** أكثر في اللغة من أَمَر[٥].

ووجه الطوسي القراءة الثانية «ومن قرأ ﴿أَمَّرنا مترفيها﴾، بتشديد الميم من التأمير بمعنى التسليط، وقد يكون أكثرنا عددهم أو مالهم»[٦].

وحاول الطوسي أن يفرق بين اللغتين فقال نقلًا عن قوم: «يقال أَمَر الشيء وأَمَّرته أي: كَثَر وكَثَّرته لغتان، مثل رجَع ورجَّعته والمشهور الأول، وإنما تعدى أما بالتضعيف أو الهمزة وإذا كان مخففا فهو من الأمر الذي هو خلاف النهي»[٧].

وليس هناك خلاف واسع بين(أَمَرَ وآمر وأَمَّر) فتفيد جميعها معنى الكثرة والتكثير والإمرة

عدة، ولعدد من الصحابة والتابعين. ينظر: عيسى بن عمر وآراؤه النحوية وقراءته، ١٣٠، (رسالة ماجستير)، ينظر: معاني القرآن ، ٢/ ١١٩، و جلاء بصري في قراءة الحسن البصري،٩٨، ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، ١٥-١٦ ، ومجمع البيان في تفسير القرآن ، ١٧٦/٦.

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٤٥٨/٦.

(٢) ينظر: تفسير غريب القرآن ،٢٥٣.

(٣) البيت في قصيدة للبيد العامري يرثي أخاه أربد ، والبيت في الأغاني هكذا :

إن يغبطوا يهبطوا وإن أُمِرُوا يوما يصيروا للهلاك والفند ، الأغاني ،٤٩/١٧.

(٤) التبيان في تفسير القرآن ، ٤٦١/٦.

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة ،٥/ ٩٢ ، ولطائف الإشارات لفنون القراءات، ٦/ ٢٦٩٧.

(٦) التبيان في تفسير القرآن ، ٤٦١/٦.

(٧) المصدر نفسه ، ٤٦١/٦.

التي تستند إلى الكثرة في المال وما شاكله، ومنه الحديث: ((خير المال سكة مأبورة أو مهرة مأمورة)) [١]، والمأمورة كثيرة النسل[٢]، كما تفيد معنى الأمر الذي هو ضد النهي فيكون المعنى: أمرهم بالطاعة ففسوا وخالفوا ما أمروا به[٣]، وأضاف الزمخشري معنى آخر لـ(أمَرَ) أنه أمرهم بالفسق مجازاً ففسقوا[٤].

و(آمر) هنا مد بدل، إذ أصل الفعل(أأْمر)، فأُبدِلت الهمزة الثانية الساكنة صوت مد مجانس لحركة الهمزة الأولى؛ ولأن الحركة فتحة قُلِبت الهمزة الثانية ألفًا.

٢- في قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآَخِرَةَ إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [سورة العنكبوت ، ٢٠].

يورد الطوسي في كلمة (النَشْأة) قراءتين:

الأولى: قراءة عمرو البصري [٥] وابن كثير بفتح الشين ومدِّ الألف مدًا متصلاً(النَّشَاءة)، وهكذا قرأها في سورة النجم (٤٥)، والواقعة (٦٢).

والثانية: قراءة باقي القراء، بسكون الشين مع ترك المد(النَّشْأة)[٦].

وذكر الطوسي في توجيه القراءتين أنَّ (النَشْأة) و(النَّشَاءة) لغتان، الأولى بالقصر لا مدَّ فيها، والثانية بألف ممدودة مداً متصلاً بعدها همزة، وهما مثل: رأفة ورآفة، وكأبة وكآبة وهما مصدران.

أما النَّشْأة فهي المرة الواحدة، يقال: نشأ الغلام، والجمع نواشي، ويقال للجواري الصغار:

---

(١) ينظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن، أبو جعفر الطبري،٣٥٦/٧.

(٢) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ،١٥-١٦.

(٣) ينظر: التفسير الكبير مفاتيح الغيب ، الفخر الرازي ، ٢٠ /١٧٥-١٧٨.

(٤) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ٥٩٢.

(٥) وأضاف الفراء أنها قراءة الحسن البصري، وأضاف القسطلانيُّ ابنَ محيصن واليزيدي، فهي قراءة بصرية عامة قرأ بها قراء البصرة. ينظر: معاني القرآن ، ٢/ ٣١٥، ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات ، ٧/ ٣٢٥٥.

(٦) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ،٨/ ١٩٣، والسبعة في القراءات ،٤٩٨ ، والتيسير في القراءات السبع، ٤٠٥، والتذكرة في القراءات الثمان ، ٤٩٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ١٦٥/٤.

نَشَأ، قال نُصيب **[من الوافر]**(١):

ولولا أنْ يقال صَبا نُصيبٌ   لقلتُ: بنفسيَ النَّشَأُ الصِّغارُ (٢)

بقي أن نشير إلى حجج القراءتين، فحجة من قرأ (النشَاءة) – وهو اسم المصدر – من باب وضع اسم المصدر محمل المصدر، فقالوا: أعطته عطاءً، بدل إعطاءً و كلَّمه كلامًا، بدل تكليمًان وقوَّى القسطلاني قراءة المد(٣).

أما من قرأ (النشأة) فهو من باب تصدير المصدر دون وجود فعل من لفظه. فتقدير الكلام: إنَّ الله ينشئ يوم القيامة خلقه الأموات فينشؤون النشأة الآخرة (٤).

هكذا كان توجيه القراءتين، البصرية منها(النشاءة)، والقراءة العامة(النشأة)، ورأينا وجاهة القراءة البصرية؛ لِمَا عرفناه من تفسير التبيان والمصادر الأخرى، ويرى الباحث أنَّ من وجاهة القراءة البصرية، أنَّ فيها لفتةً بيانيةً هي أنَّ المد وطوله يعبر عن الإنشاء والمد الدائم في الحياة الآخرة، فهي حياة دائمة سرمدية خالدة، ذات امتداد لا نهاية له، فجاء المد ليناسب المعنى المراد.

وفي ختام هذا الفصل نقول: لقد تبيَّن أنَّ بعض القراءات المتعلقة بالجانب الصوتي لها آثارٌ دلاليةٌ محدودةٌ؛ لأنها قضية تهتم بالجانب السمعي أكثر من الجانب الدلالي الذهني، لكنها كانت تثمر كثيرًا في بيان اهتمام المفسر في تتبع القراءات ومناقشتها والخروج بنتائج لغوية مختلفة.

---

(١) البيت لنُصيب بن رباح ، شاعر أموي(ت١٠٨هـ)، والبيت أول مقطوعة شعرية في ديوانه ص٨٨.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ،٨/ ١٩٤ ، والحجة للقراء السبعة ، ٤٢٧/٥ ، والكشاف ، ٨١٧.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ، ٧/ ٣٢٥٥ .

(٤) ينظر: حجة القراءات ، ابن زنجلة ،٥٥٠

الفصل الثاني

التوجيه الصرفي ودلالتهُ في قراءات أهل البصرة

الفصل الثاني: التوجيه الصرفي ودلالتهُ في قراءات أهل البصرة

يُعد علم الصرف واحدًا من أجلِّ علوم العربية وأهمِّها، التي تساعد في إثراء اللغة بكثيرٍ من الصيغ والدلالات؛ فهو صنو النحو الذي يحذو حذوه، ولا يكاد ينفصل عنه في كثير من الأحيان، ولا سيما في مؤلفات المتقدمين، من علماء العربية في عصر النشأة وبداية التأليف، قبل أن يَشُقَّ لهُ طريقًا خاصًّا بموازاة علم النحو.

ولعلم الصرف أغراض قسمها العلماء على نوعين هي:

١- الصِّيَغُ المُختَلِفةُ للكَلِمةِ الَّتي تُعطي مَعانٍ مُختَلِفةً، مِثلُ: عَلَمٍ، عِلْمٍ، تَعلَّمَ، مُعَلِّمٍ، عَلِمَ، مُتَعَلِّمٌ ...، فيتغير شكل الكلمة من أجل الحصول على مفهوم أو معنى جديدة وهو القِسمُ المَعنَويُّ في التَّغييرِ.

٢- التَّغييرُ الَّذي يَلحَقُ أصلَ الكَلِمةِ لغَيرِ مَعنًى، كتَغييرِنا (قَوَلَ) إلى (قالَ)، ويَنحَصِرُ في الزِّيادةِ والحَذفِ، والإبدالِ والقَلبِ والنَّقلِ والإدغامِ، وهو القِسمُ اللَّفظيُّ[١].

ويتَّكِئُ علم الصرف على قالبٍ تُصبُّ فيه الكلمات؛ لجعلِ كلِّ طائفةٍ منها في بوتقةٍ لغويةٍ معينةٍ، يعرف هذا القالب (بالميزان الصرفي)، هو الأساس في معرفة أبنية الكلمات العربية وأصولها التي جاءت منها، فوضعوا هذا الميزان على (فعل)، ووزنوا الكلمات عليه؛ كون أغلب كلام العرب يرجع إلى أصلٍ ثلاثيٍّ، فأما ما اختلف عن هذا البناء زيادةً أو نقصانًا أو إبدالًا أُضِيفَ مكانه في الميزان[٢].

أما التوجيه الصرفي، فيمكن تعريفه بأنه التوجيه الذي يهتم ببنية الكلمة وصيغتها ومتغيراتها الاشتقاقية والتصريفية.

---

(١) ينظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي ، ٣١/١، وارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ٢٢/١ ، وشرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري ، ٦٥٣/١.

(٢) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عقيل ، ٨/٤.

المبحث الأول: أبنية الأفعال ودلالاتها

من المعلوم أنَّ الفعل ثاني أقسام الكلمة العربية، يأتي بعد الاسم وتأتي بعدهُ حروف المعاني من حيث الأهمية والحيز الذي يشغله في اللغة العربية.

والفعل كما حدَّهُ سيبويه (ت١٨٠هـ) هو «أمثلةٌ أُخذِت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ... وأما بناء ما لم يقع فإنَّه قولك آمِرًا: اذْهبْ ...، ومخبرًا: يَذهبُ ويَضرب، ويُقتل ويُضرَب، كذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت»[١].

ونلحظ من كلام سيبويه أمرين: الأول/ أنَّ الأفعال مشتقة من المصادر، وهذا مذهب البصريين في أصالة المصدر وفرعيَّة الفعل خلافًا للكوفيين[٢].
الثاني/ تقسيمه الفعل زمانيًّا بين الماضي والحاضر والمستقبل، والمستمر.

ويقسم الفعل على أساس أصالة جميع أحرفهِ من عدمها على بناءين:

١- المجرد: وهو ما كانت كل أحرفهِ أصلية لا زيادة فيها، ولا يسقط منها حرف في تصاريف الفعل إلا لعلةٍ صرفية معينة[٣].

ويتكون الفعل المجرد من ثلاثة أو أربعة أحرف، فيسمى (مجردًا ثلاثيًّا)، ويوزن على (فعَلَ)، مثل: كَتَبَ – أَخَذَ – سَأَلَ، و(مجردًا رباعيًّا)، يوزن على (فَعلَلَ) بإضافة لام أخرى تعبيرًا عن الحرف الأصلي الرابع ، مثل: بَعثَرَ – زلزَلَ – دَحرَجَ.

ونعود للفعل الثلاثي المجرد الذي انقسمت أفعاله على ثلاثة أقسام رئيسة بحسب حركة عين الفعل، التي لاحظ النحاة تغيُّرها بين الفتح والكسر والضم، فكانت على الأوزان الآتية:
١- فعَل ٢ – فعِل ٣- فعُل.

(١) الكتاب ، ١٢/١.
(٢) ينظر الخلاف في: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، ١٩٢- ٢٠١.
(٣) ينظر: التطبيق الصرفي ، عبده الراجحي ، ٢٤.

ثم أخذوا مضارعه، والذي يكون مُحرَّكَ العين بالحركات الثلاثة أيضًا، فاجتمع له ستة أضرب هي: ١- فعَل ـ يفعُل ٢- فعَل ـ يفعِل ٣- فعَل ـ يفعَل ٤- فعِل ـ يفعَل

٥- فعُل ـ يفعُل ٦- فعِل ـ يفعِل.

٢- المزيد: هو ما زِيد فيه حرف واحد أو أكثر فوق بناءه الأصلي، وأحرف الزيادة عشرة أحرف، جمعت بعبارة (سألتمونيها)، فيتولد منها أوزانًا منها: (أفعل) و(فاعل) و (تفاعل) و(استفعل)، هذا في الثلاثي، وهناك الرباعي المزيد كـ(تفعلل).

وهنالك نوع آخر للزيادة، هي الزيادة (بالتضعيف)، وذلك بتشديد عين الفعل الثلاثي أو لامه فيصبح (فَعَّلَ) مثل: طَهَّرَ، عَطَّرَ، كَتَّبَ، وكذلك (افْعَلَّ) مثل: اشْتَدَّ، اخْضرَّ وغيرها.

وانطلاقًا من القاعدة الدلالية القائلة: أنَّ الزيادةَ في المبنى يترتّب عليها زيادةٌ في المعنى، فقد أعطت الأفعال المزيدة أبعادًا جديدةً في المعنى، وشكلت فروقًا دقيقةً بين الفعل في حالة التجرد وفي حالة الزيادة(١).

ويوضح ابن جني(ت٣٩٢هـ) ذلك عندما يجعل «الأصوات تابعة للمعاني، فمتى ما قويت قويت، ومتى ما ضعفت ضعفت، ويكفيك من ذلك قولهم: قطَع وقطَّع، وكسَر وكسَّر، زادوا في الصوت لزيادة المعنى، واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه»(٢).

أولًا/ بناء الأفعال المجردة والمزيدة

١- في قوله تعالى:﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾[سورة سبأ ، ١٩].

يورد الطوسي في الفعل(بَاعَد) ثلاث قراءات، اثنتين منها بصرية:

(١) ينظر: الخصائص ، ٢٦٨/٣ ، وشرح الشافية ، ٨٣/١ .

(٢) المحتسب، ٢١٠/٢.

الأولى: قراءة أبي عمرو البصري وابن كثير (بَعِّدْ) على زنة (فَعِّلْ) فعل أمر [١].

والثانية: قراءة يعقوب الحضرمي، (بَاعدَ)، والذي قرأه فعلًا ماضيًا بألف.
والثالثة: قراءة باقي القراء، (بَاعِدْ) بالألف فعل أمر [٢].

ويوجَّه الطوسي هذه القراءات، فأما القراءة الأولى (بعِّدْ) فهو فعلُ أمرٍ جاء على (فعَّلْ) بالتشديد؛ لأن المراد منه التبعيد، وكأنَّ الشيخ الطوسي يفهم من التشديد مطلق البعد دون تحديد بُعدٍ معين، فالتعبير بالتشديد يشير إلى منتهى البعد الذي طلبهُ قوم سبأ.

أما قراءة يعقوب الحضرمي (بَاعَدَ) التي جاءت فعلًا ماضيًا خلافًا للقراءتين، فوجهها على نحو الإخبار، فيكون المعنى أنهم أخبروا عن الله (عز وجل) أنه بَاعَدَ بين أسفارهم بعدما سألوه ذلك؛ بطرًا منهم، وهذا المعنى يمكن أن ينسجم مع السياق الذي وُجِد فيه الفعل، وليس صيغة الدعاء أو الطلب[٣].

أما قراءة باقي القراء (باعِدْ) فوجهها على لفظ المفاعلة بلفظ الأمر[٤]، والمباعدة من المفاعلة، والتي تكون بين شيئين أو أكثر، فيكون المعنى أنهم طلبوا البعد بينهم وبين سفرهم، أو بين أسفارهم فيما بينها، فتكون المباعدة حاصلةً بين أكثر من سفر، هذا ما يكون أن نستشفه من كلمات الشيخ الطوسي المختصرة.

ونعود إلى أبنية القراءات، فأما (بَعِّدْ) التي على وزن (فعِّل) فالفعل مزيد بالتضعيف عن المجرد (بَعُد)، قال تعالى:﴿ وَلَكِن بَعُدَتْ عَليهم الشُّقَّةُ﴾[٥].

وترد الزيادة بالتضعيف لمعانٍ عدةٍ منها: المبالغة والكثرة في حدوث الفعل التي يترجمها

(١) وبها قرأ عيسى بن عمر ويحيى بن يعمر، فالقراءة بصرية لقرَّاء بصريين عدة ينظر: إعراب القرآن، النحاس، ٧٨٩، والجامع لأحكام القرآن، القرطبي ١٧/ ٣٠١، وفتح القدير، ٤/ ٤٢٥.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن، ٨/ ٣٨٦، ومعاني القرآن، الفراء، ٣٥٩/٢، ومعاني القرآن وإعرابه، الزجاج، ٢٥٠/٤-٢٥١.

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن، ٨/ ٣٨٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ٣٧٦/٨.

(٥) التوبة ، ٤٢.

تضعيف عين الفعل[١]، وهذا المعنى هو الأساس في دلالة الوزن؛ كونه أكثر إيحاءً بدلالة الأفعال التي توزن عليه.

وجمعت كتب الصرف عشرات الدلالات التي يوحي بها وزن(فعّل)، كالتعدية، أي: جعل الفعل اللازم متعديًّا إلى نصب مفعول به واحد، وجعل المتعدي إلى مفعول واحد يتعدى لمفعولين كما في (أدَّب) و(علَّم)، والإتيان بالفعل على عدده كـ(خمَّس) و(سبَّع)، والتعليم كـ(عرَّب)، والإقامة كـ(حصَّب)[٢].

فيوحي وزن (فعّل) مع الفعل (بعّدْ) بالنبرة القوية التي تضمنها الفعل، فكأنهم طلبوا التبعيد دفعة واحدة طلبًا لغاية النأي والمسافة.

أما القراءة العامة وقراءة يعقوب الحضرمي فقد جاءتا على وزن (فَاعَل)، بَيدَ أنَّ القراءة العامة جاءت بصيغة الطلب(الأمر) وقراءة يعقوب بصيغة الخبر.

ووزن (فَاعَل) مزيدٌ أيضًا، فزيادته بألفٍ جاءت بعد فاء الفعل، ولهذه الزيادة دلالاتٌ عدةٌ، حفلت بها كتب الصرف، وبصورةٍ عامةٍ فهو يشير لما عُرِفَ بـ(المفاعلة) أو المشاركة التي تكون بين طرفين أو أكثر كما أسلفنا، يقول الزمخشري(ت٥٣٨هـ):« و(فَاعَل) لأن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه ، كقولك: ضاربتهُ وقاتلته...»[٣]، فتكون نسبة الفعل إلى الفاعل متعلقًا بمفعولهِ بصورة واضحة ، مع نسبة الفعل إلى المفعول المتعلق بدوره بالفاعل بشكلٍ ضمنيٍّ غير صريح[٤].

ويأتي هذا الوزن أيضًا للتعدية فنقول: باعدَ زيدٌ أخاه، فنرى أنَّه تعدى إلى نصب مفعولٍ

(١) ينظر: أدب الكاتب ، ابن قتيبة ، ٤٦٠ ، وديوان الأدب ، إسحاق الفارابي ، ٣٨٠/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ، ابن مالك، ٤٥١/٣-٤٥٢، وأوزان الأفعال ومعانيها ، هاشم طه شلاش ، ٣١٢-٣٢٤، والحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية ،سليمان فياض ، ٦٩-٧٣.

(٣) المفصل في علم العربية ،٢٨٣.

(٤) ينظر: دروس التصريف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ٧٤، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ٣٩٥.

به بعد أن كان لازمًا، كما ويأتي (فاعل) بمعنى (فعّل)، يقول أبو حيان(ت٧٤٥هـ) في حديثه عن معاني (فاعل): « ... ولموافقة فعَّل: ضاعفتُ الشيء وضعَّفتهُ»[١].

وهذا ما ذكره أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) عن سيبويه من أنَّ (فاعَل) و(فعّل) من الممكن أن يأتيان لمعنى واحد مثل: ضاعف وضعّف، فـ(باعد) و(بعّد) كلاهما مشتركان بمعنى التباعد[٢].

إذن فـ(باعَد) و(بعّد) يشتركان في معاني التعبير عن الطول والبعد والانتقال ومعاني الاتساع والمشاركة وغيرها، كما لاحظنا أنَّ (فاعل) يأتي بمعنى(فعّل)، وهذا يعبر عن مدى التقارب الذي يكون بين الوزنين دلاليًّا، فطلب الإبعاد في (باعدْ) جاء بالألف وفي (بعّدْ) بالتضعيف، وكلاهما يوحيان بالبُعد، فالألف على نحو الاستطالة، والتضعيف على نحو الشدة.

وعن أي الزيادتين أولى وأقوى تعبيرًا عن البُعد يمكن اختيار التضعيف على الألف؛ لأن التضعيف أولى بالتعدية من الألف؛ فالمباعدة في الألف قائمة مقام التعدية في التضعيف وهمزة التعدية كما ذكر الطاهر بن عاشور[٣].

ويذكر الطاهر بن عاشور أيضًا لفتةً دلاليةً مهمةً في صدد البعد الذي طلبوه، فيقول: «والتركيب يعطي معنى(اجعلْ البعد بين أسفارنا)، ولمَّا كانت (بَين) تقتضي أشياء تَعيَّن أنَّ المعنى: باعدْ بين السفر والسفر من أسفارنا، ومعنى ذلك إبعاد المراحل؛ لأن كل مرحلة تُعتبر سفرًا، أي باعد بين مراحل أسفارنا»[٤]، فالبعد هنا مكاني، يترتب عليه بُعد الزمان الذي يستغرقه لقطع تلك المسافات، بعد أن كان البعد بين مرحلة وأخرى لا يستغرق إلا نصفَ نهارٍ أو من دون ذلك، فلم يكونوا يحتاجون لمتاع يتزودون به؛ لسرعة وصولهم إلى المرحلة القادمة أو القرية الواقعة في طريق السفر نحو الوجهة الأساسية التي كانوا يقصدونها المتمثل ببلاد الشام

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ١٧٤/١.
(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة ، ١٩/٦.
(٣) ينظر: التحرير والتنوير ،١٧٧/٢٢.
(٤)المصدر نفسه، ١٧٧/٢٢.

أو المدن الواقعة قربها[١].

٢- في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [سورة البقرة، ٥١].

أورد الطوسي في (وَاعَدَ) قراءتين:

الأولى: قراءة أهل البصرة وأبي جعفر المدني (وَعَدَ) بغير ألف.

الثانية: قراءة باقي القراء (وَاعَدَ) بألف بعد الواو[٢].

وصيغة (فَعَلَ) هي الأساس في بناء الثلاثي المجرد، والذي تتميز أفعالهُ بفتح عينه، والفتح أخف الحركات، فكان أكثر الأفعال على زنتها ، ومضارعه (يفعِل)، فهو من الباب الثاني، فيكون الفعل (وَعَدَ- يَعِدُ) بحذف الواو في المضارع؛ لأن المثال الواوي تحذف واوهُ للثقل؛ لوقوعها بين الياء والكسرة[٣].

أما القراءة الثانية (وَاعَدَ) فالفعل على زنة (فاعَل)، فهو مزيد بالألف، ومر بنا هذا الوزن آنفًا، وعلمنا أنَّ أهم دلالةٍ له هي المفاعلة أو المشاركة التي تشير إلى حدوث الفعل من أكثر من طرف.

ووجه الطوسي القراءتين توجيهًا دلاليًّا يناسبهما، فوجّهَ القراءة الأولى(وَعَدَ) أنها أشد مطابقة للمعنى المراد؛ لأن قبول موسى (عليه السلام) وعدٌ على نحو المجاز لا حقيقة له، فهو إخبارٌ من الله (عز وجل) لموسى عن الفعل والصنيع الحسن الذي سيفعله به، كما في قوله تعالى:﴿بِمَا أَخلَفُوا اللهَ مَا وَعَدُوهُ﴾[٤]. فوعدهم هنا مجازي لما أخبروا به أنهم سيفعلوه[٥].

(١) ينظر: روح المعاني ، السيد محمود الآلوسي ، ١١/ ٣٠٣-٣٠٤.
(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ،٢٣٣/١، والنشر، ٥/ ١٥٩٨.
(٣) ينظر: الكتاب ، ٥٢/٤-٥٤، وشرح المفصل ، ٥/ ٤٢٤-٤٢٥.
(٤) التوبة ،٧٧.
(٥) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٢٣٢/١.

فنفهم من كلام الشيخ الطوسي أنَّ فِعْلَ الوعد كان من الله تعالى وحده وليس لموسى (عليه السلام) شيء فيه، هذا في جانب، وفي جانب آخر ذكر الشيخ الطوسي لفتةً دلاليّةً مهمةً في تناسب الوعد والمواعدة، فالمواعدة تكون بين البشر، والوعد والوعيد ما تفرد به الله تعالى، فهو الواعد بالخير والمتوعد بالشر(١).

ومما يقوّي هذه القراءة أنَّ ظاهر اللفظ يشير إلى وعد الله، وليس فيه وعد من موسى، فوجب حمل الفعل على الواحد؛ لأن الفعل مضاف إلى الله وحدهُ، فضلًا عن هذا فـ(وَعَدَ) هي الوجه الذي قرأ به كثيرٌ من التابعين كالحسن البصري وأبي رجاء وأبي جعفر وقتادة وشيبه وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر، واختاره أبو عبيدة وأبو حاتم السجستاني(٢).

ونفى ابن عطية(ت٥٤٦هـ) هذا القول؛ لأن قبول موسى وعد يقوم مقام الوعد منه(عليه السلام) ، أي أنه عدَّ القبول في مقابل الوعد الإلهي(٣).

أما القراءة الثانية (واعد) فوجهها الشيخ الطوسي أنها تدل على وعد الله لموسى وقبوله لوعد الله، فتكون المواعدة بين طرفين: الله تعالى وموسى (عليه السلام)، وحسُن مجيؤها على وزن المفاعلة (فاعَل)؛ لجواز الإخبار بالمواعدة كما في الآية الآنفة سورة التوبة(٤).

فـ(وَاعَدَ) تشير إلى وعد الله لموسى، أما موسى فأما أن يكون منه وعدٌ لله، فتكون مواعدةً فيجب القراءة بـ(وَاعَدَ)؛ لأن الوعد حاصلٌ من طرفين ، أما إذا لم يكن من موسى وعدٌ صريحٌ فإن قبولهُ (عليه السلام) وَعْدَ الله والتحري عنه والوفاء به يقوم مقام الوعد ، وهنا يحسن القراءة بـ(وَاعَدَ) أيضًا ؛ لحصول الوعد من الله على وجْه الثبات ، وعلى وجْه التجوَّز من موسى، هذا في جانب، وفي جانب آخر نجد أنَّ وزن (فاعَل) قد يأتي ليدل على فِعْل الفرد الواحد، كما في(عافاهُ الله) و(عاقبتُ اللصَ)(٥).

---

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٢٣٣/١.

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ٢٣٩/١.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ، ١٤٢/١.

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٣٢/١.

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة ، ٦٦/٢-٦٧.

وقال ابنُ القفَّال(ت ٣٦٥هـ)[١]: « ولا يبعد أن يكون الآدمي يعد الله –تعالى– ويكون معناه يعاهد الله تعالى»[٢]، كقوله تعالى:﴿ومنهم من عاهد الله﴾[٣].

وذَيَّلَ الشيخ الطوسي توجيهه بالقول بقوة القراءتين وصحة كلٍّ منها؛ لما أورده من تعليله فيهما، يقول: «والقراءتان جميعًا صحيحتان قوَّيتان»[٤].

نستنتج مما ذكره الشيخ الطوسي وغيره من المفسرين وجاهة كلتا القراءتين، البصرية منها والعامة، فضلًا عن التنوع الدلالي الذي أعطته كل قراءة مما جعل القراء منقسمين في اختيار أيٍّ منهما.

٣–قال تعالى:﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[سورة النور ١].

نقل شيخ الطائفة في الفعل (فَرَضَ) قراءتين:

الأولى: قراءة أبي عمرو البصري وابن كثير[٥](فَرَّض) بتشديد الراء.

والثانية: قراءة باقي القراء (فَرَض) بتخفيف الراء[٦].

فالقراءة الأولى جاء الفعل مزيدًا بالتضعيف (فعّل)، والذي يعطي بُعدًا أوسع لدلالة الفعل، أما القراءة الثانية فالفعل على أصله مجردًا، على زنة (فعَل) ومضارعه (يفعِل) من الباب الثاني.

أما توجيه الشيخ الطوسي للقراءتين، فقد ذكر في (فرّض) عن أبي عمروٍ نفسه أنَّ معناها

(١) هو أبو بكر محمد بن إسماعيل القفال الشاشي ، فقيه شافعي ومُحدث وأصولي ، نشر المذهب الشافعي في بلاد ما وراء النهر ، توفي عام (٣٦٥هـ) وقيل (٣٣٦هـ). تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان ،٤/٢٠٠–٢٠١.

(٢) اللباب في علوم الكتاب ، ٢/٦٧–٦٨.

(٣) التوبة ، ٧٥.

(٤) التبيان في تفسير القرآن ، ١/٢٣٣.

(٥) ذكر ابن عطية أنها قراءة مجاهد وعمر بن عبد العزيز وابن مسعود(رضي الله عنه) ، فضلًا عن ابن كثير وأبي عمرو. ينظر: المحرر الوجيز ، ٤/١٦٠.

(٦) ينظر: التبيان تفسير القرآن .

فصّلناها وبيّنّاها بفرائض مختلفة على نحو التفصيل[١].

وهذا النقل يشير لمدى دقة الشيخ وبحثه، فقد نقل علة القراءة عن صاحب القراءة، الذي يُعد موسوعةً للألفاظ والمعاني بعد رحلاته إلى البادية وجمعه اللغة، ونقل الطوسي عن غير أبي عمروٍ أنَّ معناها حددنا فيها الحلال والحرام، وذكر عن (قتادة) أنَّ معناها بيّنّاها، وذكر الشيخ قولًا رابعًا لم ينسبه لأحد أنَّ معنى التشديد جعلناها عليكم وعلى مَن بعدكم إلى قيام الساعة[٢].

وأشار ابن عطية(ت٥٤٦هـ) إلى لفتةٍ مهمةٍ وجّه بها قراءة التشديد، ذلك أنَّه جعل الأحكام فرائض تتلو فرائض، مشددة على شكل دفعات، فضعَّف الفعل؛ للمبالغة والتكثير، ولا سيما إذا علمنا أنَّ أهم دلالات وزن(فعّل) التعبير عن المبالغة والتكثير[٣].

ونقل الشوكاني(ت١٢٥٠هـ) عن أبي عمروٍ قولًا آخرًا غير ما نقل الطوسي في توجيه قراءته، قال أبو عمروٍ: «فرّضناها بالتشديد، أي قطّعناها في الإنزال نجمًا نجمًا»[٤].

ووجّه الشيخ الطوسي القراءة الثانية (فرَض) أنَّ المراد بها معنى الفريضة فيما شرع الله من الحلال والحرام، وذكر الشيخ معنًى معجميًّا لـ(فرَض) أنّه مأخوذ من فرض القوس، وهو الحز الذي فيه وتر القوس[٥].

قال ابن فارس(ت٣٩٥هـ): «فالفرض الحَزُّ في الشيء. يقال: فَرَضْتُ الخشبة ... والمِفْرض: الحديدة التي يُحزُّ بها. ومن الباب اشتقاق الفرْض الذي أوجبه الله تعالى، وسُمِّيَ بذلك؛ لأن له معالمَ وحدودًا»[٦].

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٤٠٣/٧.
(٢) ينظر: المصدر نفسه ، ٤٠٣/٧.
(٣) ينظر: المحرر الوجيز ، ١٦٠/٤، وشرح الشافية ، ٩٢/١.
(٤) فتح القدير ، ٦/٤.
(٥) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٤٠٣/٧.
(٦) مقاييس اللغة ، ٤/ ٤٨٨-٤٨٩.

وذكر الطوسي معنى آخر للفرْض أنَّه بمعنى نزول القرآن، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذي فَرَضَ عَليكَ القُرآنَ لَرادُّكَ إِلى مَعَادٍ﴾[1] أي: أنزل القرآن[2].

والمبالغة راجعةٌ إلى الأحكام والحدود الواردة في السورة التي لزم المبالغة في طرحها؛ كي يحصل الانقياد والتسليم المطلق بها، أما التكثير فله سببان:

الأول: أنها حوت على أحكام مختلفة فشدَّد الله تعالى في أولها.
والثاني: أنَّ الله تعالى أوجبها على كل مكلف إلى آخر الدهر؛ لأن أحكام الإسلام أحكامٌ عامةٌ تتجاوز الزمان والمكان[3].

ثانيًا/ بناء الفعل للمعلوم وللمجهول

تتكون الجملة الفعلية –عادةً– من فعلٍ وفاعلٍ، ومفعولٍ به إن كان الفعل متعديًّا، والفاعل هو الاسم الذي يقوم بالفعل أو يتصف به.

وقد يُحذف أحيانًا لأغراضٍ سنأتي عليها، فيصبح الفعلُ غير معلوم الفاعل، مما يترتب عليه تَغيُّر بناء الفعل، وقيام المفعول به– أو غيره– مقام الفاعل.

ويُعرّفهُ الزمخشري(ت٥٣٨هـ) بأنه «الفعل الذي حُذِفَ فاعله هو ما استُغنِيَ عن فاعلهِ فأُقيم المفعول مقامهُ، وأُسند معدولًا عن صيغة(فَعَلَ) إلى (فُعِلَ)، ويُسمى فعل ما لم يسم فاعله»[4].

فبنى الفعل الماضي بضم أوله وكسر ما قبل آخره (فُعِل)، أما المضارع فبضم الأول وفتح ما قبل الآخر.

(١) القصص ،٨٥.
(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٤٠٣/٧-٤٠٤.
(٣) ينظر: مفاتيح الغيب ،١٣٠/٢٣.
(٤) المفصل في العربية ، ٢٥٩.

واستعمل النحاة تعبيراتٍ عدةً للإشارة إلى الفعل الذي حُذِف فاعله، وأولهم سيبويه (ت١٨٠هـ) ، والذي عبّر عنه بـ:

١-وزنِ بناءه(فُعِل)، كقوله: «ويكون فُعِل منه استُفعِل»[١].

٢- فِعْل المفعول، فيقول في باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول: «وذلك قولك: كُسِيَ عبدُ اللهِ الثوبَ، وأُعطِيَ عبدُ الله المالَ... وانتصبَ (الثوبَ والمالَ)؛ لأنهما مفعولان تعدى إليهما فِعْل مفعولٍ هو بمنزلة الفاعل»[٢].

٣- الفعل الذي شُغِل بالمفعول، وذلك بقوله في باب (ما يكون من المصادر مفعولًا): «فيرتفع كما يتنصب إذا شغلت الفعل به، ويتنصب إذا شغلت الفعل بغيره ... فمن ذلك قولك على قول السائل: أيَّ سَيرٍ سِير عليه؟ فتقول: سِير عليه سيرٌ شديدٌ ...»[٣]. ووافق أبو الحسن الأخفش(ت٢١٥هـ) سيبويه في التسميتين الأولى والثانية للفعل المحذوف الفاعل[٤].

أما الفراء(ت٢٠٧هـ) فسمَّاه (فعل لم يُسمَّ فاعله)[٥] ، وأما ابن السراج(ت٣١٠هـ) فيُسمَّه(فعل ما لم يُسمَّ فاعله) ،وتبعه النحاس(ت٣٣٨هـ) والعُكبري(ت٦١٦هـ) في هذه التسمية[٦].

أما ابن جني(ت٣٩٢هـ) فاستعمل مع المصطلح السابق مصطلحًا آخرًا هو(فعل بُنِيَ للمفعول)[٧].

أما مصطلح (فعل مبني للمجهول)، والذي يشيع اليوم بين دارسي اللغة فلم يقل به أحدٌ من كبار العلماء الذين ذكرناهم، وذكره محمود الكرماني(ت٥٠٥هـ) ، وذلك في قوله: «ولأنَّ قوله

(١) الكتاب ، ٢٨٣/٤.

(٢) المصدر نفسه ، ٤١/١-٤٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ، ٢٢٨/١-٢٢٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن ، الأخفش ، ٤٣/١-٤٤ ، وج٥٠٤/٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن ، الفراء ، ١٠٢/١.

(٦) ينظر: الأصول في النحو ، ابن السراج ، ٧٧/١، وإعراب القرآن ، النحاس، ٤٠ ، وإملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، العكبري ،٧٦/١.

(٧) ينظر: المحتسب، ١٠٤/١ ، و١٣٥/١.

﴿ طُبِعَ﴾ محمولٌ على رأس المائة وهو قوله:﴿ وَإِذَا أُنزِلت سُورةٌ﴾ مبنيٌّ للمجهول»[١] ، وسماه في موضع لاحق بـ(المسند للمجهول)[٢].

أما سببُ اختيار هذه الصيغة في بناء الفعل للمجهول، فيذكر ابن الأنباري(ت٥٧٧هـ) ذلك بقوله: «فإن قيل: فلِمَ ضموا الأول وكسروا الثاني[٣] نحو: (ضُرِب زيدٌ) وما أشبه ذلك ؟ قيل: إنما ضموا الأول ليكون دلالةً على المحذوف الذي هو الفاعل إذ كان من علاماته، وإنما كسروا الثاني لأنهم لمَّا حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفهُ، أرادوا أن يصوغوه على بناءٍ لا يشركهُ فيه شيء من الأبنية، فبنوه على هذه الصيغة ...»[٤].

ويضيف الرضي الاسترابادي(ت٦٨٦هـ) أنَّ تغيير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل؛ لتتجنب اللبس بين الفاعل المرفوع والمفعول به، الذي أصبح نائبًا عن الفاعل مرفوعًا أيضًا، فلما غيَّرنا صيغة الفعل دلت على أنَّ هذا المرفوع – الذي هو نائب فاعل– غير الفاعل المرفوع أيضًا، ويعود اختيار هذه الصيغة الثقيلة بالذات ؛ كونها أقلَ استعمالًا ، فلا تكاد توجد في الأسماء ولا الأفعال إلا في هذه الحالة، وإنما ضمُّوا الحرف الأول ثم كسروا الثاني في الثلاثي المجرد؛ للانتقال من الأثقل وهو الضم إلى الأخف منه وهو الكسر، على الرغم من جوار عكس الحركتين لكن هذا البناء أخف[٥].

وانتشرت ظاهرة بناء الفعل للمفعول في نصوص اللغة الحية، بدءًا بالقرآن الكريم الذي تجلت به براعة اللغة في استعمال الفعل المبني للمفعول في أساليبَ بلاغيةٍ ومعانٍ دلاليةٍ، تؤدي اللغة بها وظيفتين:

الأولى/ تعبيرية وهي الركن الأساسي في المحادثة اللغوية وعملية التواصل.

(١) أسرار التكرار في القرآن ، ١٣٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ١٣٧.

(٣) يريد بالثاني الحرف ما قبل الأخير على اعتبار أنَّ الفعل مكون من ثلاثة أحرف ، ولو قال ما قبل الآخر كان أصح حتى يشمل الرباعي مثل (بعثر) الذي يبنى على (بُعثِر)..

(٤) أسرار العربية ، ٩١.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ، ١٢٩/٤.

والثانية/جمالية فنية، ذات صور موحية بغزارة المعاني المُوَلَّدة[١].

وعملية حذف الفاعل وما يترتب عليها من بناء الفعل للمجهول، وإقامة المفعول أو غيره مقام الفاعل لا يكون أمرًا عفويًّا، بل هو نابعٌ من قصديّةٍ في الاستعمال اللغوي، فكل حذف أو زيادة أو تغيير في بنية الكلام يترتب عليه معنًى معينًا، يختلف عن المعنى السابق له قبل إحداث هذا التغيير.

وهذه قاعدة مُطَّردة في اللغة، فحذف الفاعل –وهو الركن الأساس في الجملة الفعلية والذي يُسند إليه الفعل– لا بد أن يكون لحذفه أغراضًا دلاليةً معينةً، يفرضها السياق والموقف الذي ترد فيه الجملة.

والحقيقة فإن تقدير الفاعل المحذوف في بناء الفعل المجهول أمرٌ شائكٌ؛ لأنه متعلق بأمورٍ عدةٍ أهمها مراد مرسل النص، والسياق الذي ورد فيه وحال المُرسَل إليه وغيرها، ويزداد الأمور صعوبة إذا ما تعلق الأمر بالنص القرآني؛ فأن التقدير يأخذ منحى أصعب من ذلك؛ لأن المراد الإلهي مختلف عن كلام الآدمي وإن اتَّحدا في اللغة التي يُنشَأ بها النص.

ويناقش القاضي عبد الجبار المعتزلي(ت٤١٥هـ) هذه المسألة في معرض حديثه عن قوله تعالى:﴿وَأُشرِبوا فِي قُلُوبِهم العِجلَ بِكُفرِهم﴾[٢] ، فذكر أنَّ بعض العلماء نسب الفعل لله تعالى فعلَّق قائلًا: «والجواب عن ذلك: أنَّ اللهَ وصفهم بذلك ، ولم يبين مَن الذي فعله، ومتى لم يُسمَّ الفاعل عند ذكر الفعل ، لم يُعلَم بالظاهر من الفاعل ، فالتعلق بذلك بعيد»[٣].

وسنأتي على هذه الأغراض في بسط القول من خلال الأمثلة التطبيقية في القراءات القرآنية لا سيما البصرية منها، ونرى الفوارق الدلالية بين ذكر الفاعل وحذفهِ.

(١) ينظر: الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية ، د. عبد الفتاح محمد ، ١٩. (بحث منشور).
(٢) البقرة ،٩٣.
(٣) متشابه القرآن ، ٩٨/١.

أ- البناء للمعلوم في قراءات أهل البصرة

١- في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [سورة آل عمران ، ١٦١].

يشير الشيخ الطوسي أنَّ في الفعل(يَغُلَّ) قراءتين:
الأولى: عن أبي عمروٍ وابن كثير وعاصم (يَغُلَّ) بفتح الياء وضم الغين.
والثانية: قراءة باقي القراء (يُغَلَّ) بضم الياء وفتح الغين(١).

فعلى القراءة الأولى يكون الفعل مسندًا إلى فاعله مباشرةً، وهو الضمير العائد على النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فالفعل مبني للفاعل.

وعلى القراءة الثانية يكون الفعل مبنيًا للمجهول، مسندًا إلى ضمير يعود على النبي أيضًا، لكن ليست بصفة الفاعلية.

ووجّه الطوسي القراءتين مُبينًا دلالتهما، فوجّه القراءة الأولى (يَغُل) المبنية للفاعل إلى معنى: ما كان يمكن لنبيٍّ أن يَخُونَ، فيقال: غَلَّ – يَغُلُّ ، إذا خان في الغنيمة، هذا في المجرد(٢).

وذكر الشيخ الطوسي سبب نزول الآية أنَّ قطيفة فُقدت يوم بدر من المغنم فقال بعضهم: لعل النبي أخذها. فيكون سبب النزول مؤيدًا هذه القراءة، من أنه(عليه الصلاة والسلام) قد اتُهِمَ حقًّا من بعض أصحابه بالسرقة، أو الاستئثار بالغنيمة دونهم(٣).

وذكر الطوسي(أغلَّ- يُغِلُّ) واسم الفاعل منه (مُغِلٌّ) واستشهد بقول النمر بن تولب(٤)

[الطويل]:

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ،٣٤/٣، وتنظر القراءتين في: السبعة ، ٢١٨، والنشر ، ١٦٥٧/٥.
(٢) ينظر: المصدر نفسه ، ٣٤/٣.
(٣) ينظر: المصدر نفسه، ٣٤/٣.
(٤) ينظر: المصدر نفسه، ٣٤/٣.

جزى اللهُ عنَّا جمرةَ ابنةَ نوفلٍ جـــزاءَ مُغِلٍّ بالأمانةِ كـاذبِ

بما سألتَ عنَّي الوشاةُ ليكذبوا عليَّ، وقد أوليتها في النوائب (١)

أما القراءة الثانية (يُغَلَّ)، والتي بُنِي فعلها إلى ما لم يسمَّ فاعله فوجّهها على وجهين:

الأول: فيكون بمعنى ما كان لنبيٍّ أن يُخَوَّن، أي: يُنسب للخيانة أو يُخَوَّنه أصحابه.

والآخر: ما كان لنبيٍّ أن يُخَان ويُسرق منه، أي لا يمكن لأحد أن يخون النبي أو يسرق منه شيئًا.

ونلحظ أنَّ الشيخ الطوسي يقدم الوجه الأول ويذكر الوجه الثاني على نحو الاحتمال؛ لتوسيع دلالة الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله في الآية، فنفهم من الوجه الأول لهذه القراءة: أنه لا يجوز ولا يليق تخوين النبي في أيِّ شيءٍ كان؛ لأن مما لا يليق بالنبوة بأيِّ وجه. أما مَن خوَّن النبي فلم يذكر في الآية، وهو الفاعل حقيقةً للمعنى الذي سنذكره من كلام الشيخ الطوسي.

أما الوجه الآخر المحتمل في هذه القراءة فتشير إلى عدم جواز خيانة النبي أو إلى عدم إمكانية خيانتهِ، والحقيقة فالوجه الأول ظاهر التفضيل على هذا الوجه.

وأضاف الطوسي أنَّ تخصيص النبي بالذكر دون المسلمين– على الرغم من أنَّ ما يُسرق من النبي هو مسروق منهم أيضًا– من باب التعظيم لهذا الذنب الذي يُرتكب مع نبي الله.

وروى الشيخ الطوسي عن الحسن البصري في توجيه هذه القراءة قول الحسن: «معنى يُغَل يُخان، وقال بعضهم: هذا غلط؛ لأنه لا يجوز أن يُخان أحدٌ، نبيًّا كان أو غيره، فلا معنى للاختصاص. وهذا الطعن ليس بشيء؛ لأن وجه اختصاصه بالذكر لعظم خيانتهِ على خيانة غيره، كما قال: ﴿وَاجتَنبُوا الرَّجسَ مِنَ الأَوثَانِ﴾(٢)، وإن وجب اجتناب جميع الأرجاس، وقد

(١) هو النمر بن تولب العُكلي، شاعر جاهلي مخضرم، أدرك الإسلام، وجمرة ابنة نوفل زوجته، فارقته إلى أهلها. تنظر ترجمته في ديوانه، ص٧، والبيتان، ١١.

(٢) الحج ، ٣٠.

يجوز أن يخص النبي بالذكر؛ لأنه القائم بأمر الغنائم ، فيكون بمنزلة ما كان لأحد أن يُغَّل»[١].

ويجدر بنا الإشارة إلى لفتةٍ تركيبةٍ هامّةٍ، هي ما ذكره أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) أنَّ الفعل الذي يأتي بعد تركيب (ما كان) الواردة في الآية غالبا ما يكون مسندًا إلى الفاعل لا إلى المفعول، واستشهد لذلك بآياتٍ عدةٍ، كقوله تعالى ﴿مَا كَانَ لِيأخُذَ أخاهُ﴾[٢] وقوله ﴿ وَمَا كَانَ لِنفسٍ أن تَمُوتَ﴾[٣].

ومجمل ما ذكر الشيخ الطوسي أنَّ (يَغُل) المسند لفاعله تنسب فعل الغل للنبي، أما (يُغَل) المسند للمجهول فالنبي هو المغلول أو المخان، وخُصَّ بالذكر على وجه التعظيم.

٢- في قوله تعالى:﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة السجدة ، ١٧].

أشار الطوسي أنَّ في الفعل(أُخْفِيَ) قراءتين:

الأولى: قراءة حمزة ويعقوب الحضرمي (أُخْفِي) بإسكان الياء.

والثانية: قراءة باقي القراء (أُخْفِيَ) بفتح الياء[٤].

ووجّه الطوسي القراءة الأولى: يكون الفعل المضارع مبنيًّا للمعلوم ، وحجتهم قراءة عبد الله بن مسعود (ما نُخفي)[٥] والتي قرأها بسكون الياء مبنيًّا للفاعل، فتكون (ما) في محل نصب مفعولٍ به ، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا) عائدٌ على الله تعالى[٦]، وهنا إشارة مهمة هي أنَّ الشيخ الطوسي اطَّلع على قراءة عبد الله بن مسعود وهي قراءة مهمة في هذا الصدد، التي

(١) التبيان في تفسير القرآن ، ٣/ ٣٤-٣٥.
(٢) يوسف ، ٧٦.
(٣) آل عمران ، ١٤٥.
(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٣٠٢/٨، والنشر ، ١٨٥٦/٥، والمبسوط ، ٣٥٤.
(٥) ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، ابن خالويه ، ١١٩.
(٦) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٨/ ٣٠٢.

غُيِّبت عن التدوين لأسبابٍ مختلفة.

أما القراءة الثانية (أُخْفِيَ) فوجّهها الطوسي أنَّهم جعلوا الفعل ماضيًّا لا مضارعًا، مبنيًّا على ما لم يسمَّ فاعله، فتكون (ما) نائبًا عن الفاعل، والفاعل الحقيقي الذي حُذِف وأُقيم المفعول به مقامه هو الله تعالى، فيكون التقدير قبل بناء الفعل للمجهول: ما أَخفى الله لهم(١).

ولم يذكر الطوسي حجة من قرأ بالقراءة الثانية (أُخْفِيَ)، كما لم يرجح أيًّا من القراءتين، ربما لإجماع أغلب القراء على القراءة الثانية، فلم يُطل الوقوف عندها.

والفارق بين القراءتين –دلاليًّا– بَيِّن؛ فالأولى فعلها مضارعٌ، يشير إلى المستقبل مع الحاضر القصير زمانًا؛ لأن الآية تتحدث عن نعيم يوم القيامة الذي هو مستقبل، وأُسند الفعل لفاعل معلوم عُبِّر عنه بالضمير المستتر، زيادةً في التوكيد وتعبيرًا على مدى ذلك النعيم والذي يصفه النبي ((هو ما لا عينٌ رأت ولا أذنٌ سمعت ولا خطر على قلب بشر))(٢).

أما القراءة الثانية التي حُذِف فاعلها، فأُسند الفعل للمفعول به، نائبًا عن الفاعل، وفي ذلك زيادةٌ في الغموض وتشويقٌ لذلك النعيم، والذي أشار إليه الحديث الشريف، والذي يجسد ذلك الغموض الحديث عن هيأته وصفته، فحذْفُ الفاعل يجعل سياق الجملة أدقَ تعبيرًا عن المراد، والله تعالى أعلم.

ب– البناء للمجهول في قراءات أهل البصرة

١– في قوله تعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُم﴾ [سورة محمد ، ٢٥].

نقل الطوسي في الفعل(وَأَمْلَى) ثلاث قراءات، اثنتين منها بصريَّة:

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٨/ ٣٠٢.

(٢) صحيح البخاري ، رقم الحديث (٤٧٧٩).

الأولى: قراءة أبي عمرو البصري (وَأُمْلِيَ)[1] على أنه فعل مضارع مبني للمجهول.

والثانية: قراءة يعقوب الحضرمي (وَأُمْلِي)[2] بسكون الياء، على أنه فعل مضارع، على الخبر.

والثالثة: قراءة باقي القراء (وَأَمْلَى)، على أنه فعل ماضي مبني للفاعل[3].

وما يهمنا القراءتان الأولى والثالثة في التوجيه، فوجّه الطوسي القراءة الأولى – والتي حُذِف فاعل الفعل وأُقيم المفعول مقامه– أنها تحمل أمرين:

١– أن يكون المُملِي والمُمهِل هو الله تعالى؛ كون الأفعال كلها بيده.
٢– أن يكون الشيطان هو المُملِي؛ لأنه هو الذي﴿ سَوَّلَ لَهُمْ﴾ قبلُ[4].

فنتج عن حذف الفاعل اختلاف الدلالة بين من يُسند إليه فعل الإملاء حقيقةً، والذي تتأرجح بين أن يُسند إلى الله تعالى وبين الشيطان.

أما القراءة العامة (وَأَمْلَى) التي بُنِي الفعل معها للمعلوم، فوجّهها الطوسي إلى أنَّ الإملاء من الشيطان كما أنَّ التسويل منه في ﴿الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ﴾، ولكن أجاز الطوسي أيضًا أن يكون الإملاء مسندًا إلى الله تعالى، واحتج لذلك بقوله تعالى:﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُم لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾[5].

ونفهم من هذه التوجيهات أنَّ فِعْل الإملاء يسند إلى الله تعالى، وإلى الشيطان إذا كان الفعل مبنيًّا للمجهول، فالأمران سيَّان عنده، لا يتقدم احتمالٌ على آخر.

---

(١) وقرأ بها أيضًا ابن سيرين وعاصم الجحدري وابن أبي إسحاق الحضرمي وعيسى بن عمر، فالقراءة بصرية كما هو واضح. ينظر: البحر المحيط، ٨٣/٣، والجامع لأحكام القرآن، ٢٨٠/١٩، وروح المعاني ، ٢٣١/١٣ ، وفتح القدير ، ٥١/٥.

(٢) قرأ بها أيضًا مجاهد بن جبر والأعمش والأعرج وعبد الرحمن بن هرمز. ينظر: المحرر الوجيز، ١١٩/٥، والبحر المحيط ، ٨٣/٣.

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٣٠١/٩، والنشر ،١٩١٢/٥.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ٣٠٤/٩.

(٥) سورة آل عمران ، ١٧٨.

أما على قراءة بناء الفعل للمعلوم فيُسند فعل الإملاء للشيطان عطفًا على إسناد فعل التسويل إليه، ثم يُجيز إسناد الفعل لله تعالى بما احتج في الآية الآنفة، التي كما نلحظ أُسند فيها فعل الإملاء لله تعالى، ويكون الطوسي بذلك قد جمع الأوجه المتباينة في دلالة كل قراءة ليضع القارئ أمام صورةٍ واضحةٍ المعالم عمَّا تُعبر عنه كل قراءة.

وهذا دليلٌ على أنَّ الطوسي كان شديد الاهتمام بالتوجيه الملائم لكل قراءةٍ، ويحاول أن يتبنَّى الفكرة القريبة من ذوقه اللغويّ، أو ذوقه العقائدي وإن لم يُظهر ذلك صراحةً في معرض حديثهِ.

ودارت توجيهات العلماء قبل الطوسي وبعده في هذا الفلك الدلالي المُتأتِّي من اختلاف القراءتين، فمنهم من رأى أنَّ الإملاء مُسند في القراءتين لله تعالى قولًا واحدًا، فيكون التسويل من الشيطان والإملاء من الله تعالى، وعلى ذلك ففاعل التسويل غير فاعل الإملاء، فجاز الوقف على الأول ﴿سَوَّلَ لَهُم﴾؛ لاختلاف الفاعلين، هذا ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس وأبو علي الفارسي ومكي ابن أبي طالب(١).

في حين يحتمل ابن عطية(ت٥٤٦هـ) ما احتمله الطوسي قبله من توجيه، فذكر عن الحسن البصري قولًا يذهب فيه أنَّ فاعل الإملاء على القراءة المبنية للفاعل هو الشيطان؛ لأنه جعل من وعْده الكاذب ببقاء الإنسان في الدنيا بمثابة الإملاء، ويبدو أنَّ ابن عطية قدَّم هذا الرأي رغم أنَّه احتمل كون الله تعالى هو الفاعل(٢).

وتابعه الشوكاني(ت١٢٥٠هـ)، والذي رأى أنَّ فاعل التسويل هو فاعل الإملاء؛ لتقدم ذكره، فربط بين الفاعل المذكور والمقدر(٣).

وواضح تمامًا أنَّ هنالك فروقًا دلاليةً بين هذه القراءات، تؤثر في توجيه المعنى الذي تجود

(١) ينظر: إعراب القرآن ، ٩٩٧-٩٩٨، والحجة للقراء السبعة ، ١٩٥/٦-١٩٦ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ٢٧٧/٢-٢٧٨.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ، ١١٩/٥.

(٣) ينظر: فتح القدير ، ٥١/٥.

به القراءات من معانٍ، توضح هوية المراد من يصدر منه فعل الإملاء.

٢- في قوله تعالى:﴿فَإِذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ وَلَوْ يَشَاءُ اللهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ [سورة محمد، ٤].

يورد الشيخ الطوسي في الفعل(قُتِلُوا) ثلاث قراءات هي:

الأولى: قراءة أهل البصرة وحفص (قُتِلُوا) بضم القاف وكسر التاء، فعلًا ماضيًا لم يُسمَّ فاعله.

والثانية: قراءةٌ شاذةٌ -كما وصفها- ولم ينسبها لقارئ معين (قَتّلُوا) بفتح القاف وتشديد التاء[١].

والثالثة: قراءة باقي القراءة (قاتلوا) ، بألف مبنيًّا للفاعل ، على وزن المفاعلة[٢].

ووجّه الطوسي القراءتين المشهورتين- الأولى والثالثة- فقراءة(قاتلوا) التي بُني فعلها للفاعل، وهو واو الجماعة، فذكر الشيخ أنها أعمُّ فائدةً؛ لأنها جمعت المُقاتِل والقتيل الشهيد من المسلمين، وهذا ما يُؤدِّيه وزن المفاعلة الذي جاء الفعل على زنته[٣].

أما قراءة أهل البصرة وحفص فلم تُدخِل المقاتل، وإنما اقصرت على الشهيد بأنَّ الله لن يضلَّ عمله، أما المقاتل في سبيل الله فلن يضلَّ الله عمله، ولكن ذلك مشروط أن لا يأتي بعملٍ سيءٍ يؤدي إلى ما يحبط عمله الخيِّر، عند مَن قال بأن جهاد المسلم يحبط إذا أتى المجاهد بما ينقض جهاده، كرفع الصوت أمام رسول الله، في سورة الحجرات*[٤].

---

(١) رُويت هذه القراءة عن الحسن البصري . انظر: إتحاف الفضلاء ، ٤٧٥/٢. ورويت عنه أيضًا بضم التاء وتشديدها مبنيًا للمفعول ، ويبدو أنها الأصح. انظر: معاني القرآن ، الفراء ، ٥٨/٣، وإعراب القرآن ، النحاس ، ٩٩٢ ، والجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، ٢٥٠/١٩. كما رويت عن زيد بن ثابت وأبي رجاء وعيسى الجحدري. انظر: روح المعاني، الآلوسي ، ١٩٩/١٣.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٢٨٩/٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ، ٢٨٩/٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ، ٣٤١/٩.

* ذكر الطبرسي(ت٥٤٨هـ) وهو عالم شيعي في تفسير هذه الآية من سورة الحجرات قوله: «وقال أصحابنا [أي علماء=

أما المقتول فلا يُشترط بعد شهادته؛ لانقطاع عمله في الدنيا، وفي جانب آخر فالمقتول لا يكون مقتولًا إلا بعد قتال، فتكون هذه القراءة جماعةً للمقاتل والمقتول في سبيل الله، وفيها من الفائدة ما في القراءة الأخرى ولكن بطريقةٍ ضمنيةٍ(١).

ويذكر مكي ابن أبي طالب(ت٤٣٧هـ)، أنَّ القراءة البصرية (قُتِلُوا) أقوى وأزيد في المعنى على عكس ما هو شائعٌ ، وعلل ذلك أنَّ كل مَن قُتل فقد قاتل ، وليس كل مَن قاتل قُتِل(٢)، وهذا المعنى ذكره الطوسي المعاصر له تقريبًا، وأشار إليه.

ويظهر أنَّ القراءة البصرية هي اختيار مكي بن أبي طالب أيضًا، إذ يقول: «ولولاَ الجماعة أنَّهم على (قاتلوا) بألفٍ لكان (قُتِلُوا) أقوى في المعنى، وأعمَّ في الفضل، وأمدح للمُخبَر عنه»(٣).

وهذا ما ذهب إليه الرازي(ت٦٠٤هـ) أنَّ قراءة (قُتِلُوا) مناسبة دلاليًا من ثلاثة أوجه:

الأول/ أنَّ الله تعالى أمر بضرب الرقاب، والذي يُعد إيذانًا بالقتال والقتل، والذي لا يتأتى إلا بالإقدام والمواجهة وخوض الغمار، فتكون الآية طمأنةً من الله أنَّ المقتول منهم في سبيل الله له من الأجر العظيم ما يهون عليه أمر الإقدام(٤).

الثاني/ متعلقٌ بقوله:﴿لِيبلُوَ بَعضَكُم بِبَعضٍ﴾، فالمسلم المُبتلى لا بد أن يكون له من الأجر على كل حال ، والقتال من أشد البلاء الذي يتعرض له فتكون البشرى « إن قُتِل فله أن لا يُضل عمله... وأما إن قَتَل فلا يحفى أمره عاجلًا أم آجلًا ، وترك بيانه على تقدير كونه قاتلًا لظهوره، وبَيّن حاله على تقدير كونه مقتولًا»(٥).

=الشيعة] : إنَّ المعنى في قوله﴿ أَن تَحبَطَ أَعمَالُكُم﴾ أنه ينحبط ثواب ذلك العمل ؛ لأنهم لو أوقعوه على وجه تعظيم النبي ﷺ وتوقيره لاستحقوا الثواب ، فلما فعلوه على خلاف ذلك الوجه ، استحقوا العقاب وفاتهم ذلك الثواب ، فانحبط عملهم... ». مجمع البيان في تفسير القرآن ،٩، ١٦٧.

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٢٨٩/٩.

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ٢٧٦/٢.

(٣) المصدر نفسه، ٢٧٦/٢.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب ، ٢٨/ ٤٧.

(٥)المصدر نفسه ، ٤٦/٢٨-٤٧.

الثالث/ الابتلاء بالشيء لا يكون بما يُخاف منه؛ لأن ذلك يؤدي للهلاك، والقتل لا شك أنه يؤدي لإهلاك النفس، وإنما جاز ذلك للمسلم؛ لإنه يُورثه الحياة الأبدية والنعيم المقيم(١).

والحقيقة التي يمكن الأخذ بها أنَّ القراءة البصرية هي المُعبّرة عن المعنى الدلالي المراد، والأكثر مدحًا وتحريضًا على الإقدام في سبيل الله، في ضوء ما ذكره الشيخ الطوسي مع ما ذكره مكي ابن أبي طالب والرازي.

(١) ينظر: مفاتيح الغيب ، ٤٧/٢٨.

المبحث الثاني: أبنية الأسماء ودلالاتها

أولًا/ بناء الاسم والمصدر

١- في قوله تعالى:﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ [سورة التوبة ، ١٢].

يورد الطوسي في كلمة (لَا أَيْمَانَ) قراءتين:

الأولى: قراءة الحسن البصري وابن عامر (إِيْمَانَ) بكسر الهمزة.
والثانية: قراءة باقي القراء(أَيْمَانَ) بفتح الهمزة[١].

ووجّه الطوسي القراءتين وبيّن الاختلافات الدلالية بينهما، فوجّه القراءة الأولى (إِيْمَانَ) بكسر الهمزة، على المصدر، فـ(إيمان) مصدر للفعل الرباعي(آمن) المزيد بالهمزة، فيكون(آمن – إيمانًا) ، ووجهها لوجهين:

الأول/ أنَّ (لا إيمان لهم) أي: أنهم ارتدوا عن الإسلام بعد أن كانوا مسلمين، ويجوز كذلك على المصدر «وتقديره: لا تأمنوهم بعد نكثهم العهد»[٢].

الثاني/ بما أنهم كفروا فلا إيمان لهم، مصدرًا لـ(أَمِن) وهو ضد الخوف.

وذيَّل الطوسي كلامه بترجيحه القول الأول، هو أنَّ المراد بـ(لا إيمان لهم) أنهم آمنوا إيمانًا نفاقيًّا، لا وفاء به لعهدٍ ولا لميثاقٍ[٣].

وهذا التوجيه الأخير من الشيخ الطوسي يحمل من الوجاهة في المعنى ما لا يخفى؛ فهو يشير إشارة واضحة أنَّ المقصودين في الآية من (أئمة الكفر) أناسٌ أسلموا إسلام المُكرَهِ المُبغِضِ، الذي اضطُرَّ لذلك أو أنَّ لهُ مآرب خفيةً وراء إسلامه، ورأى أنَّ مسارَ الأمور سائرٌ

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٨١/٥.
(٢) ينظر: المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.
(٣) ينظر: المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

مع ركب الإسلام فانخرط فيه، ولكن هذا إسلامٌ يجب أن لا يُطمئنَّ إليه؛ فسرعان ما ينقلب صاحبه وينكث عهده ويخون، أو يُصبح معاديًا بشكلٍ مباشرٍ، فضلا عن ذلك فإنَّ الذي لا إيمان له، لا عهد ولا يمين له يُقسم عليها ويفي بها؛ فليس الكافُر كالمسلمِ الذي يمنعه دينهُ من نقض العهد وخيانة المُعاهَد.

فعلى هذا تكون القراءة المصدرية (إيمان) شاملةً للقراءة الثانية على الجمع، التي سيأتي توجيه الطوسي لها.

أما القراءة العامة(أَيمَانَ)، والتي هي جمعُ يمين وهو القسم، فوجّهها الشيخ الطوسي؛ لقوله تعالى الفائت:﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ﴾ ، فالأيمان والعهد اللذانِ ذُكِرا قبل هذه الكلمة ﴿ لَا أَيْمَانَ لَهُم﴾ ، هما المرجحان لهذه القراءة ، فيترتب عليها إثبات الإيمان – بكسر الهمزة– أي: أنهم من المسلمين مطلقًا.

أما عن النفي الوارد قلبه– لا النافية للجنس– على الرغم من أنَّ الآية في أولها أثبتت الأيمان لهم، فمرد ذلك إلى أنَّ «اليمين التي أثبتها هي ما حلفوا به وعقدوا عليها، ولم يفوا، وإنما المراد به أنهم: لا أيمان لهم يَفُون بها ويتمسّكون بموجبها»[1].

وذكر ابنُ خالويه(ت٣٧٠هـ) علة كسر المصدر؛ لخفتهِ وعلة فتح الجمع؛ لثقلهِ، فهذا مما يُقوّي القراءة على المصدر –التي قرأها الحسن البصري وابن عامر– لتفضيل العربية الأخف على الأثقل في اللفظ والمعنى، على رغم من أنَّ ابن خالويه اختار القراءة الثانية على اليمين والعهد[2].

وأما ما يقوّي القراءة على الجمع (أيمان) ما ذكره أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)، فهي ثلاثة أمور:

(١) التبيان في تفسير القرآن ، ١٨٢/٥.

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع ،١٧٤.

أولها: قوله تعالى المتقدم:﴿ إِلَا الذَّينَ عَاهَدتُّم﴾ [التوبة،٤] والمعاهدة تقع في اليمين والحلف ألَّا تُنقض.

والثاني: قوله:﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَومًا نَكَثُوا أَيمَانَهُم﴾، التوبة/١٣.
والثالث: قوله:﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ ، والذي يُفهم منه أنَّ هؤلاء الكفار لا أيمان لهم ولا تصديقَ، فالفتح أولى في﴿ لَا أَيمَانَ﴾ ؛ لأنه لو قال (إيمان) بالكسر لكان تكريرًا ؛ فالأَلى بالمعنى والتكرار باللفظ[١]، فالفتح أولى؛ لأنه لم يقع عليه دليل.

بقيت الإشارة إلى المقصود بالآية؛ كي نفهم الدلالة على أتمّ وجهٍ، فقد رُويَ عن حذيفة (رضي الله عنه) قوله: ((ما قُوتِلَ أهل هذه الآية بعد))[٢]، على رغم من أنَّ الآية في سورة التوبة التي نزلت أواخر العهد المدني، ولم يُقاتَل أهلها بعد، الذين هم لا إيمان أو لا أيمان لهم.

ثانيًا/ أبنية المشتقات

أ- اسم الفاعل

يُعرَّف جار الله الزمخشري(ت٥٣٨هـ) اسم الفاعل بقوله: «هو ما يجري على (يَفْعَلُ) من فعْلهُ كضارِب ومُنطلِق ومُستخرِج ومُدحرِج، ويعمل عمل الفعل في التقديم والإظهار والإضمار كقولك: زيدٌ ضاربٌ غلامُهُ عمرًا ...»[٣].

وعرفه ابن مالك (ت٦٧٢هـ) أنه «الصفة الدالة على فاعِلٍ جاريةٍ في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي»[٤].

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة ، ١٧٧/٤.
(٢) جامع البيان في تفسير آي القرآن ، ٨٣٤/٥.
(٣) المفصل في العربية ، ٢٢٢.
(٤) شرح التسهيل ، ٧٠/٣.

وأوجز ابن هشام (ت٧٦١هـ) دلالة اسم الفاعل بقوله: «وهو ما دلَّ على الحدث والحدوث وفاعله»[١].

ويتضح من هذه التعريفات أنَّ اسم الفاعل صيغةٌ محددةٌ ومخصوصةٌ، متضمنةٌ لثلاثة معانٍ هي: الحدث والحدوث –أي التَّغيُّر أو التجدد في الحدث– ومَن وقع منه الحدث، فضلًا عن كونها جاريةً مجرى الفعل، فهي بذلك صفة متجددة لا ثابتة كما الفعل يدل التجدد، إلَّا أنها تُضيف معنًى جديدًا على معنى الفعل[٢].

ولاسم الفاعل دلالات بحسب السياق الذي يرد فيه لكنه عمومًا يدل على الحدوث والتجدد، شأنه في ذلك شأن الفعل الذي أجرى النحاة اسم الفاعل مجراه كما سنرى في عرض التطبيقات القرآنية.

١– في قوله تعالى:﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [سورة الفاتحة ، ٤].

يورد الشيخ الطوسي في كلمة (مَالِكِ) قراءتين[٣]:

الأولى: قراءة عاصم والكسائي وخلف ويعقوب الحضرمي (مَالِكِ) بألف.

والثانية: باقي القراء (مَلِكِ) من دون ألف[٤].

فعلى القراءة الأولى اسم فاعل من (مَلَكَ)، تقول: مَلَكَ – مَالِكِ، إذا اتَّصف بالمُلك وقام به، أما القراءة الثانية (مَلِكِ) فهي صفة مشبهة مشتقة من (مَلَكَ) أو صيغة مبالغة –كما يرى الطاهر بن عاشور– كنايةً عن عظمة الله (المُلك) ، على زنة (فَعِل) ، فأصبحت اسمًا لصاحب الملك[٥].

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ٢١٦/٣.

(٢) ينظر: دلالة المشتقات وإعمالها في الربع الثاني من القرآن الكريم (دراسة نحوية صرفية دلالية) ، جويرية محمد اليمني ، ٣٩–٤٠. (رسالة ماجستير).

(٣)على الرغم من أنه لا توجد قراءة بصرية صريحة في هذا المثال ، إلا أنَّ الوقوف عنده وبيان اختلاف الدلالة في ضوء ما ذكره الشيخ الطوسي يستحق منَّا عرضه وتحليله.

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٣٣/١، المبسوط ، ٨٦.

(٥) ينظر: التحرير والتنوير ، ١٧٥/١.

ويعود كلٌ من (مَالِك) و(مَلِكِ) لمادة لغوية واحدة(مَلَكَ)، والتي تشير إلى معنى الشدة والضبط[١]، يقول ابن فارس(ت٣٩٥هـ): «(مَلَكَ) الميم واللام والكاف، أصلٌ صحيحٌ ، يدلُّ على قوةٍ في الشيء وصحة. يقال: أملَكَ عجينهُ: قوَّى عجنه وشدَّه، وملَّكتُ الشيء: قوَّيتهُ... والأصل هذا. ثم قيل: مَلَكَ الإنسان الشيء يملكهُ ملْكًا. والاسم المَلْكُ؛ لأنَّ يده فيه قوَّيةٌ صحيحةٌ...»[٢].

وأشار الطوسي في توجيهه أولًا، أنَّ الألف ساقطة في القراءتين رسمًا، ووجّه القراءة الأولى(مَالِك) «أنه مالك يوم الدين والحساب، لا يملكه غيره ولا يليه سواه. والمالك هو القادر على التصرف في ماله، وأن يتصرف فيه على وجه ليس لأحد منعه منه، ويوصف العاجز بأنه مالك من جهة الحكم»[٣].

أما القراءة الثانية (مَلِكِ) فوجّه معناها إلى معنى المُلك بيوم القيامة لا يكون ولا يوهب لأحد؛ لأنه خالص لله تعالى، فلا يؤتى لأحدٍ كما كان يؤتى لبعض البشر في الدنيا، وما يقوي هذه القراءة قوله تعالى:﴿ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ للهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾[٤].

وهذا التوجيه اللغوي للتركيب قد أوضح به الطوسي الفوارق الدلالية لبيان حقيقة الملك وما يملك.

ومن ثم يُلفت الشيخ الطوسي لفتةً دلاليةً مهمةً في هذا الصدد، رادًّا قول القائل: بأنَّ الله قد ذكر أنَّه مَلِكُ كل شيء قبل ذلك في قوله:﴿رَبِّ العَالَمِينَ﴾[٥]. فالرب هو منتهى المَلِكِ، فلا داعي لإعادته مرة أخرى؛ لأنه تكرير لمَا فات، فردَّ الشيخ الطوسي ذلك أنَّ له نظائر في القرآن كقوله:﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝﴾[٦] ، فذكر الله تعالى عموم

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة ، ١٣/١ ، والمحرر الوجيز ، ٦٨/١ ، والتحرير والتنوير ، ١٧٥/١. والقول لأبي بكر ابن السراج.

(٢) مقاييس اللغة ، ٣٥١/٥-٣٥٢.

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٣٣/١-٣٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ٣٣/١ . سورة الانفطار ، ١٦.

(٥) الفاتحة ، ٢.

(٦) العلق ، ١-٢.

الخلق ثم خصوص خلق الإنسان[١].

ولا بدَّ من الإشارة أنَّ القراءتين كلتيهما قد نُقِلتا بالتواتر المستفيض عن رسول الله والصحابة والتابعين والقراء من بعده [٢]، فهما سواء في الشهرة والأخذ عند العلماء مما يجعل القراءتين في كفةٍ واحدةٍ من هذه الناحية.

فذكر الشيخ الطوسي أنَّ بعض العلماء رأى في قراءة (مَلِكِ) مدحًا لله تعالى أكثر من قراءة(مَالِكِ) لا سيما ونحن في معرض المدح والثناء له سبحانه؛ لأن «كلَّ ملِكٍ مالكٌ، وليس كلُّ مالكٍ ملِكًا»[٣].

وذكر الشيخ الطوسي قول أبي العباس ثعلب(ت٢٩١هـ) وانتصر له- كما سنرى- والذي رأى أنَّ (مالكًا) أبلغ مدحًا من (ملِك)؛ لأن الملِك قد لا يكون مالكًا، كملك الروم أو الفرس، فهو وإن كان ملكًا عليهم فهو لا يملكهم، إلَّا أن يكون مالكًا لهم على نحو المجاز[٤].

ثم أورد الشيخ الطوسي رأي أبي حاتم السجستاني(ت٢٥٠هـ) دون أن ينسبه إليه، والذي يقول: «أنَّ مالكًا أبلغ في مدح الخالق من ملِك، وملك أبلغ في مدح المخلوقين من مالك؛ لأن مالك من المخلوقين قد يكون غير ملِك. وإذا كان الله مالكًا كان ملكًا»[٥].

ونرى بجلاءٍ أنَّ قول أبي حاتم الذي أورده الطوسي على مستوى من الدقة والصواب؛ فكأن (مالك) تشير إلى المستعلي بكل الأشياء، فهو ملكها ومالكها في الآن نفسه.

وهذا ما حدا بالشيخ الطوسي أن يرجّح (مالك) على ملِك، يقول: «والأقوى أن يكون مالك أبلغ في المدح فيه تعالى؛ لأنه ينفرد بالمُلك ويملك جميع الأشياء فكان أبلغ»[٦]، واختار بعد

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٣٤/١.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز ، ٦٨/١.
(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٣٤/١.
(٤) ينظر: المصدر نفسه، ٣٤/١.
(٥)المصدر نفسه، ٣٥/١ ، وينظر: النكت والعيون ، أبو الحسن علي الماوردي البصري ، ٥٦/١
(٦) المصدر نفسه، ٣٥/١.

الطوسي أبو بكر ابن العربي (ت ٥٤٣هـ) هذا القول في بيان الفوارق الدلالية بين القراءتين، وعن أيّهما أنسب في موضوع المدح هذا(١).

ومما يقوّي قراءة (مَالِك) أيضًا ما ذكره أبو علي الفارسي، من ذلك ما أورده مستشهدًا بقوله تعالى:﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ للهِ﴾(٢).

فظهور الملكية لله تجلى أولًا في ملكه ما لا تملكه نفسٌ لنفسٍ أخرى من الأحكام والحساب، وثانيًا إنَّ كون (الأمر لله) يشير إلى مُلك الأمر، فهو مالك، والذي أوحى بذلك لام الملك الجارَّة في (للهِ)(٣).

ولو تأمَّلنا الصيغة الصرفية لكلَّ قراءة من ناحية الحدوث والثبوت، نجد أنَّ قراءة اسم الفاعل (مَالِك) يدل على الحدوث والتجدد؛ كونه جارٍ مجرى الفعل كما ذكر ابن مالك، أما قراءة الصفة المشبهة (مَلِك) فهي دالة على أنَّ صفة الملك ثابتةٌ في الموصوف، فيكون وصف الله بأنه (مَلِك) أبلغ؛ لثبوت الملك له على نحو الدوام المطلق الذي لا يزول ، وبالطبع فهذه هي صفة مُلْك الله عز وجل.

ولكن لو تأملنا صيغة اسم الفاعل إذا كان مضافًا نجد أنها تدل على مطلق الزمن – أحيانًا– وذلك كأن يقع وصفًا لله عز وجل لأقواله وأفعاله وما هو فيه من العظمة نحو قوله﴿إِنَّ اللهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَلِكُمُ اللهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾(٤) فدلَّ اسما الفاعل (فَالِق) و(مُخرِج) على مطلق الزمن ، فهو على الدوام فالق الحبِّ ومخرج الحي من الميت.

وهو ما ينطبق انطباقًا واضحًا على ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فهو دالة على صفة من صفات الله (عز وجل) وجاء مضافًا إلى ما بعده، فدلَّ على ثبوت صفة الملك له على الدوام الذي لا

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ، ٢١٧/١.
(٢) الانفطار ، ١٩.
(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة ، ١٩/١.
(٤) سورة الأنعام ، ٩٥.

زوال معه[١].

٢- في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ للهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الزمر ، ٢٩].

أورد الشيخ الطوسي في كلمة (سَلَمًا) قراءتين:

الأولى: قراءة أبي عمرو ويعقوب وابن كثير(سَالِمًا) بألف[٢]. .

والثانية: قراءة باقي القراء(سَلَمًا)[٣].

فوجّه الشيخ الطوسي القراءة الأولى أنها اسم فاعل على وزن (فاعل)، بمعنى مؤمنًا «خالصًا لا يشركه فيه غيره؛ لأن الله تعالى ضرب مثلًا للمؤمن والكافر، فشبّه الكافر بشركاء متنازعين ومختلفين، والمؤمن مَن عَبَد إلهًا واحدًا»[٤].

فجاء الوصف المشتق – اسم الفاعل- تعبيرًا عن إخلاص المؤمن لله الواحد الذي يعبده، وهذا من خصائص اسم الفاعل التعبيرُ عن الإفراد.

وذكر الشيخ الطوسي عن أبي عبيدة(ت٢١٠هـ) أنَّ (رجلًا سالمًا) تعني صالحًا[٥]. وكذلك عن أبي عمرو أنَّ معناه خالصًا لله[٦].

أما القراءة الثانية (سَلَمًا) فوجهها «على المصدر، من قولهم: سَلِمَ فلان لله، سَلَمًا. بمعنى خلص له خلوصًا، كما يقولون: رَبِح الرجل في تجارته رِبحًا ورَبَحًا، وسَلَم – سَلَمًا وسِلْمًا وسلامةً، والتقدير: ذا سلمٍ»[٧].

---

(١) ينظر: الدلالة الزمنية للأسماء في اللغة العربية: اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر نموذجًا ، محمد حسن قواقزة ، ٨ (بحث منشور).

(٢) وقرأ الحسن البصري واليزيدي بهذه القراءة، فهي قراءة بصرية عامة. ينظر: إتحاف الفضلاء، ٤٢٩/٢.

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٢٣/٩ ، والتذكرة في القراءات الثمان ، ٥٢٩/٢، والنشر ، ٥/ ١٨٨٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ، ٢٣/٩.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ، ٢٣/٩ ومجاز القرآن ، ١٨٩/٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه ، ٢٣/٩.

(٧) ينظر: المصدر نفسه ، ٢٣/٩.

فنستشف من كلام الشيخ الطوسي أنَّ صيغة اسم الفاعل(سالمًا) أكثر تعبيرًا عن الإفراد في إخلاص العبد لله الواحد من صيغة المصدر.

ويذهب مكي ابن أبي طالب إلى أنَّ قراءة اسم الفاعل قصد عين الشخص ونفسه، والدليل قوله:﴿فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ﴾، فالضمير هنا (فيه) عائدٌ على المفرد، كما يقويه أنَّ المشتق يقع نعتًا (لرجل) والاسم يقع نعتًا الاسم، على عكس (سَلَمًا) المصدر، والذي لا يقع نعتًا للاسم إلا قليلًا[١]، وتقدير رجلًا سالمًا: مسلم[٢]، بينما يذكر ابن عقيل(ت٧٩٦هـ) أنَّ استعمال المصدر نعتًا كثيرٌ، إلا أنه خلاف الأصل؛ لأنه يدل على المعنى لا على صاحب المعنى نفسه المتصف، لذا يؤوَّل باسم الفاعل، أو على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه – وهو المصدر هنا–، أو على المبالغة[٣]، واختار أبو عبيد(ت٢٢٤هـ) قراءة أهل البصرة، ووافقه أبو حاتم والنحاس[٤].

أما قراءة المصدر (سلمًا) فهي للمبالغة في السلامة، أو على حذف مضاف إلى المصدر، أو على وقوعهما – المضاف والمضاف إليه– موقع اسم الفاعل، كما في القراءة الأولى[٥].

ب– اسم المفعول

١– في قوله تعالى: ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [سورة الأنفال ،٩].

أورد الطوسي في كلمة (مُرْدِفِينَ) قراءتين:

الأولى: قراءة المدنيينِ ويعقوب الحضرمي (مُرْدَفِينَ) بفتح الدال.

(١) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ٢٣٨/٢.
(٢) ينظر: مفاتيح الغيب ، ٢٧٧/٢٦.
(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ، ٢٠١/٣.
(٤) ينظر: التحرير والتنوير ، ٤٠١/٢٣.
(٥) ينظر: الدر المصون، ٤٢٥/٩.

والثانية: قراءة باقي القراء (مُرْدِفِينَ) بكسر الدال[١].

فالقراءة الأولى بفتح الدال، اسم مفعول من(أردف)، والذي صِيغَ بميم مضمومة بدل حرفِ مضارعهِ مع فتح ما قبل آخره، فهو (مُردَف)، وجمعه (مُردفَون ومُردَفين)، واسم المفعول: مشتقٌ يدل على مَن وقع عليه الفعل، يصاغ من الفعل المبني للمجهول. والقراءة الثانية بكسر الدال كالقراءة الأولى – من ناحية الاشتقاق – لكنه اسم فاعل، والذي يدل على مَن قام بالفعل.

وذكر الطوسي في توجيه القراءتين كلماتٍ له وللعلماء الذين اعتمد على أقوالهم، فذكر عن الفارسي في توجيه القراءة الثانية بكسر الدال اسم الفاعل، أنها تحتمل أمرين:

الأول/ يكون المعنى أنَّ الملائكة هم مردفِين لغيرهم من الملائكة مثل المسلمين، تقول: أردفتُ زيدًا دابَّتي. بمفعولين (زيدًا) و(دابتي). وقد حُذِف المفعول الثاني لـ(مردفِين)، وهو جائزٌ كثير *[٢].

الثاني/ أنَّ الملائكة جاؤوا بعد المسلمين فأردفوهم. «قال أبو الحسن: تقول العرب: بنو فلان يردفُننا: أي هم يجيئون بعدنا»[٣] ، وأنشد الطوسي قول الشاعر:

إذا الجوزاءُ أردفتِ الثريا ظننتُ بآلِ فاطمة الظنونا[٤]

وقال الطوسي: «وقال قومٌ: رَدِفَه صار له رِدْفًا، وأردفه جعله له ردفًا. ويكون أردفت الثريا الجوزاء...»[٥].

---

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٨٢/٥ ، والنشر ،١٧١٦/٥.

* جاز حذف المفعول الثاني؛ لأنه اسم فاعل ، بمعنى: متبعين بعضهم بعضا. ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش ، ٥٣٣/٣.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٨٢/٥ ، والحجة للقراء السبعة ، ١٢٤/٤.

(٣) التبيان في تفسير القرآن ، ٨٢/٥.

(٤) البيت لخزيمة بن نهد القضاعي ، شاعر جاهلي مُقلٌّ ، وفاطمة التي عناها هي : فاطمة بنت يذكر بن عنزة من قبيلة ربيعة ، كان يهواها. ينظر: الأغاني ، ٥١/١٣.

(٥) التبيان في تفسير القرآن ، ٨٢/٥.

أما القراءة الأخرى، التي قرأ بها من البصريين (يعقوب) اسمًا للمفعول، فوجهها الشيخ الطوسي أنَّ الملائكة قد أردفوا المسلمين. أي: جاؤوا بعدهم أو نزلوا بعدهم، فيترتب على هذا المعنى – إعرابيًّا – أن تكون (مردفَين) حالًا للمصدر المؤول، المكون من (أنَّي ممدُّكم)، والذي يعرب بدوره مفعولًا به لـ(استجاب)[١]، «أي : مُمِدُّكم في حال إردافكم بألف من الملائكة»[٢]، كما «ويجوز أن يكون المردَفون مَن جاء بعد الأوائل، أي جاؤوا رَدْفًا للأوائل»[٣].

وذكر ابن عطية(ت٥٤٦هـ) احتمالًا مفاده أنَّ المراد (بالمردفَين) هم المؤمنون، أي: أُردِفوا بالملائكة[٤].

وأجمل الماروديِ(ت٧٥٦هـ) دلالة القراءتين منطلقًا مما رُوِيَ عن ابن عباس(ت٦٨هـ) أنَّه كان وراء كل ملَكٍ ملكٌ رديفًا له[٥] ، وأضاف الماوردي أنَّ «قراءة الفتح تُشعِر بأن غيرهم أردفوهم؛ لركوبهم خلفهم، وقراءة الكسر تُشعِر بأن الراكب خلف صاحبه قد أردفه ، فصحَّ التعبير باسم الفاعل تارةً واسم المفعول أخرى»[٦].

وذهب النحاس(ت٣٢٨هـ) ومكي ابن أبي طالب(ت٤٣٧هـ) لترجيح قراءة الكسر–اسم الفاعل–؛ لاجتماع المفسرين أنَّ معنى (أردف) بعض الملائكة بعضًا؛ ولأن قراءة الكسر شاملة لقراءة الفتح– اسم المفعول– في المعنى؛ وعليها أغلب القراء[٧].

ونخلص مما تقدم إلى وجاهة كلتا القراءتين، ورأينا ترجيح قراءة الكسر(اسم الفاعل) على قراءة الفتح (اسم المفعول)، بينما لم يرجح الشيخ الطوسي أيًّا منهما، وترجيح القراءة بالكسر أوجه وأوسع دلالةً وأقوى في التعبير؛ لأنها تحيل إلى إمداد المسلمين بدفعات متتابعة من

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٨٣/٥.
(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ٤٨٩/١.
(٣) التبيان في إعراب القرآن ، ١٧٦.
(٤) ينظر: المحرر الوجيز ، ٥٠٤/٢.
(٥) جامع البيان ، ٦٤٩/٥.
(٦) الدر المصون ، ٥٦٧/٥.
(٧) ينظر: إعراب القرآن ، ٣٤٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ٤٨٩/١.

الملائكة، وذلك أهيب في المعارك[١].

ثالثًا /الإفراد والجمع

١- في قوله تعالى:﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آَثِمٌ قَلْبُهُ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [سورة البقرة ، ٢٨٣].

يورد الشيخ الطوسي في كلمة (فَرِهَانٌ) قراءتين:

الأولى: قراءة أبي عمرو البصري وابن كثير(رُهُنٌ) بضم الراء والهاء من دون ألف على زنة(فُعُل).

والثانية: قراءة باقي القراء (رِهَانٌ) بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها، على زنة(فِعَال)[٢].

ووجّه الشيخ الطوسي القراءتين بالعودة إلى الجذرِ المفردِ، الذي جاءت منه القراءتان، فيرى أولًا أنَّ (رُهُنٌ) و(رِهَانٌ) كلاهما جمع لـ (رَهْن) ومعناه حبس الشيء أو منعه حتى حين[٣]، بينما يذكر ابن فارس(ت٣٩٥هـ) جذره تفصيلًا، يقول: « (رَهَنَ) الراء والهاء والنون أصلٌ يدل على ثبات شيءٍ يُمسَك بحقٍّ أو غيره. من ذلك الرَّهْن: الشيء يُرْهَن. تقول: رهنت الشيء رهْنًا، ولا يقال أرهنتُ. والشيء الرَّاهن: الثابت الدائم ...»[٤].

وذهب الطوسي إلى أنَّ (رِهَانٌ) جمع (رُهْن)، و(رُهُنٌ) جمعٌ لـ(رِهَانٌ)، فيكون (رُهُنٌ) جمع الجمع على نحو: ثمرةٌ تجمع على ثِمار ثم تجمع ثُمُر، وذكر أيضًا أنَّ هذا قول الكسائي والفراء الكوفيينِ[٥].

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ، ٤٥٧/١٩.
(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٣٧٩/٢، والنشر، ١٦٤٦/٥.
(٣) ينظر: المصدر نفسه، ٣٨٠/٢.
(٤) مقاييس اللغة ، ٤٥٢/٢.
(٥) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٣٨٠/٢.

وجمع الجمع ليس مطردًا في كل الأبنية، وإنما يكتفى بما سُمِع عن العرب كما ذكر سيبويه، ومنه أنهم جمعوا(سِوار) على(أسوِرة) ثم جمعوها على(أساورة)، و(عوذة) جمعوها على(عوذات) ثم(عُوذ)[١].

ونقل الطوسي عن أبي عبيدة(ت٢١٠هـ) قوله أنَّ (رُهُنٌ) جمعٌ لـ(رَهْن) مباشرةً دون المرور بـ(رِهَانٌ) مثل: سَقْف–سُقُف[٢]، واحتجَّ له بما نُقِل أنَّ ما كان وزنه (فُعْل)أو (فَعْل) كـ(رَهْن) يجمع على (فُعُل) فتصير(رُهُن)، ومثلها: قَلْب النخلة ، يقال: (قُلُب)[٣].

وقبَّح أبو الحسن الأخفش(ت٢١٥هـ) جمع (رَهْن) على(رُهُن)؛ لأن (فَعْل) لا يجمع على(فُعُل) إلا قليلًا شاذًا، ورأى في(رِهان) أنها أمثل من هذا الجمع؛ لما في(رُهُن) من التكلف[٤].

ووافقه الطوسي في هذا القول بأن يكون (رِهان) جمع (رَهْن)، وهو على قياس(كَبْش– كِباش، وحَبْل – حِبال، وصَعْب – صِعاب؛ لأن (فَعْل) مما يجمع على (فِعال) جمع كثرة إذا كان عينه ليست بياء كما في الأمثلة[٥].

وهذا الوزن(فِعال) من أكثر أوزان جمع الكثرة انتشارًا؛ تجمع عليه الأسماء والصفات في مواطن كثيرة للمذكر والمؤنث.

أما (رُهُن) فهو على (فُعُل) والذي يجمع عليه الكلمات الثلاثية المزيدة بألف قبل آخره كـ(حِصان –حُصُن، وحِمار– حُمُر) قال تعالى:﴿ كَأَنَّهُم حُمُرٌ مُستَنفِرَةٌ﴾[٦]، وهو وزن مطردٌ في جمع الكثرة ، ويجمع عليه أيضًا ما كان على وزن (فَعُول) مثل: عمود– عُمُد[٧].

وذكر أبو علي الفارسي أنَّ (رَهْن) لم يجمع جمع قلة، وإذا كان يُجمع فقياسه على(أَفعُل)،

(١) ينظر: الكتاب ، ٦١٩/٣.

(٢) لا يوجد قول أبي عبيدة هذا في كتابه مجاز القرآن والذي ضمنه شرحه مفردات القرآن.

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٣٨٠/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن ، الأخفش ، ٢٠٦/١.

(٥) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٣٨٠/٢ ، وارتشاف الضرب ، ٤٣٠/١.

(٦) المدثر ، ٥٠.

(٧) ينظر: الكتاب ، ٤٠٥/٣، وشرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري، ٥٢٩/٢.

فيكون(أَرهُن)، وعدم مجيئه على وزن القلة من باب الاستغناء بوزن الكثرة عن القلة، وهو وارد[١].

وأخيرًا وجّه الطوسي القراءتين، فذكر عن أبي عمرو أنه قرأ (رُهُن)؛ لأنه موافق لرسم المصحف الذي لم تثبت فيه الألف، هذا في جانب، وفي جانب آخر فإنَّ(رِهان) يكثُر استعمالها في الخيل، فهي غالبًا ما تذكر ويراد بها رَهْن الخيل وهذا قول يونس بن حبيب أيضًا(ت١٧٧هـ)[٢]، فجُعل (رُهُن) بمطلق الَّدين، وذكر الطوسي أنَّ هذا هو اختيار الزجاج[٣]، وأنشد قول قعنب بن أم صاحب **[البسيط]**[٤]:

بانت سعاد وأمسى دونها عدنُ وغلقت عندها من قبلك الرُّهُنُ

أما قراءة (رِهان) فوجهها أنه مطرد في جمع (رَهْن)، وعن أيِّ القراءتين أصوب عند الطوسي قال: «وكلٌّ حَسَنٌ»[٥] ، فلا تفضيل عنده لقراءةٍ على أخرى.

٢- في قوله تعالى:﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللهِ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ [سورة التوبة ، ١٧].

أورد الطوسي في كلمة(مساجد) قراءتين:

الأولى: قراءة أبي عمرو البصري وابن كثير[٦](مَسجِد) على الإفراد.

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة ، ٤٤٧/٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ، ٣٧١/٢.

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٣٨٠/٢، ومجاز القرآن ، ٨٤/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ٣٦٧/١.

(٤) هو قعنب ابن أم صاحب الفزاري ، شاعر أموي ، قدم على الوليد بن عبد الملك. ينظر: في ترجمته: تاريخ دمشق ، أبو القاسم الشافعي المعروف بابن عساكر ، ٣٥٧/٤٩، والبيت في: مجاز القرآن ،٨٤/١.

(٥) التبيان في تفسير القرآن ، ٣٨٠/٢.

(٦) رويت كذلك عن يعقوب الحضرمي البصري. ينظر: النشر ، ١٧٢١/٥. كما قرأ بها جملة من الصحابة والتابعين كابن عباس وسعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح ومجاهد بن جبر. ينظر: معاني القرآن ، الفراء ، ٤٢٦/١ ، ومجمع البيان ، ٢٠/٥.

الثانية: قراءة باقي القُرَّاء(مساجد) بالجمع[١].

فالقراءة الأولى على أفراد المسجد في التعمير، والثانية على جمع التكسير بصيغة منتهى الجموع على وزن (مَفَاعِل) والذي يجمع عليه ما كان مكونًا من أربعة أحرف، وأوله ميم مفتوحة، كمَسجد- مساجد، مَضرب – مضارب[٢].

كما يكون جمعًا لما كان ثالثه حرف مد «والحرف- هنا- لا يكون إلا أصليًّا أو منقلبًا عن أصلٍ، فإن كان ياءً بقيت على حالها كمصيف- مصايف، ومعيشة- معايش... وإن كان منقلبًا عن أصلٍ ردته إلى أصله كمفازة- مفاوز...»[٣].

وقد وجَّه الشيخ الطوسي القراءتين، فذكر أنَّ المراد بالقراءة على الإفراد هو المسجد الحرام وحده، وهذا قول الحسن البصري، وذكر عن الجُبَّائي(ت٣٠٣هـ)[٤] أنَّ المراد بـ(مسجد) جميع المساجد؛ لكونه لفظ الجنس جامعًا يدل على القليل والكثير، فاعتبر أنَّ (مسجدًا) اسم جنس جمعي، يُطلق ويُراد منه كل المساجد دون تخصيصه بمسجد معين.

أما قراءة الجمع (مساجد) بصيغة منتهى الجموع فاحتمل فيها الطوسي أمرين:

الأول/ أنه أراد جميع المساجد، قولًا واحدًا، فيكون المعنى أنه ليس للمشركين إعمارُ أيّ مسجد كان.

الثاني/ أنه أراد المسجد الحرام فحسب وجاء بلفظ الجمع؛ لأن كل موضع منه هو مسجد بحد ذاته[٥].

---

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٨٨/٥ ، والسبعة ،٣١٣.

(٢) ينظر: جامع دروس العربية ، ٥١/٢.

(٣)المصدر نفسه، ٥١/٢.

(٤) هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام ، شيخ المعتزلة في البصرة ، ولد عام (٢٣٥هـ) وتعلم لدى أبي يعقوب الشحام ، وتعلم على يده علماء عدة أبرزهم أبا الحسن الأشعري الذي خالفه فيما بعد ، جعله المرتضى في ثامن طبقات المعتزلة ، توفي عام (٣٠٣هـ). ينظر: الفهرست ، ابن النديم ، المقالة الخامسة ، الفن الأول ، وسير أعلام النبلاء ، الذهبي، رقم الترجمة (٥٤٩٢) ، وطبقات المعتزلة ، أحمد بن يحيى بن المرتضى ، ٨٠-٨١.

(٥) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٨٨/٥.

ونلحظ من كلام الشيخ الطوسي أنَّ القراءتين كلتيهما تحتملان أن يكون المراد هو المسجد الحرام، وإن كانت قراءة (مسجد) تشير إلى الإفراد أصالةً، والجمع عرضًا، أما قراءة (مساجد) فهي عكس ذلك.

وفي مقام الترجيح قال: «والقراءتان متناسبتان، والأصل في المسجد هو موضع السجود، وفي العُرف يُعبَّر به عن البيت المُهيأ لصلاة الجماعة فيه»(١).

فنرى أنَّ الشيخ جمع بين الدلالة المعجمية لكلمة (مسجد) التي تشير إلى موضع السجود نفسه، ومنه يمكن أن يكون المراد بقراءة (مساجد) المسجد الحرام وحده؛ لأن كل مكان يسجد فيه فهو مسجد.

والدلالة الاصطلاحية العرفية التي تشير إلى الغرفة أو البيت الموقوف لصلاة الجماعة، يقول سيبويه: «وأمَّا المَسجِد فإنه اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك، لو أردت ذلك لقلتَ: مَسجَد»(٢).

وأوضح القرطبي(ت٦٧١هـ) دلالة المسجد، قائلًا: «وأجمعت الأمة على أنَّ البُقعة إذا عُيِّنت للصلاة بالقول، خرجت عن جملة الأملاك المختصة بربِّها، وصارت عامةً لجميع المسلمين، فلو بنى رجلٌ في داره مسجدًا، وحَجَزَهُ عن الناس، واختص به لنفسه، لبقيَ على مِلكه، ولم يخرج إلى حدِّ المسجديَّة، ولو أباحه للناس كلهم، كان حكمه حكم سائر المساجد العامة، وخرج عن اختصاص الأملاك»(٣).

ولو أخذنا بسياق الآية لوجدنا ما يرجح قراءة الجمع(مساجد) وهو قوله تعالى في الآية التالية لهذه الآية:﴿إِنَّمَا يَعمُرُ مَسَاجِدَ اللهِ...﴾(٤) ، فقد اتفق القراء على قراءتها بالجمع(٥).

(١) التبيان في تفسير القرآن ، ١٨٨/٥.
(٢) الكتاب ، ٩٠/٤.
(٣) ينظر: معاني القرآن الكريم ، النحاس ، ١٩١/٣ ، والنشر ، ١٧٢٢/٥.
(٤) التوبة ، ١٨.
(٥) ينظر: معاني القرآن الكريم ، النحاس ، ١٩١/٣ ، والنشر ، ١٧٢٢/٥.

أما لو أخذنا بسياق السورة عامة سنجد قوله تعالى:﴿إِنَّمَا المُشرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقرَبُوا المَسجِدَ الحَرَامَ ...﴾[1]، فأشارت إلى إفراد المسجد الحرام، فكما حرَّم عليهم القُرب من المسجد الحرام؛ لنجاستهم يمكن أن يقال أنه حرّم عليهم عمارته للسبب ذاته والله تعالى أعلم.

وقد لفت الفراء(ت٢٠٧هـ) إلى قضيةٍ لغويةٍ دلاليةٍ مهمةٍ في ذلك، هي أنَّ العرب قد تشير بلفظ المفرد وتريد معنى الجمع، وتشير بلفظ الجمع وتريد المفرد، فمثال الأولى قولهم لمن ركب البرذون[2]: أخذت في ركب البراذين، وهو جمع برذون، وتقول: فلان يجالس الملوك. رغم أنه جالس ملكًا واحدًا فقط.

ومثال الثاني قولهم: فلان كثير الدرهم. يريدون كثير الدراهم؛ لأنها لا تكون كثيرة إن لم تكن جمعًا[3].

وعلى هذا تكون اللفظتان مستعملتان في هذه المعاني، والقراءة بهما لا تُبعد المعنى المقصود.

(١) التوبة ، ٢٨

(٢) البرذون دابَّة معروفة من فصيلة الخيل ، مؤنثه برذونة. والجمع براذين ، والبرذون من خيل غير العرب ، ثقيل المشية، ضخم الجثة. ينظر: لسان العرب ، مادة برذن، ٢٥٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن ، الفراء ،٤٢٦/١-٤٢٧، ومفاتيح الغيب ، ٨/١٦.

الفصل الثالث

التوجيه النحوي ودلالتهُ في قراءات أهل البصرة

الفصل الثالث: التوجيه النحوي ودلالتُهُ في قراءاتِ أهلِ البصرةِ

جمعت كتب العربية عبر قرون متطاولة كمًّا هائلًا من الأوجه الإعرابية للتراكيب اللغوية، موزعةً على الحالات الإعرابية الأربع(الرفع والنصب والجر والجزم)، أو بين الحالة الواحدة لكن باختلاف الموقع ، كأن يُذكر لاسمٍ اتفق النحاة على وروده منصوبًا موقعين أو ثلاثة، كأن يوجَّه مفعولًا وحالًا وتمييزًا... ، وهكذا.

ويترتب على هذا التعدد في الأوجه الإعرابية، تعددُ المعاني والدلالات التي ستجود بها التراكيب؛ نتيجة اختلاف الحالة الإعرابية والموقع الإعرابي، مما يعطي النص أجمع، والتركيب اللغوي خصوصًا آفاقًا واسعةً في فهم النص وتلقي معانيه وبناء الأحكام والرؤى والأفكار على أساس هذه الأوجه الإعرابية.

وخير ما يمثل هذه التنوع الإعرابي- الذي يترتب عليه المعنى والأحكام- هو النص القرآني، الذي زخرت سورهُ وآياتهُ بهذا الكمّ الواسع من الدلالات؛ نتيجةً لتعدد الأوجه الإعرابية في الكثير من آياتهِ، كما في قوله:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ...﴾[1].

فقد ترتب على اختلاف القراءة بين الجر والكسر في كلمة(وَأَرْجُلَكُمْ) اختلاف الحكم في وضوء الرجل بين الغسل والمسح، وراح العلماء يوجهون كلتا القراءتين توجيهًا يخدم المعنى المراد منها[2].

فالتوجيه النحوي عمومًا، لا يكون الغرض منه هو دراسة الإعراب، وبيان الاختلافات الإعرابية فحسب، إنما الغاية من وراء ذلك هو تفسير المعاني وكشف الدلالات الكامنة التي من أجلها وُضِعت التراكيب، ويكون هذا التفسير- غالبًا- عن طريق الإعراب، فعلى ذلك فالإعراب وسيلةٌ غايتها المعنى[3].

---

(١) سورة المائدة ، ٦.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات ، ٢٤٢-٢٤٣ ، النشر في القراءات العشر ، ١٦٧٧/٥ ، والتبيان في تفسير القرآن ، ٤٥٢/٤.

(٣) ينظر: التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتاب الحجة للقراء السبع ، د. سحر سويلم راضي ، ٢٩.

وعلى ذلك، فالتوجيه النحوي أهم وأوسع من التوجيهينِ(الصوتي والصرفي)؛ لأنه يعطي دلالاتٍ ومعاني أوسع ، مما يخلق ثراءً لغويًّا كبيرًا ، وقد قسمنا هذا الفصل على أقسام الكلمة: الأسماء والأفعال ، والحروف التي تعطي معاني خاصة بها التي تُعرف بـ(حروف المعاني)، وقسمنا الأسماء على الحالات الإعرابية الخاصة بها(الرفع والنصب والجر) ، والأفعال على(الرفع والنصب والجزم).

بقي علينا الوقوف عند مفهوم التوجيه النحوي، والذي بطبيعته يتعلق بتوجيه تراكيب الكلام والأساليب المتعددة، التي قد ترد في المفردة القرآنية.

المبحث الأول: التوجيه النحوي لإعراب الأسماء ودلالاتها

أولًا/ ما قرأه أهل البصرة اسمًا مرفوعًا

١- في قوله تعالى:﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾ [الانفطار ،١٩].

أشار الشيخ الطوسي إلى أنَّ في إعراب كلمة (يَوْمَ) قراءتان هما:

الأولى: قراءة أهل البصرة وابن كثير برفع كلمة (يَوْمُ).

والثانية: قراءة باقي القُرَّاء (يَوْمَ) بنصبها(١).

وذكر الشيخ الطوسي حجة كل قراءةٍ وحاول توجيهها، ففي توجيه القراءة الأولى بالرفع(يومُ) ذكر أربعة أوجه هي:

١- إنها على الاستئناف، فتعرب مبتدأً مرفوعًا، فلا صلة بينها وبين ما قبلها إعرابيًّا؛ فكأن الآية السابقة تتحدث عن جُزئية معينة هي تهويل أمر يوم القيامة، وهذه الآية التي تبدأ بكلمة (يومُ) منقطعة عنها، وحقيقة هذا الوجه الإعرابي ضعيف؛ لأنه يجعل كلمة (يوم) مستقلةً عمَّا قبلها من دون تقدير حتى، وهذا أمر لا يخلو من هِنةٍ في الدلالة التي سنحصل عليها على وفق هذا التوجيه(٢).

٢- وأجاز الشيخ في إعرابها وجهًا آخرًا هو البدل من كلمة (يومُ الدين) الواقعة خبرًا مرفوعًا في قولهِ تعالى الفائت:﴿ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾(٣) ، فتكون دلالة الآية على هذا الوجه: ما أدراك ما يوم الدين الذي هو نفسه اليوم الذي لا تملك فيه نفسٌ لنفسٍ شيئًا، فهي بدل مطابق، بعض من كل، فقد أبدل(يومُ الدينِ) بـ(يومُ).

٣-أما التوجيه الثالث هو أنَّ كلمة (يومُ) تُعرب مبتدأً، إذا جاءت مضافة إلى جملة فعلية فعلها مضارع -كما في الآية – رُفِعت، أما إذا أضيفت إلى فعلٍ ماضٍ نُصبت(٤)، وهذه قاعدة نحوية في باب الإضافة إلى الجملة، يرى البصريون فيها وجوب رفع المضاف إلى جملة فعلية التي صُدِّرت بمضارع أو باسم، ولم يُجوِّزوا البناء إلا فيما أُضيف إلى جملة فعلية فعلها ماضٍ،

---

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٢٩٣/١٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ، ، ٢٩٣/١٠.

(٣) الانفطار ، ١٨.

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٢٩٣/١٠.

بينما أجاز الكوفيون الإعراب رفعًا والبناء على الفتح بغض النظر عمَّا أُضيف إليه(١)، فوجه الرفع هنا وجوبًا على مذهب البصريينَ، وجوازًا على مذهب الكوفييَن، فعلى أساس ذلك تعرب كلمة (يومُ) مبتدأ أيضًا كالوجه الأول مع تفصيلٍ مهمٍ قد ذكرناه.

٤- أما التوجيه الرابع الذي ذكره الشيخ فهو رأي أبي علي الفارسي، والذي يرى أنها مرفوعة على الخبر بتقدير: هو يومُ(٢).

هذه التوجيهات الأربع هي ما ذكره الشيخ الطوسي عن قراءة الرفع البصرية، والتي أوضح فيها مدونته النحوية في معرفة الأوجه الإعرابية لكل قراءة يذكرها، وإن تعددت وجوهها.

أما القراءة الثانية فذكر أنَّ (يومَ) منصوبة على الظرف، فكلمة (يومَ) ظرف زمان، والظروف منصوبة على المفعولية، وذكر الشيخ الطوسي عن الفارسي رأيًا آخرًا في توجيه نصبها أنها على الإخبار عن الجزاء، فيكون التقدير: الجزاءُ يومَ لا تملك نفسٌ لنفسٍ(٣).

فنصب (يومَ) بنزع الخافض -كما يظهر- فأصله: الجزاءُ في يومٍ، في حين ذكر العكبري (ت٦١٦هـ) أنَّها منصوبة على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني يومَ ...، أما عند الكوفيين فهي مبنية على الفتح كما ذكرنا من أنهم يجيزون الرفع والبناء على الفتح في الاسم المضاف إلى الجملة(٤).

ومن هنا نرى بجلاء أنَّ كلمة (يوم) فيها صورتان نحويتان: الأولى تدل على أنَّ هنالك مبتدأٌ يحتاج إلى خبر، والثانية هو ظرف الحدوث والجزاء، ففي الرفع يكون الاهتمام بهذا اليوم وضرورة بيان صفته وعظيم الأهوال التي ستجري فيه على الخلائق، من وقوفهم أمام الخالق العظيم للحساب، وما يرفق ذلك من ضعف الإنسان وقلة حيلة، تشير إليها الآيات السابقة بتكرار قوله: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ۝ ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾(٥).

في حين أنَّ قراءة النصب أو البناء على الفتح فهي تشير إلى معنى قريب من المعنى الأول من أنَّ الأحداث والأهوال تقع في ذلك اليوم العظيم، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ، ٣/٥٩-٦٠.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن، ١٠/ ٢٩٣ ، والحجة للقراء السبعة ، ٦/٣٨٣.

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٠/٢٩٣، والحجة للقراء السبعة ، ٦/ ٣٨٣.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب في القرآن ، ٣٨٧.

(٥) سورة الانفطار ، ١٧-١٨.

٢- في قوله تعالى:﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آَزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آَلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سورة الأنعام ، ٧٤].

أشار شيخ الطائفة إلى أنَّ في كلمة (آزر) قراءتين هما:

الأولى: قراءة الحسن ويعقوب البصريينِ (آزرُ) بالضم.

والثانية: قراءة باقي القُرَّاء (آزرَ) بالفتح نصبًا(١).

وذكر الشيخ حجة كل قراءة، فحجة القراءة البصرية بالضم، على أنه منادى مبني على الضم في محل نصب كونه علمًا مفردًا، على تقدير: يا آزرُ.

وقد عُلِم كونه علمًا بناءً على أنَّ حرف النداء لا يجوز حذفه إلا مع المنادى العلم، كقوله تعالى:﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾(٢) أي: يا يوسفُ. أما حذفه من الصفات فهو شاذٌّ(٣).

أما القراءة الثانية (آزرَ) بالفتح فهو على كونه اسمًا مجرورًا، بدلًا من (أبيه) مجرورًا بالفتح؛ لأنه علم أعجمي(٤) فهو ممنوع من الصرف، فيُجرُّ بالفتح بدلًا الكسرة.

وذكر الشيخ الطوسي تفصيلًا دلاليًّا عن الزجاج(ت٣١١هـ) يوضح الوجه الأنسب في القراءتين، فذكر إنَّ (آزر) لفظ يفيد الذم في لغة قوم إبراهيم (عليه السلام)، فيكون المعنى: وإذ قال لأبيه يا مخطئ أو المخطئ، فيكون الاختيار الرفع على النداء، أما المعنى الثاني لكلمة(آزر) أنها اسم صنم، فتكون منصوبة على إضمار فعل بتقدير: وإذ قال إبراهيم لأبيه أتتخذُ آزرَ إلهًا؟(٥).

وأضاف الطوسي أنَّ قراءة البناء على الضم تؤيَّد المذهب الإمامي القائل أنَّ آزر كان جدَّهَ لأمه أو كان عمًّا له، ولم يكن أباه المباشر، وعلق على ذلك بقوله: «لأنَّ أباه كان مؤمنًا من حيث ثبت عندهم أنَّ آباء النبي (صلى اللهُ عليه وآله وسلم) إلى آدم كلهم كانوا موحدين، لم يكن فيهم كافر، وحجتهم في ذلك إجماع الفرقة المحقة، وقد ثبت أنَّ إجماعها حجةٌ؛ لدخول

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٧٥/٤.

(٢) يوسف ،٢٩

(٣) ينظر: روح المعاني ، ١٨٤/٤.

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٧٥/٤.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ١٧٥/٤، ومعاني القرآن وإعرابه ، ٢٦٥/٢، ومعاني القرآن، النحاس ، ٤٤٨/٢.

المعصوم فيها ، ولا خلاف بينهم في هذه المسألة»[١].

وذكر الرازي(ت٦٠٤هـ) لمحةً مهمةً حول القراءة بالضم على النداء، فرأى أنَّ نداء الوالد باسمه من أعظم أنواع الجفاء والغلظة، والتي يجب ألَّا تكون صادرةً من الابن تجاه أبيه المباشر حتى مع كُفر الأب، واستشهد بأمر الله عز وجل كليمهُ موسى (عليه السلام) بلين القول مع فرعون، والذي رباه في قصره سنين عدة، ولم يكن أباه، فأبو إبراهيم أولى بالرفق في ذلك، إلا أن يكون (آزر) ليس بأبٍ لإبراهيم، إنما يكون عمًّا لهُ أو أبًا لأمهِ كما ذكر الطوسي[٢].

٣- في قوله تعالى:﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾[سورة الكهف ،٤٤].

ذكر الشيخ الطوسي أنَّ في كلمة (الْحَقِّ) قراءتين متباينتين هنا:

الأولى: قراءة أبي عمرو البصري والكسائي (الْحَقُّ) بضم القاف رفعًا.

والثانية: قراءة باقي القُرَّاء(الْحَقِّ) بكسر القاف جرًّا[٣].

ووجَّه الشيخ الطوسي قراءة الرفع أنها نعتٌ لـ(الولايةُ) المرفوعة على الابتداء، وتكون كلمة (الحقُّ) صفة لها، ويكون تقدير الجملة: هنالك الولايةُ الحقُّ لله، فتكون (الولاية) هي الموصوفة بكلمة (الحقُّ) ، من كونها واجبة على الجميع الاعتقاد بها والتمسك بها، وعدم الركون إلى غير الله، كما حصل مع صاحب الجنتين، الذي تتحدث هذه الآية والآيات السابقة عن قصته، وكيف وصل به الحال إلى الكفر الصريح بعد أنَّ أنعم الله بهاتين الجنتين اللتين تصفهما آية سابقة ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا رَجُلَيْنِ جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَابٍ وَحَفَفْنَاهُمَا بِنَخْلٍ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا﴾[٤].

فوصل حدَّ الكفر بعد البطر والخيلاء، فيقول القرآن على لسانه:﴿ وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا ۝وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي لَأَجِدَنَّ

(١) التبيان في تفسير القرآن ، ١٧٥/٤

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب ، ٤٢/١٣.

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٤٨/٧ ، وتنظر القراءتين: السبعة في القراءات ، ٣٩٢.

(٤) سورة الكهف، ٣٢.

خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾[1]، فالآية على قراءة الرفع تلزم التمسك بولاية الله بعد بيان مآل من انسلخ عنها حتى كفر بالله تعالى عبر إنكاره يوم القيامة.

أما القراءة الثانية بالجر، فوجّهها الشيخ أنها نعتٌ لله عز وجل ذاته، فالحقُّ هو (الله) لذلك هي نعتٌ له عزَّ وجلَّ لا (للولاية)، واحتج لها الطوسي بقراءتي ابن مسعود(هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ للهِ وهو الْحَقِّ) وقراءة أُبَي (هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ الْحَقِّ للهِ) ، فـ(الحقِّ) مجرورة على هاتين القراءتين نعتًا (لله)[2].

فعلى هذه القراءة يكون الله تعالى هو الموصوف بالحق، الحق في كل حال لا محالة فيه، فهو الإله الذي وجب التسليم بوجوده أولًا، وأنه خالق الوجود والمتصرف فيهِ كيف شاء بحكمته.

ونلحظ أنَّ كلمة (الحقّ) أُعرِبت في الحالتين نعتًا، ولكن في القراءة الأولى على إنها نعتٌ لمرفوع (الولايةُ) فرُفعت، وفي الثانية نعتٌ لمجرور (للهِ) فجاءت مجرورة.

فعلى قراءة الرفع يكون المعنى ولاية الله هي الحق «بمعنى الصدق؛ لأن ولاية غيرهِ كذبٌ وباطلٌ»[3] وعلى قراءة الجر الله هو الحق ، فالمعنيان متقاربان.

وذكر الشيخ قراءة ثالثة بالنصب أجازها نحاة البصرة والكوفة بمعنى: أحق ذلك حقًّا، ولم يقرأ بها أحدٌ[4]، وهو بذلك يحاول أن يذكر كل ما يناسب آراء النحاة؛ لكي يصل إلى الدلالة المرجوَّة من الآية.

ثانيًا/ ما قرأهُ أهل البصرة اسمًا منصوبًا

١- في قوله تعالى:﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[سورة التوبة، ٤٠].

(١) سورة الكهف، ٣٥-٣٦.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٤٨/٧.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير، ٣٢٩/١٥.

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٤٩/٧ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، ٢٨٩/٣.

يشير الشيخ إلى أنَّ في كلمة (وَكَلِمَةُ اللهِ) قراءتين هما:

الأولى: قراءة يعقوب الحضرمي (وَكَلِمَةَ اللهِ) بالنصب.

والثانية: قراءة باقي القُرَّاء(وَكَلِمَةُ اللهِ) بالرفع(١).

وذكر الشيخ الطوسي موجّهًا القراءتين أنَّ القراءة بالنصب عطفًا على (كلمة) في الجملة السابقة (وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى) فيكون التقدير: وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَجَعَلَ كَلِمَةَ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا، فتكون (كلمةُ اللهِ) منصوبة على المفعولية بالفعل (جعل) المقدر عطفًا(٢).

أما القراءة الثانية بالرفع فوجّهها الشيخ الطوسي أنها على الاستئناف، مبتدأ مرفوع مفصول عن الجملة السابقة(٣)، فتكون كلمة (كلمة الله) مبتدأ، و(هي) ضمير فصل أو مبتدأ ثانٍ، و(العليا) خبر (كلمة)، أو خبر المبتدأ الثاني(هي) ، و(هي العليا) خبر المبتدأ الأول.

ونلحظ أنَّ الشيخ الطوسي يرجح إحدى القراءتين، فنراه يرجح قراءة الرفع واصفًا إياها بقوله: «وهو أبلغ –أي الرفع– ؛ لأنه يفيد أنَّ كلمة الله العليا على كل حال»(٤).

ويمكن أن نفهم من عبارة الطوسي المجملة هذه، بلاغة قراءة الرفع؛ كونها تعطي معنًى مستقلًا بنفسِه، يصف علو كلمة الله تعالى على نحو الإخبار، الذي لا يقبل وجهًا آخرًا أو معنًى مغايرًا.

وفي قِبال ذلك فقد ضَعَّف العُكبري(ت٦١٦هـ) قراءة النصب البصرية لأسبابٍ ثلاثةٍ:

أولها/ «أنَّ فيه وضع الظاهر موضع المضمر، إذ الوجه أن تقول: كَلِمَتُهُ»(٥) بإضافة الضمير إلى(كلمة) بدل لفظ الجلالة الظاهر، وهو خلاف الأصل.

وثانيها/ «أنَّ فيه دلالة على أنَّ كلمة الله كانت سفلى، فصارت عُليا، وليس كذلك»(٦)

---

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٢٢١/٥. وينظر في توجيه القراءات: القراءات القرآنية في تفسير(التبيان في تفسير القرآن) للطوسي(ت٤٦٠هـ) دراسة في مستويات اللغة، تماضر قائد راضي الحاتمي،١٨٧.(أطروحة دكتوراه).

(٢) ينظر: المصدر نفسه ، ٢٢١/٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ، ٢٢١/٥.

(٤) المصدر نفسه ، ٢٢١/٥.

(٥)المصدر نفسه، ١٨٤.

(٦) المصدر نفسه ، ١٨٤.

خاصة عند تقدير الفعل(جعل) الذي يفيد التصيير[١].

أما قراءة الرفع فهي تصف علو كلمة الله على كل حال كما أشار الشيخ الطوسي في عبارته السابقة، فقراءة الرفع تؤكَّد أنَّ كلمة الله عُليا دائمًا على نحو الثبوت.

وثالثها/ «أنَّ توكيد مثل ذلك بـ(هي) بعيد؛ إذ القياس أن يكون (إياها)»[٢] ؛ لأن (هي) ضمير رفع ولا يكون ضمير نصب، فعندما يُؤكَّد اسم منصوب نحتاج إلى ضمير نصب، والمناسب هنا هو (إياها) للمفردة المؤنثة.

ويترتب على رفع (كلمة الله) أو نصبها اختلاف إعراب (هي) فعلى قراءة النصب تكون مفعولًا به ثانيًا للفعل (جعل) المحذوف، أما على قراءة الرفع فتكون مبتدأً ثانيًا أو(ضمير فصل) أو(عمادًا)[٣]، و(العليا) خبره.

ويكون المبتدأ الثاني مع خبره خبرًا للمبتدأ الأول (كلمةُ الله)[٤]، وسبق الطوسيَّ في هذا التوجيه الفراءُ، الذي أجاز قراءة النصب لكنه لا يستحسنها، يقول: «ولستُ أستحبُ ذلك؛ لظهور الله تبارك وتعالى؛ لأنه لو نصبها – والفعل فعله– كان أجود الكلام أن يقال: (وكلمتهُ هي العليا)...»[٥].

مما تقدم يظهر جليًّا ضعف القراءة البصرية؛ للدلالات التي ذكرها الشيخ الطوسي والمفسرون، الذين أوضحوا اختلاف الدلالة في القراءتين مع تحسين قراءة الرفع.

٢– في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة لقمان ، ٢٧].

(١) ينظر: لسان العرب، مادة (جعل)، ومعاني النحو ، د. فاضل السامرائي ، ٢٦/٢.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ، ١٨٤.

(٣) هو ضمير منفصل يتوسط بين المبتدأ والخبر ، أو ما كان أصلهُ مبتدأً وخبرًا؛ ليدل أنَّ الاسم الذي يله خبر ، وليس صفةً أو بدلًا ، وضمير الفصل تسمية بصرية ، والعماد تسمية كوفية له ؛ كونه يُعتمد عليه في الاهتداء إلى الفائدة من الجملة. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٧، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ٤٦٨/١.

(٤) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها٣٧٢.

(٥) معاني القرآن ، ٤٣٨/١.

وذكر الشيخ الطوسي في كلمة (البحر) قراءتين:

الأولى: القراءة البصرية عن أبي عمروٍ ويعقوب (والبحرَ) بالنصب.

والثانية: قراءة باقي القراء (البحرُ) بالرفع(١).

قال ابن عباس(ت٦٨هـ) في سبب نزول الآية «نزلت الآية جوابًا لليهود، لمَّا قالوا: قد أوتينا التوراة وفيها كل الحكمة، فبيَّن الله تعالى أنَّ ما يقدر عليه من الكلمات لا حصر له ولا نهاية»(٢) ، فالآية هنا ردٌّ على كلام اليهود، واصفةً علم الله تعالى وقدرته، التي مثلها بالكلمات، أنها لا نفاد لها ولا حدَّ، لدرجة أن لو كان الشجر أقلام يُكتب بها كلمات الله، والبحر مِدادًا يُكتب عليها لنفد البحر مع ما يُمد بها من الأبحر، قبل نفاد كلمة الله ، وذلك كناية عن سعة كلماته، تعالى اسمه وجلة قدرته.

ووجه شيخ الطائفة كلتا القراءتين توجيهًا نحويًّا، يفهم منه دلالة كل قراءة على حدةٍ، فوجه قراءة النصب البصرية (والبحرَ) أنها عطف على (ما) الموصولة، التي جاءت في محل نصب، اسمًا لـ(أنَّ)، فنُصِبت لذلك العطف، فهي على ذلك متعلقة بالجملة التي قبلها ﴿ **وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ**﴾، فالجملة لم تتم عند الإتيان بخبر إنَّ المتمثل بكلمة (أقلامٌ)، إنما استمرت بما عُطف عليها في جملة ﴿**وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ**﴾، فتكون الواو للعطف(٣).

ونقل الطوسي عن ابن خالويه(ت٣٧٠هـ) استحسانه لهذه القراءة، واصفًا أبا عمروٍ البصري بالحُذُقِ، مما ينمُّ عن وجاهة هذه القراءة التي قرأ بها البصريون(٤).

وأضاف الشيخ أنَّ تمام الكلام يكون بالإتيان بجواب (لو) التي في أول الآية، والتي تحتاج إلى جواب شرط، كونها حرف شرط غير جازم، حرف امتناع لامتناع، وجواب(لو) يقع عند قوله(مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ)(٥).

وذكر السمين الحلبي(ت٧٥٦هـ) وجهًا آخرًا في قراءة النصب أنَّ (البحرَ) منصوب بفعل

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٢٨٤/٨.

(٢) المصدر نفسه ، ٢٨٤/٨-٢٨٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ، ٢٨٤/٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ، ٢٨٤/٨ ، والحجة في القراءات السبع ، ٢٨٦.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ، ٢٨٤/٨.

محذوف يفسره الفعل المذكور (يمدُّهُ)[١].

أما القراءة الثانية فوجهها الشيخ على الاستئناف، فيكون (والبحرُ) مبتدأً مرفوعًا، خبره الجملة الفعلية (**يَمُدُّهُ**)، فتكون كلمة (البحرُ) وما بعدها جملة مستقلة في سياق الآية، ويترتب على هذه القراءة كون الواو للحال، فتعرب في محل نصب حال[٢].

يقول الطاهر بن عاشور: «على أنَّ الجملة الاسمية في موضع الحال، والواو واو الحال، وهي حال من﴿ **ما فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ**﴾ ، أي تلك الأشجار كائنةٌ في حال كون البحر مدادًا لها...»[٣].

ونلحظ مما تقدم وجاهة قراءة البصريين، التي جعلت وجود (البحر) مدادًا معطوفًا على وجود (ما في الأرض من شجر)؛ لتكتمل بذلك الصورة المُعبِّرة عن سعة علم، في صورةٍ من عجيب النَّظْم، ورشيق الصياغة والسبك، تعالى عمَّا يصفون.

ثالثًا: ما قرأهُ أهلُ البصرة اسمًا مجرورًا

١- في قوله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَاءَ وَاتَّقُوا اللهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾[سورة المائدة ،٥٧].

ويشير الشيخ الطوسي إلى أنَّ في كلمة (والكفارَ) قراءتين:

الأولى: قراءة أبي عمرو البصري ونافع والكسائي (والكفارِ) بالجر.

والثانية: قراءة باقي القراء (والكفارَ) بالنصب[٤].

ووجَّه الشيخ الطوسي قراءة الجر أنها عطفٌ على قوله: (مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ) التي جاءت في محل جر (مِن)، فيكون المعنى: من الذين أوتوا الكتاب والكفارِ.

والحجة في هذا التوجيه هو حمل المعطوف على أقرب العاملينِ أجود؛ لأنها لغة قرآنية فصيحة، صريحة، يُؤمَن بها من اللبس، هذا في جانب، وهو الجانب النحوي.

وفي جانب آخر – وهو جانبٌ دلاليٌّ– نجد أنَّ الكفار في نظر الإسلام ثلاث فِرق:

(١) ينظر: الدر المصون ، ٦٧/٩.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن، ٢٨٤/٨.

(٣) التحرير والتنوير، ١٨٣/٢١.

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٥٦٧/٣.

المشرك/ الذي يعبد مع الله إلهًا واحدًا أو أكثر.

والمنافق/ الذي يُظهر الإيمان ويبطن الكفار.

والكتابي/ وهو اليهودي والنصراني الذي لم يُسلم، وكان دأبُهُ الاستهزاء بالإسلام وتعاليمه، فحسُن عطف (الكفار) تفسيرًا للاسم الموصول المجرور بحرف الجر(١)، وذكر الكسائي أَنَّها في حرف أُبَي (رضي الله عنه) بالكسر جرًّا(٢).

أما قراءة النصب فوجَّهها الشيخ عطفًا على قوله (الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ)، الواقعة مفعولًا به منصوبة بالفعل (لا تتخذوا)، فيكون المعنى: لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوًا ولا تتخذوا الكفار أولياء.

واحتجَّ الطوسي لقراءة النصب بقوله تعالى:﴿لَا يَتَّخِذِ المُؤمِنُونَ الكَافِرِينَ أَولِياءَ مِن دُونِ المُؤمِنِينَ﴾(٣)، التي تشير إلى النهي عن اتخاذ المؤمنين الكافرين أولياءَ لهم، معطوفًا على نهيهم عن اتخاذ الذين يستهزؤون بالدين من الكتابيين أولياء أيضًا(٤).

وهو بهذا العرض النحوي ربما يرجح قراءة الجر؛ لأنه قدمها على قراءة النصب؛ لكونها أقرب للذوق النحوي من القراءة الثانية.

ويتضح أنَّ مُؤدى القراءة بالجر أنَّ كلًّا من أهل الكتاب والكفار قد اتخذوا الدين هزوًا ولعبًا، فيما تدل القراءة بالنصب أنَّ المتصف بذلك، أي: اتخاذ الدين هزواً ولعبًا هم أهل الكتاب وحدهم وليس الكفار، مع اشتراك القراءتين في التحذير من اتخاذ أي من الفريقين أولياء من دون المؤمنين(٥).

ويقول مكي بن أبي طالب(ت٤٣٧هـ) في ترجيح القراءتين: «ولولا اتفاق الجماعة على النصب؛ لاخترت الخفض؛ لقوَّتهِ في الإعراب وفي المعنى والتفسير، والقرب من المعطوف عليه»(٦)، فهذا الكلام من رجلٍ عالمٍ في مجال علوم القرآن واللغة يصرح بأنَّ اختياره يقع على

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٥٦٧/٣.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ، ٥٨/٨.

(٣) آل عمران ، ٢٨.

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٥٦٧/٣.

(٥) ينظر: القراءات المتواترة وأثرها في اللغة العربية والأحكام الشرعية والرسم القرآني ، محمد الحبش ، ٣٤١.

(٦) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ٤١٤/١.

قراءة الجر، ويُعلل ذلك؛ أنها أقوى إعرابيًّا من جهة، وأقوى في المعنى والتفسير الدلالي من جهة أخرى، فعلى ذلك تكون قراءة الجر مستكملةً لشرائط التفضيل والصحة.

على ما تقدم نفهم أنَّ مآل القراءتين لا يبعُد كثيرًا عن بعضهما، وإن اختلفت التفصيلات الداخلية في المعنى الدقيق الناجم من اختلاف ما تعطف عليه كل قراءة(١).

٢- في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾ [سورة فصلت ، ١٠].

ذكر الشيخ الطوسي في كلمة(سواءً) ثلاث قراءات موزعةً على الحالات الإعرابية الثلاث للأسماء، وهي كالآتي:

الأولى: قراءة أبي جعفر المدني(سواءٌ) بالرفع.

والثانية: قراءة يعقوب الحضرمي (سواءٍ) بالجر(٢).

والثالثة: قراءة باقي القراء (سواءً) بالنصب(٣).

ووجَّه الشيخ الطوسي القراءات الثلاث، فقراءة الرفع وجّهها على الاستئناف، خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ مُقدَّرٍ بـ (هي سواءٌ).

أما قراءة النصب فوجّهها الطوسي على أنَّها مصدر منصوب(٤)، في حين ذكر ابن حيَّان أنها منصوبة على الحال من غير أنَّ يشير لصاحب الحال ولو بإشارة موجزة(٥).

أما قراءة الجر البصرية فوجّهها الشيخ أنَّها نعتٌ لـ(أيامٍ) المجرورة بالإضافة(٦).

وأما دلاليًّا فعلى قراءة الرفع تكون(سواءٌ) مفصولة عمَّا قبلها، ويجوز أن تكون الجملة

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير ، ٢٤٢/٦.

(٢) وقرأ بها من قُرَّاء البصرة أيضًا ابن أبي إسحاق والحسن البصري وعيسى بن عمر، فهي قراءة بصرية عامة. ينظر: البحر المحيط ، ٤٦٥/٧.

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٠٦/٩. وينظر في توجيه القراءات: القراءات القرآنية في تفسير(التبيان في تفسير القرآن) للطوسي(ت٤٦٠هـ) دراسة في مستويات اللغة، تماضر قائد راضي الحاتمي،١٩٤.(أطروحة دكتوراه). والأوجه الإعرابية في قراءات أهل البصرة وأثرها في دلالة النص القرآني، أسامة صباح عبد الله الرفاعي، ١٥٩(رسالة ماجستير).

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٠٦/٩.

(٥) ينظر: البحر المحيط ، ٤٦٥/٧.

(٦) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٠٦/٩.

الاسمية(هي سواء) على هذا الأساس في محل نصب نعت لـ(أقواتها)، وعلى قراءة الجر (سواءٍ) تكون متعلقة بما قبلها، صفةً لـ(أيامٍ)، أما على قراءة النصب(سواءً) « فعلى تقدير: استوت سواءً واستواءً، لمن سأل في كم خُلِقت السموات والأرض؟ فقيل: في أربعة أيام سواءً لا زيادة ولا نقصان»[١].

لذا شاعت قراءة النصب على القراءتين الباقيتينِ، وأصبحت قراءة المصحف؛ لأنها الأكثر قبولًا والأوضح دلاليًّا في التعبير عن معنى الآية.

٣- في قوله تعالى:﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾[سورة الذاريات ،٤٦].

يورد الشيخ الطوسي في كلمة (قوم نوح) قراءتين:

الأولى: قراءة أبي عمرو البصري وحمزة والكسائي(وقومِ نوح) بالجر.

والثانية: قراءة باقي القراء (وقومَ نوح) بالنصب[٢].

ووجَّه الشيخ الطوسي القراءتين، فوجَّه قراءة الجر أنَّها عطفٌ على (وَفِي عَادٍ)[٣] السابقة المجرورة بحرف الجر ، فيكون المعنى: وفي عادٍ وقومِ نوح[٤].

وأضاف السمين الحلبي(ت٧٥٦هـ) ثلاثة أوجه كلها عطفًا على مجرور سابق هي: أنها معطوفة على (وَفِي الأَرْضِ آياتٌ...)[٥] السابقة ، أو معطوفة على (وفي موسى...)[٦] السابقة أيضًا ، أو على (وفي ثمود...)[٧] ورجَّح هذه الأخيرة ؛ لقربها منها وبُعد الباقيات ، واحتج لهذا الرأي أيضًا أنَّ الزمخشري والعكبري لم يذكرا غيره في توجيه هذه القراءة [٨].

أما قراءة النصب فوجّهها الطوسي على أنَّها مفعول به منصوب لفعل محذوف مقدر بأحد الأنماط الآتية: ١- وأهلكنا قومَ نوح.

---

(١)التبيان في تفسير القرآن ، ٩/١٠٨-١٠٩..

(٢) ينظر: المصدر نفسه ، ٩/٣٩٤.

(٣) الذاريات ، ٤١.

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٩/٣٩٤.

(٥) سورة الذاريات ، ٢٠.

(٦) سورة الذاريات ، ٣٨.

(٧) سورة الذاريات ، ٤٣.

(٨) ينظر: الدر المصون ، ١٠/٥٦-٥٧، والكشاف ، ١٠٥٣ ، وإملاء ما منَّ به الرحمن ، ٢/٢٤٥.

٢- فأخذت صاعقةُ العذاب قومَ نوح. واختار الطوسي الفاعل هنا (صاعقةُ العذابِ) معتبرًا أنَّ العرب تُسمِّي كل عذاب مُهلك (صاعقة).

٣- واذكرْ قومَ نوح[١].

وعن ترجيح إحدى القراءتين نرى أبا أنَّ جعفر النحاس يرجح قراءة النصب العامة ترجيحًا دلاليًّا معتمدًا على ما ذكره أبو عبيد(ت٢٢٤هـ) في سياق الآيات السابقة المجرورة التي تتحدث عن قصص الأمم الكافرة، فقد بيَّنت ما نزل بهم من العقاب الإلهي كقوله تعالى: ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ ولم يكن هذا مع قوم نوح كي تُعطف عليهنَّ.

وقال: فكيف يكون الكلام (وفي قوم نوح) ولا يذكرَ ماَ نزلَ بهم؟، ولم يفصل الحادثة، كما كان في مثيلاته من الآيات، وهناَك حجةٌ أخرى للنصب، في أنَّ العرب إذاَ تباعدَ ماَ بينَ المخفوضِ وماَ بعدهِ لمَ يعطفوه عليه، ونصبوهَ كما في قوله تعالى:﴿ وَأُتْبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَة وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[٢] ولا يُعلم أنَّ أحدًا خفض (يومَ القيامة) عطفًا على (في هذه)، وذكر النحاس عنَ سيبويه أنّ العطف إلى ما هو أقرب إليه أولى، ومثَّل له قال: خَشَّنتُ بصدرهِ وصدرِ زيدٍ[٣].

فعلى ذلك يكون النصب في (قومَ نوحٍ) أولى؛ لقربه من فأخذتهم، فيكون تقدير الكلام: فأخذتهم الصاعقة وأخذتْ قومَ نوحٍ[٤].

وذكر العكبري والسمين الحلبي قراءةً ثالثةً لـ(قوم نوح) بالرفع على أنها مبتدأ خبره محذوف مقدر بـ أهلكناهم أو قوله تعالى التالي لها:(إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِين) [٥].

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٣٩٤/٩.

(٢) سورة هود ، ٩٩.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ، ٧٣/١-٧٤.

(٤) ينظر: إعراب القرآن ، النحاس ، ١٠٣٧.

(٥) ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمن ، ٢٤٥/٢ ، والدر المصون ، ٥٧/١٠.

المبحث الثاني: التوجيه النحوي لإعراب الأفعال ودلالاتها

أولًا/ ما قرأهُ أهلُ البصرةِ فعلًا ماضيًا

١- في قوله تعالى:﴿ قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [سورة هود، ٤٦].

أشار الشيخ الطوسي إلى أنَّ في كلمة (عَمَلٌ) قراءتين مختلفتين:

الأولى: قراءة يعقوب الحضرمي والكسائي(عَمِلَ) فعلًا ماضيًا مع نصب كلمة(غيرَ).

والثانية: قراءة باقي القُراء (عَمَلٌ) اسمًا منونًا مرفوعًا[١].

ووجّه الشيخ الطوسي قراءة الفعل الماضي على دلالة أنَّ هذا الابن ليس من أهلك يا نوح؛ ذلك أنه عَمِلَ غيرَ صالحٍ، على تقدير: عَمِلَ عملًا غيرَ صالحٍ، وحذف الموصوف(عملًا)، والذي يعرب مفعولًا مطلقًا من لفظ الفعل (عمِلَ)، وأُقيمت الصفة(غيرَ) مقامه، وهو شائعٌ في اللغة.

واستفاد الطوسي من هذه القراءة ليُحقق دلالةً مهمةً، وهي أنَّ هذه القراءة تُقوّي قولَ القائل: أنَّ ابنه هذا لم يكن على دينه(عليه السلام) ؛ لأن الله تعالى علل ذلك بأنه –أي الابن– عَمِلَ عملًا غيرَ صالحٍ[٢] ، فأعمال الابن لم تكن تتطابق مع رسالة نوح(عليه السلام) ، لذلك فهو لم يُطعهُ في ركوب السفينة.

أما قراءة الرفع والتنوين فيعرب(عَمَلٌ) خبرًا مرفوعًا لـ إنَّ، ووجَّه الشيخ على معنى: أنَّه ذو عملٍ غيرُ صالحٍ، فجاء على نحو المبالغة في الصفة، واستشهد بقول الخنساء[البسيط][٣]:

تَرتعُ ما رَتَعَت، حتى إذا ادَّكرتْ فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ

أي: فإنما هي ذات إقبالٍ وإدبارٍ.

وذكر الشيخ الطوسي وجهين آخرين لهذه القراءة:

---

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٤٩٤/٥، وتنظر القراءتين في: النشر، ١٧٤٣/٥ ، والتذكرة ، ٣٧١/١-٣٧٢.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٤٩٤/٥.

(٣) ديوان الخنساء ، ٤٦.

الأول: إنَّ سؤال نوح (عليه السلام) في أمر ابنه عملٌ غيرُ صالحٍ، وهو مرويٌّ عن ابن عباس، لكنَّ الشيخَ الطوسي ضعَّفه؛ كونه ينسب قُبح العمل للأنبياء، وهو غير جائز في عقائد الإمامية، التي تنزه الأنبياء عن الخطأ والقبيح من العمل، وتؤوَّل ما ظُنَّ كذلك بتأويلاتٍ عدة(١).

والثاني: أنَّ انحيازَ ابنه للكافرين وتركه الركوب معه في السفينة عملٌ غيرُ صالحٍ(٢).

وهذان القولان يرجعان بحسب الضمير الهاء العائد في (إِنَّهُ)، فإن كان عائدًا على سؤال نوح(عليه السلام) كان على القول الأول ، وإن كان الضمير عائدًا على ابنه فيكون على القول الثاني(٣).

وتعليقًا على القولينِ الأخيرينِ للشيخ في توجيه هذه القراءة، نلحظ أنَّ (عَمَلٌ غيرُ صالحٍ)، الذي تتحدث عنه الآية قد تعلق بموقفٍ واحدٍ فقط، هو أما سؤال نوح عن أمر ابنه، أو عصيان ابنه في ركوب السفينة، فهو وصفٌ لموقف واحد، على عكس القول الأول الذي يشير إلى أنَّ عدم صلاح العمل كان صفةً ثابتةً في ابنه، وأنه كان من أوَّلِ أمره كافرًا بنبوَّة نوح(عليه السلام)، فضلًا عن المبالغة والتكثير في وجود سوء السريرة التي كان عليها وأثرها في سوء عاقبته.

(١) ينظر في هذه المورد : كتاب تنزيه الأنبياء للشريف المرتضى(ت٣٣٦هـ) ، وهو أستاذ الشيخ الطوسي ، الذي خَلَفَهُ من بعده في زعامة الشيعة ، فيذكر مثلًا في هذه الكتاب حول رأي الشيعة الإمامية في تنزيه الأنبياء من الخطأ قوله: « واعلم أنَّ الخلاف بيننا وبين المعتزلة في تجويزهم الصغائر على الأنبياء – صلوات الله عليهم– يكاد يسقط عند التحقيق ؛ لأنهم إنما يجوِّزون من الذنوب ما لا يستقر له استحقاق عقاب ، وإنما يكون حظه تنقيص الثواب ... وهذه موافقةٌ للشيعة في المعنى ؛ لأن الشيعة إنما تنفي عن الأنبياء(عليهم السلام) جميع المعاصي من حيث كان كلُّ شيءٍ منها يستحق به فاعله الذمَّ والعقاب». تنزيه الأنبياء ، ١٧.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٥/ ٤٩٥، ومعاني القرآن ، النحاس ، ٣/٣٥٥.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب ،١٨/ ٣-٤.

ثانيًا/ الفعل المضارع في قراءات أهل البصرة

أ/ ما قرأه أهل البصرة مرفوعًا

١- في قوله تعالى: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [سورة البقرة، ٧٠].

أشار الشيخ الطوسي إلى أنَّ في الفعل (تشابهَ) ثلاث قراءات:

الأولى: قراءة الحسن البصري (تَشَّابهُ) بتشديد الشين وضم الهاء(١).

والثانية: قراءة الأعمش(متشابهٌ) اسمًا منونًا مرفوعًا، وكذا هي في مصحف ابن مسعود.

والثالثة: قراءة باقي القُراء (تَشَابهَ) بتخفيف الشين وفتح الهاء(٢).

ففي القراءة الأولى البصرية يكون الفعل فعلًا مضارعًا مرفوعًا، مبدوأً بتاء التأنيث وأصله (تتشابهُ) فأدغم التاء الثانية بالشين فصار(تشَّابهُ)، وإدغامُ التاء الثانية في الشين جاء طلبًا للخفة، بل قد تُحذف إحدى التاءين للخفة أيضًا، كما في قوله: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾(٣) ، فأصل الفعل: ولا تتعاونوا ، فحذف إحداهما.

أما القراءة الثالثة فهو فعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، وأما قراءة الأعمش فهو خبر إنَّ مرفوع بالضمة.

وذكر الشيخ الطوسي أنَّ أهل الحجاز يؤنَّثون الاسم الذي تُحذف هاء التأنيث من آخره عند الجمع في غالب الأحيان، مثل: بقرة – بقر، نخلة – نخل، أي إنهم يعاملون الجمع هنا معاملة المؤنث، أما لغة نجد فهي خلاف ذلك؛ فغالبًا ما يُذكّرون الاسم الذي يُجمع بطرح الهاء في آخره(٤).

فيكون توجيه قراءة الحسن البصري – الحجازي المولد والنشأة(٥) – (تشَّابهُ) برفعه فعلًا مضارعًا على تأنيث كلمة (البقر) الواردة قبل الفعل الذي ورد وصفًا للبقر، أي: أنه تشَّابهُ الآن

(١) وذكر ابن عطية الأندلسي أنها قراءة يحيى بن يعمر العدواني البصري أيضًا. ينظر: المحرر الوجيز ، ١٦٣/١.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٢٩٨/١.

(٣) سورة المائدة ، ٢.

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٢٩٨/١.

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء ، شمس الدين الذهبي ، ٥٦٥/٤.

أو في المستقبل ، فلم نستطع تحديد البقرة التي يجب علينا ذبحها ، فادعُ يا موسى ربك يبيِّنها لنا، فهو بمعنى: يتشابهُ علينا.

أما من نصب الهاء على الفعل الماضي فهو على تذكير كلمة (البقر)؛ بناءً على ظاهر لفظها المذكر، وبمعنى التبس واشتبهَ[1] ، وهذا الاختلاف مهم في عملية توجيه المعنى ، فضلًا عن ذلك إذا ما علمنا أنَّ النص القرآني هل يُكتب بلغة أهل الحجاز أم أهل نجد؟.

وهذه لفتةٌ دلاليّةٌ أوردها الشيخ الطوسي في توجيه القراءات عازيًا إياها لاختلاف لهجتي نجد والحجاز في بعض الاستعمالات اللغوية، على أنَّ القرآن نزل في بيئة الحجاز.

٢- في قوله تعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [سورة البقرة ، ٢٣٣].

ذكر الشيخ الطوسي في الفعل (تُضَارَّ) ثلاث قراءات:

الأولى: قراءة أهل البصرة وابن كثير وقتيبة[2](لا تُضَارُّ) بتشديد الراء والرفع.

والثانية: قراءة أبي جعفر المدني (تُضَارْ) بتخفيف الراء وسكونها.

والثالثة: قراءة باقي القُرَّاء (تُضَارَّ) بالتشديد والفتح[3].

---

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٢٩٨/١.

(٢)هو قتيبة بن مهران الآزاذني أبو عبد الرحمن ، نسبةً إلى قرية (آزادان) من قرى أصبهان ، أحد القراء في القرنين الثاني والثالث الهجري ، صحب الكسائي أكثر من خمسين سنة، متقنٌ وروى عنه قراءته قال عنه ابن الجزري: إمامٌ مقرئٌ صالحٌ ثقةٌ متقنٌ ، توفي بعد سنة ٢٠٠ هـ كما ذكر ابن الجزري. ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب ، عز الدين ابن الأثير الجزري ، ٢٠/١ ، وغاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار ، أبو العلاء الهمذاني العطار، ١٤٩-١٥٠، وغاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجزري ، ٢٤/٢-٢٥..

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٢٥٥/٢. والأوجه الإعرابية في قراءات أهل البصرة وأثرها في دلالة النص القرآني، أسامة صباح عبد الله الرفاعي، ٧٢، (رسالة ماجستير).

ووجَّه الشيخ الطوسي قراءة أهل البصرة بالرفع أنَّ الفعل المضارع مستأنَف و(لا) هنا نافية غير عاملة، فيبقى الفعل مرفوعًا.

وذكر الطوسي أنَّ الكسائي والفراء[١] يريان أنَّ (تضارُّ) مرفوع؛ لأنه عطف نسق على القول المتقدم في (لا تكلفُ)، وردَّ أبو الحسن الرُّمَّاني(ت٢٩٦هـ)هذا القول؛ لأن العطف بـ(لا) يجوز بمعنى إخراج الثاني –المعطوف– والذي من المفترض أن يكون الفعل(تضارُّ)، من الأول –المعطوف عليه– وهو (تكلفُ)، مثل: ضربتُ زيدًا لا عمرًا، وهذا غير ممكن إذا قلت: ولا تكلفُ ولا تضارُّ.

إذن فالفعل (تضارُّ)على قراءة أهل البصرة مرفوعٌ على الاستئناف وإن اتصل بسياق الآية[٢]، وقراءة الرفع أمرٌ على لفظ الخبر الذي فيه الإلزام ، أي لا يجوز للأم أن تضر ولدها غيظًا بأبيه[٣].

أما القراءة بالفتح مع التشديد **(لا تُضَارَّ)** فذكر الشيخ أنَّ أصل الفعل(تضارِرْ) بكسر الراء الأولى، وسكون الثانية ؛ لأن الفعل مجزوم ب(لا الناهية) التي قبله، ثم سُكّنت الأولى للإدغام فصار الفعل (تضارّ) ، ثم فُتِح للالتقاء الساكنين ؛ لأنه الأقوى والأنسب في تحريك ما كان قبله ألفٌ كما في هذه الحالة، فصار الفعل المجزوم (تضارَّ)[٤].

فيما ذكر الشيخ عن علماء آخرين لم يُسمَّهم أنَّ أصل الفعل(تضارِرْ) بكسر الراء الأول على وزن(تفاعِل) على وزن اسم الفاعل ، ونقل الشيخ الطوسي عن الرُّمَّاني رده الوجه الأول بالفتح «لأنه ينقلب عليه في (تضارَّ) ، إذا المُضارَّةُ من اثنين في الحقيقة ، وإنْ لم يسمَّ فاعلهُ... »[٥].

وردَّ الشيخ الطوسي قولهم هذا وذكر أنَّ التحريك بالفتح هنا لغة أهل الحجاز وأسد وكثير من العرب؛ إيثارًا منهم للخفة ومناسبةً للإلف قبلها ، فلا سبيل لردها[٦].

---

(١) لم يرد هذا القول عن الفراء في توجيه هذا القراءة. ينظر: معاني القرآن ، ١٤٩/١-١٥٠.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٢٦٠/٢-٢٦١.

(٣) ينظر: معاني القرآن ، النحاس ، ٢١٧/١ ، والجامع لأحكام القرآن ، ١١٦/٤ ، والمحرر الوجيز ، ٣١٢/١.

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٢٥٥/٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ٢٥٥/٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ٢٥٥/٢.

أما قراءة أبي جعفر، فقد استبعدها القرطبي(ت٦٧١هـ)؛ لأن الحرفين المتماثلين إذا اجتمعا، وكانا من أصل الكلمة لم يجز حذف أحدهما للتخفيف، إنما يجوز الإدغام إذا أراد ذلك، أو أن يظهرهما معًا[١].

ب/ ما قرأهُ أهل البصرة منصوبًا

١- في قوله: ﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [سورة المنافقون ، ١٠].

أورد الشيخ الطوسي في الفعل المضارع (وَأَكُنْ) قراءتين:

الأولى: قراءة أبي عمرو البصري[٢](وَأَكُونَ) بواو وفتح النون.

والثانية: قراءة باقي القُراء (وَأَكُنْ) بلا واو وسكون النون[٣].

ووجّه الشيخ الطوسي قراءة أبي عمرو البصري بنصب الفعل المضارع أنها عطفٌ على لفظ الفعل (فَأَصَّدَّقَ) لا على محله، ولفظ الفعل منصوب بالفاء، وهذا قول الجرمي(ت٢٢٥هـ) وبعض الكوفيين- الذين ذهب الطوسي مذهبهم هنا- بينما يرى البصريون إنَّ الفعل المضارع منصوب بـ(أنْ) مضمرة بعد فاء السببية [٤]، فلما عطف عليه (وَأَكُونَ) نصبه، وكل جواب فيه الفاء السببية يكون منصوبًا إلا جواب الجزاء فإنه مرفوعٌ على الاستئناف ، جملة جديدة- كما ذكر الطوسي- وعلل نصب الفعل بعد الفاء إيذانًا بأنه جواب لما تقدمه ، ولا يحتاج جواب الجزاء إلى ذلك؛ كونه واضح الدلالة[٥].

ويضيف الشيخ الطوسي في توجيه قراءة النصب «وإنما نصب الجواب بالفاء؛ للإيذان بأن الثاني يجب بالأول؛ بدلالة الفاء في الجواب»[٦] ، أي أنَّ النصب في جواب التمني حصل؛ لأن الفاء السببية تفيد أنَّ ما بعدها – والذي سمَّاه بالثاني- يحصل بسبب ما قبلها- الذي سماه

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ، ١١٧/٤.

(٢) قرأ الحسن البصري كقراءة أبي عمرو البصري. ينظر: البحر المحيط ، ٢٧١/٨.

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٦/١٠. وينظر في توجيه القراءات: القراءات القرآنية في تفسير(التبيان في تفسير القرآن) للطوسي(ت٤٦٠هـ) دراسة في مستويات اللغة، تماضر قائد راضي الحاتمي،٢١٣.(أطروحة دكتوراه).

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ، ٤٤٥.

(٥) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٦/١٠.

(٦) المصدر نفسه، ١٦/١٠.

الأول–، أي أنَّ التصدق والكون من الصالحين سيحصل؛ بسبب التأخير والإمهال، الذي يطلبه أهل النار.

أما قراءة الجزم العامة فوجّهها عطفًا على موضع (فَأَصَّدَّقَ)، فهو في موضع جزم قبل دخول الفاء عليه؛ لأنه جواب الطلب(التمني)[١]، أما الواو فحُذفت؛ لالتقاء الساكنين لاعتبارهم أنَّ الواو الساكنة لقيت ساكنًا آخرًا (النون) فسقطت، فيكون عطف الفعل بقراءة الجزم على الأصل الذي كان على الفعل، والأصل هو الجزم على الجواب، ويكون الجزم بنيَّة سقوط الفاء على الشرط، فيكون المعنى: إن تؤخرني أكنْ من الصالحين، فاجتمع عندنا أسلوبان، الشرط والجزاء، وعُطِف الشرط على الجزاء، وذلك جائز[٢].

وهكذا ذكر أغلب العلماء والمفسرين قبل الطوسي وبعده هذا التوجيه للقراءتين كأبي علي الفارسي[٣] ومكي بن أبي طالب[٤]وابن عطية[٥] وابن حيَّان[٦].

٢- في قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ ۝ وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ﴾ [سورة الشعراء ، ١٢-١٣].

تتحدث الآيتان الكريمتان وما قبلها عن حال نبي الله موسى(عليه السلام) عندما أرسله الله تعالى إلى فرعون وقومه، والمصاعب التي تنتظره في تبليغ هذه الرسالة إلى حاكم ظالم ، بلغ به الطغيان حدّ القول بالألوهية ، فكيف عساه يخبر هذا الظالم بأنه رسولٌ من عند الله ، وأنَّ الخلائق جميعًا هم عبادٌ لله ، وفرعون بضمنهم أيضًا ، فيشير موسى هنا إلى خوفه من التكذيب، وإلى ضيق الصدر وعدم انطلاق لسانه فصيحًا بالرسالة ، وهي أمورٌ واردةٌ في مثل حالته، وذكر الشيخ الطوسي في الفعلين المضارعين (يضيق – ينطلق) الواردين في الآية ١٣من السورة قراءتين هما:

---

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٦/١٠.

(٢) ينظر: معاني النحو ، فاضل السامرائي ، ١٨-١٩.

(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة ، ٢٩٣/٦.

(٤) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ٣٢٣/٢.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ، ٣١٥/٥-٣١٦.

(٦) ينظر: البحر المحيط ، ٢٧٠/٨.

الأولى: قراءة يعقوب الحضرمي (يضيقَ – ينطلقَ) بالنصب(١).

والثانية: قراءة باقي القُراء (يضيقُ – ينطلقُ) بالرفع(٢).

ووجّه الشيخ الطوسي قراءة النصب البصرية أنَّ الفعلين معطوفان على قوله:(أَنْ يُكَذِّبُونِ) المنصوب (بأنْ) المصدرية(٣).

فيكون المعنى، أخافُ أن يكذبون، وأخاف أن يضيقَ صدري، وأخاف أن لا ينطلقَ لساني، أي أنَّ موسى(عليه السلام) كان خائفًا من ثلاثة أمور: من تكذيب فرعون وقومه أولًا، ومن ضيق صدره بهم، ومن عدم انطلاق لسانه بالدعوة إلى الله تعالى، هذا ما تقتضيه قراءة نصب الفعلين المضارعين(٤).

أما قراءة الرفع العامة فوجهها الشيخ إلى أمرين:

الأول/ أنهما معطوفان على الفعل (أخافُ) المرفوع.

والثاني / أنهما مرفوعان على الاستئناف بمعنى: وإنَّي يضيقُ صدري ولا ينطلقُ لساني، وبالتالي لا علاقة لهما بالآية السابقة وما فيها من الفعلين (أخافُ) المرفوع و(أنْ يكذبون) المنصوب(٥).

وقد ذكر الطوسي عبارةً مهمةً في توجيه المعنى للرفع «وإنَّي يضيقُ صدري»(٦)، وهذا القول يُؤكد أيضًا قوله: (وإني لا ينطلقُ لساني)، وهي أمور متحققةٌ حاصلةٌ عنده(عليه السلام)، فلا يُخاف منها أن تقع ، فعلى ذلك لا يتحقق العطف على الفعل(يكذبونَ).

ورجَّح أهلُ اللغة والمفسرون قراءة الرفع، فالفراء يرى أنَّ وجه الرفع هو المعمول به رغم أنه صوَّب قراءة النصب؛ لأنه (عليه السلام) أخبر عن ضيق صدره وذكر علة لسانه، وتلك مما لا يُخاف منه؛ لأنهما قد حصلا منه فعليًّا(٧).

---

(١) وقرأ بها عيسى بن عمر الثقفي البصري أيضًا. ينظر: البحر المحيط، ٨/٧.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٨/٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ٨/٨.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ،٧/٨.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ٨/٨.

(٦) ينظر: المصدر نفسه ، ٩/٨.

(٧) ينظر: معاني القرآن، الفراء، ٢٧٨/٢.

وأكَّد النحاس ذلك؛ «لأن انطلاق اللسان ليس مما يدخل الخوف فيه؛ لأنه قد كان»[١].

ج/ ما قرأهُ أهلُ البصرةِ مجزومًا

١- في قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [سورة آل عمران ، ١٤٢].

يورد الشيخ الطوسي في الفعل المضارع(ويعلم الصابرين) قراءتين:

الأولى: قراءة الحسن البصري[٢](ويعلمِ) مجزومًا وكسر للالتقاء الساكنين، وقرأ بها يحيى بن يعمر العدواني البصري[٣].

والثانية: قراءة باقي القراء (ويعلمَ) بالنصب[٤].

ووجّه الشيخ الطوسي قراءة الجزم البصرية بأنَّ الفعل المضارع معطوفٌ على قوله:(وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ) المجزوم بـ(لمَّا) الجازمة فكأنه قال: ولمَّا يعلمِ الله المجاهدين ولمَّا يعلمِ الصابرين[٥].

فيكون معنى القراءة أنَّ الله لم يعلم بعد الذين سيجاهدون منكم، ولم يعلم الذي سيصبرون على الأذى؛ لعدم حدوث الجهاد من قِبَلكم، وعدم حدوث الصبر، فالآية تنفي اجتماع علم الله مع الجهاد؛ لأنه لو كان منهم جهاد لعلمه، ثم تعطف نفي علم الله بصبرهم؛ لأنه لم يحدث منه صبرٌ، وعدم حدوث ذلك؛ لعدم حدوث الابتلاء بعد، فيتبيَّن الذي سيجاهدون، والذين يصبرون من غيرهم، فذلك مما يحدث في المستقبل الذي لم يقع، وهذه هي دلالة النفي بـ(لمَّا)[٦].

---

(١) ينظر: معاني القرآن ، النحاس ، ٦٦/٥.

(٢) لم يقل الطوسي أنَّ الحسن المقصود هنا هو الحسن البصري ذاته ، إنما عرفنا ذلك من كثرة إطلاق اسم الحسن عليه دون لقب البصري في تفسير أخرى بخصوص هذه الآية. ينظر: مفاتيح الغيب ، ٢٠/٩ ، والبحر المحيط ، ٧٢/٣.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ،٣٣٩/٥.

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٤/٣. وينظر في توجيه القراءات: القراءات القرآنية في تفسير(التبيان في تفسير القرآن) للطوسي(ت٤٦٠هـ) دراسة في مستويات اللغة، تماضر قائد راضي الحاتمي،٢١١.(أطروحة دكتوراه).

(٥) ينظر: المصدر نفسه ، ٤/٣.

(٦) ينظر: المصدر نفسه ، ٤/٣.

والنفي بـ(لمَّا) يشير إلى استمرار عدم حدوث الفعل من الماضي المتصل بالحاضر، فهو لم يقع حتى زمن التكلم، يقول الرضي(ت٦٨٦هـ): «واختص (لمّا) أيضًا بامتداد نفيها، من حين الانتفاء إلى حال التكلم، نحو: ندم ولمَّا ينفعه الندم، فعدم النفع متصل بحال التكلم، وهذا هو المراد بقوله: وتختص بالاستغراق»[١]، فمعنى الآية يكون أنَّ الجهاد والصبر لم يقعا، ماضيًا وحاضرًا.

أما قراءة النصب فوجَّهها الشيخ الطوسي بظاهرةٍ نحويةٍ كوفيةٍ في غالبها، ألا وهي (النصب على الصرف عن العطف)[٢]، فصرف الفعل (ويعلمَ الصابرين) عن العطف على الفعل(يعلم) الأول، فيكون المعنى: نفي اجتماع الصبر والعلم معًا، كما يقول القائل: لا يسعُني شيءٌ ويعجزَ عنك، فنفى اجتماع سعة المتكلم وعجز المخاطَب في الآن نفسه لا نفيهما معًا[٣].

أما البصريون فيرون أنَّ الفعل منصوب بأن مضمرة بعد (واو المعية) التي خرجت من معنى العطف، وهذه إحدى مسائل الخلاف البصري – الكوفي، التي اختار الشيخ الطوسي رأي الكوفيين في توجيهها[٤]، ووجب على هذا نصب الفعل ب(أن)؛ كونه يفيد المصاحبة، أي: مصاحبة حدوث الفعلين معًا ، العلم بالجهاد والعلم بالصبر[٥].

فيكون المعنى عطف العلم بالصبر على العلم بالجهاد «فيصير المعنى: أتحسبون أن تدخلوا الجنة في حال انتفاء علم الله بجهادكم مع انتفاء علمه بصبركم، أي أحسبتم أن تدخلوا الجنة ولمَّا يجتمع العلمانِ»[٦] وسمَّى الرازي هذه الواو التي مع الفعل بـ(واو الصرف)[٧] ، أي أنها ليست عاطفة.

---

(١) شرح الرضي على الكافية ، ٨٢/٤.

(٢) ينظر: البحر المحيط ، ٧٢/٣.

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٤/٣.

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٤/٣ ، الجامع لأحكام القرآن ، ٣٣٩/٥ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ، ٤٤٢-٤٤٣، والنصب على الصرف عند الخليل والفراء، د. حماد بن محمد الثمالي ،٢٣٥-٢٣٦.(بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها).

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ، ١٤/٤.

(٦) التحرير والتنوير ، ١٠٧/٤.

(٧) مفاتيح الغيب ، ٢٠/٩.

٢- في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آَلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [سورة مريم ، ٥-٦].

تتحدث الآيتان عن تتمة دعاء نبي الله زكريا(عليه السلام) من أنه يخاف من فعل أقربائه أنهم يرثونه؛ لأنه لا ولد له، وأنَّ امرأته عاقر لا تلد ، فدعا بالهبة الآلهية، أن يهبه الله ولدًا؛ كونه كان آيسًا من الأسباب الطبيعية التي ذكرها أول دعائه، فطلب وارثًا يرثه هو وآل يعقوب، على اختلاف في مَن المقصود به، أهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم ، أم يعقوب بن ماثان أخو عمران والد مريم[١] ، وأشار الشيخ الطوسي إلى أنَّ في الفعل المضارع الوارد في الآية٦ (يَرِثُنِي) قراءتان:

الأولى: قراءة أبي عمرو البصري والكسائي[٢] (يَرِثْنِي) بسكون الثاء جزمًا.

والثانية: قراءة باقي القراء (يَرِثُنِي) بالضم رفعًا[٣].

ووجّه الشيخ الطوسي قراءة الجزم أنها جواب الأمر المتمثل بقوله:(فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا) وجملة جواب الأمر مجزومة فجزم الفعل المضارع.

أما مَن رفع الفعل المضارع فوجَّهها الشيخ الطوسي أنَّ الفعل هنا جاء صفةً لـ(وليًّا) فيكون التقدير: فهبْ لي وليًّا تكون صفتهُ أنه يرثُني.

وذكر الشيخ الطوسي أنَّ علة القول برفع الفعل صفةً أنه سُبِق بنكرة (وليًّا)، والجمل وأشباه الجمل بعد النكرات تكون صفاتًا، كقولك: أعرْني دابَّةً أركبُها.

أما إذا جاء الفعل المضارع بعد معرفة فلا يجوز فيه إلا الجزم كقوله تعالى: ﴿ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللهِ﴾[٤] ، فجاء الفعل بعد ضمير فجزم الفعل[٥].

وذكر الشيخ الطوسي عن مجاهد(ت١٠٤هـ) أنَّه على قراءة الجزم يجوز الوقف على (وليًّا) دون (يرثْني)، أما مَن قرأ بالرفع فلا يجوز أن يفصل بين الصفة والموصوف[٦]، وأضاف

---

(١) ينظر: الميزان في تفسير القرآن ، السيد محمد حسين الطباطبائي ، ٨/١٤-٩.

(٢) ذكر النحاس أنها قراءة يحيى بن يعمر العدواني البصري. ينظر: إعراب القرآن ، ٥٥٩.

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٠٣/٧.

(٤) سورة هود ، ٦٤.

(٥) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٠٣/٧.

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ١٠٤/٧.

مرجحًا قراءة الرفع « ولأنَّ المفسرين قالوا: تقديره (هبْ لي) الذي (يرثني)، أي وارثًا، فكل ذلك يقوِّي قراءة الرفع»[١].

والحقيقة أنَّ كلتا القراءتين لا يجوز الوقف عليهما والفصلُ بين (وليًّا) و(يرثني)؛ لأن جواب الأمر متمِّم بالمعنى لِمَا قبله.

ورجّح الفراء(ت٢٠٧هـ) قراءة الجزم «لأن (يرثني) من آية سوى الأولى فحسُن الجزاء»[٢] ثم عاد وساوى بين الجزم والرفع على أساس أنَّ الأمر المتمثل بـ(فهبْ لي) إذا ما وقع على نكرة – مثل وليًّا- وكان بعد النكرة فعل مضارع – كما في يرثني- جاز فيه الوجهان: الجزم على الجزاء، والرفع على الصفة[٣].

في حين نرى العكبري(ت٦١٦هـ) يرجح قراءة الرفع كغير واحدٍ من العلماء «لأنه سأل وليًّا هذه صفته، والجزم لا يحصل بهذا المعنى»[٤].

ثالثًا / ضمير التكلم والغيبة والخطاب

يُعدُّ الضمير المستتر في الفعل وتقديره، أحدَ الركائز في فهم معنى الكلام العربي، ومن الأُسس الضرورية في توجيه الدلالة؛ فمن خلاله يتم تحديد هوية النص والخطاب الموجَّه، الذي تُستعمل فيه هذه الضمائر المضمرة التي تساعد في إسناد ما يطرحه المتكلم، وبذلك يعتبر تقدير الضمير المستتر أحد الأساليب اللغوية التي تجعل الجملة أكثر وضوحًا وسلاسةً في توجيه المعنى.

فعلى سبيل المثال في جملة(يقول الطبيب: إنَّهُ يحتاج إلى أَخْذِ الدواء لمدة أسبوع)، فيتم تقدير الضمير في الفعل (يحتاج) بـ(هو) ؛ للإشارة إلى (المريض) الذي لم يرد في الجملة إنما أُضمر له ضمير في الفعل يعود عليه؛ لتتَّسق الجملة اتساقًا متكاملًا، وبالتالي يظهر تأثير تقدير الضمير المستتر في تحقيق انسجام الجملة وفهمها الصحيح.

---

(١) التبيان في تفسير القرآن ، ١٠٤/٧.

(٢) معاني القرآن، الفراء ، ١٦٢/٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ١٦٢/٢.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ، ٢٥٠.

ويستعمل مفسرو النص القرآني تقديرَ الضمير المستتر في الفعل المضارع –والذي خُصِّص هذا المطلب له فقط– بشكل كبير، خاصةً في الآيات التي يتحدث فيها الله تعالى عن نفسه أو عن قصص الأنبياء أو الآيات التي يوجه فيها الكلام للمؤمنين أو الكافرين، كقوله تعالى: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾(١).

ففي هذه الآية يُقدر الضمير المستتر (أنا) في الفعلين المضارعين(أُمرتُ –أكونَ)، وعندها يصبح معنى الآية بيِّنًا وهو أنَّ النبي(صلى الله عليه وآلهِ وسلم) يتحدث بصفة المتكلم أنَّه مأمورٌ أنْ يكونَ أول المسلمين لله عز وجل، وهذا المعنى الذي لمسناه لم يكن ليظهرَ بهذه الصورة لو لم نعرف التقدير الصحيح للضمير وعائديته في النص.

ويحدث أنْ تختلف تقديرات المفسرين في الضمير؛ نتيجة اختلاف القُرَّاء في الفعل المضارع الذي رأينا كثرة اختلاف القراءات في حرفه الأول التي أورد الشيخ الطوسي في تفسير التبيان جمعًا منها، ومن هنا اختلفت دلالات الفعل المضارع بين الغيبة والخطاب والإنشاء والإخبار والجمع والإفراد وغيرها.

وهذه ما سنعرفه في عرض الآيات القرآنية والقراءات المتعددة التي ذكرها الشيخ الطوسي وبيَّن دلالة كل قراءة وأوجه اختلافها عن القراءة الأخرى.

١– في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [سورة آل عمران ، ٨٣].

جاءت هذه الآية تفريعًا عن الآية السابقة التي تتحدث عن ميثاق الله الذي أخذه الله على الأنبياء السابقين وأُممهم أن يبشروا بالنبي الخاتم ويؤمنَ به مَن أدركه، ثم تتساءل الآية عن حال أهل الكتاب هل هم يبغون دين الحق كما في ظاهرهم؟ أم أنهم كفروا ، وصاروا يريدون غير الإسلام دينًا لهم؟ ، رغم أنَّ الإسلام هو دين الفطرة ، الذي آمن به الجميع ، بين المطيع والمُكرَه ؛ انقيادًا واتباعًا لله تعالى، الدي له رجوع الناس لا إلى غيره(٢)، وذكر الشيخ الطوسي في الفعل المضارع (يبغون) قراءتين:

(١) سورة الزمر ، ١٢.

(٢) ينظر: الميزان في تفسير القرآن ، ٣/٣٨٤–٣٨٥.

الأولى: قراءة أهل البصرة وحفص (يبغون) بالياء.

والثانية: قراءة غيرهم من القُرَّاء (تبغون) بالتاء[١].

ووجَّه الشيخ الطوسي قراءة البصريينَ بالياء – التي جاءت للغَيبة– أنها جاءت للإخبار عن اليهود وغيرهم من المشركين المُحاجَجينَ في الآيات السابقة واللاحقة، فالكلام عنهم وعن حالهم وما هم به من الكفر والعناد، فتكون لدينا صورة إخبارية بين الله عزوجل ونبيه(صلى الله عليه وآلهِ وسلم) يخبره عن حال هؤلاء المعاندين، على طريقة الاستفهام الإنكاري.

أما القراءة بالتاء على الخطاب فوجَّهها أنها لجميع المُكلَفين الذين خاطبتهم الآية الكريمة[٢].

هذا ما يمكن أن نلمسه من كلام الشيخ الطوسي الذي أوضح الفوارق الدلالية لكلتا القراءتين، وأوضح من كلامه خصوصية الكلام في القراءة الأولى على الإخبار، من أنَّه موجَّه إلى فئة معينة تُحاججهم الآيات هم أهل الكتاب من اليهود والنصارى، وعموميَّته لجميع الكفرة في القراءة الثانية على الخطاب.

والقراءة بالياء على الغيبة تعطي تناسقًا أكثر في ضمائر النص؛ لأن هذه الآية مسبوقة بقوله تعالى:﴿ فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ٣﴾[٣]، وهذه الآية جاءت كذلك على نحو الإخبار، فهي متناسقة مع القراءة بالياء على الغيبة[٤].

بينما لو رجعنا أكثر في آيات النص نجده يتحدث بضمير الخطاب كقوله: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[٥] ، فتكون قراءة المخطابين (تبغون) جارية مجرى ما قبلها على الأبعد في سياق السورة ، أما قراءة الغيبة (يبغون) فهي التفاتٌ من الخطاب إلى الغيبة –في سياق السورة الأعم– إعراضًا عن مخاطبة أهل الكتاب إلى مخاطبة رسول الله والمسلمين، وإخبارهم عن حال أهل الكتاب على نحو

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٥١٧/٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ٥١٧/٢.

(٣) سورة آل عمران ، ٨٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن ، النحاس ، ١/ ٤٣٢.

(٥) سورة آل عمران ، ٨٠.

الاستفهام الإنكاري المتمثل بهمزة الاستفهام في أول الآية[١] ، أو أنها تتساوق مع ما قبلها من الغيبة.

٢- في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [سورة الأنعام ، ٢٢].

يورد الشيخ الطوسي في الفعلين (نحشر- نقولُ) قراءتين:

الأولى: قراءة يعقوب الحضرمي (يحشرهم – يقول) بالياء.

والثانية: قراءة باقي القُرَّاء(نحشر – نقولُ) بالنون[٢].

ووجَّه الشيخ الطوسي القراءة بالياء على ضمير الغيبة (هو) أنه راجعٌ على الله تعالى في قوله في الآية السابقة:﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾[٣] ، على تقدير: يوم يحشرُهم هو ويقولُ هو... [٤].

فالفعل بياء الغيبة يدل على معنى الإخبار والوصف لحال المُكذِّبينَ، فهي تصوير لذلك المشهد العظيم الذي يُعرَض فيه الناسُ على الله تعالى فيحكم بينهم بالحق.

أما القراءة بالنون التي تدل على جماعة المتكلمين، لكنها جاءت لتعبر عن الله تعالى وحده، على وجه التعظيم، أو على إرادة الله تعالى والملائكة معه، فوجَّهها الشيخ الطوسي بالفصل عما سبقها من النص القرآني، فهي دالَّةٌ على الابتداء، مقدرة بـ: اذكرْ ويوم نحشرهم نحنُ جميعًا ونقول نحنُ ...[٥].

فيُفهم من هذه القراءة إنها لقطة حوارية بين الله تعالى ونبيهِ (صلى الله عليه وآلهِ وسلم) واصفةً كلام الله عز وجل معهُ، وما أمرهُ به من تذكيرهم بيوم الحشر والحساب.

ويذكر أبو حيان(ت٧٤٥هـ) احتمالاتٍ عدةً في عودة الضمير(هم) على القراءة بنون المتكلمين، يقول: «والظاهر أنَّ الضمير في(نحشرهم) عائدٌ على (الذين افتروا على الله الكذب

(١) ينظر: التحرير والتنوير ، ٣/ ٣٠٠- ٣٠١.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٤/٩٧.

(٣) سورة الأنعام ،٢١.

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٤/ ٩٧.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ، ٤/٩٧.

أو كذبوا بآياته)، وجاء (ثم نقول للذين أشركوا) بمعنى (ثم نقول لهم) ، ولكنه نبَّه على الوصف المترتب عليه توبيخهم. ويحتمل أن يعود على الناس كلهم وهم مندرجون في هذا العموم، ثم تفرد بالتوبيخ للمشركين، وقيل الضمير عائدٌ على (المشركين وأصنامهم) ألا ترى إلى قوله﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾[1] »[2].

فقد احتمل أبو حيان ثلاثة احتمالات في عودة الضمير، وافق الطوسي في الأول، وزاد عليه من أنه عزا الضمير إلى الناس كافة أنهم سيحشرون، وأفرد التوبيخ للمشركين؛ تفريقًا عن باقي الناس لعظيم جنايتهم ، كما احتمل عودته على المشركين مع أصنامهم معًا، واستشهد بشاهد قرآني، جمع حشر المشركين وأصنامهم ، فحسُن التوجيه.

٣- في قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة الأنفال ، ٦٧].

أورد الشيخ الطوسي في الفعل المضارع (يَكُونَ) قراءتين:

الأولى: قراءة أهل البصرة وابن شاهي[3] (تكون) بالتاء.

والثانية: قراءة باقي القُرَّاء (يَكُونَ) بالياء[4].

ووجَّه الشيخ الطوسي القراءة بالتاء؛ لأنَّ لفظ الأسرى مؤنث ، فالتاء هنا ضمير لتأنيث الفعل؛ كونها عائدةً على المؤنث بتقدير: تكون هي.

أما القراءة بالياء؛ فلأن الفعل(يكون) متقدمٌ في اللفظ على اسمهِ(أسرى) في الآية؛ جاز عدمُ مطابقة الفاعل[5].

---

(١) سورة الصافات ، ٢٢-٢٣.

(٢) البحر المحيط ، ٩٨/٤.

(٣) لم نعثر على ترجمة لهذا القارئ الذي ذكره الشيخ الطوسي في كتب التراجم ، فلعله من القُراء المغمورين، أو أنَّ في اسمه تحريف.

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٥/ ١٥٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ، ٥/ ١٥٥.

فنفهم من كلام الشيخ الطوسي أنه إذا تقدم (اسم يكون) يجب مطابقة الفعل له فيكون المعنى: ما كان لنبيٍّ أن تكونَ له أسرى، هذا في جانب.

وفي جانبٍ آخرٍ ذكر الشيخ الطوسي أنَّ الفعل(تكون) واسمه (أسرى) قد فُصِلَ بينهما بفاصلٍ هو شبه الجملة (له)، فلذا ذُكِّر الفعل؛ لانفراده عن الفاعل، كأن تقول: جاء الرجل وحضر القاضيَّ امرأةٌ، فتذكير الفعل(حضر) أولى رغم أنه عائدٌ على مؤنثٍ (امرأة)، وذكر الشيخ أنَّ التذكير اختيار أبي الحسن الأخفش في مثل هذه الحالة(١).

وذكر ابن عاشور(ت١٩٧٣م) أنَّ ضمير جمع التكسير- كما في أسرى- يجوز تأنيثه بتأويل الجماعة، أي: أن تكون له جماعةٌ من الأسرى(٢).

وعبَّر الطوسي عن العلاقة بين(يكون) و(أسرى) بالفعل والفاعل، فهو يرى أنَّ (يكون)هنا تامة بمعنى حصل، أو استقام، وهو جائز، ولا يختلف التوجيه على هذا الفهم(٣)، وهذا ما عبَّر به ابن أبو مريم الشيرازي(ت٥٦٥هـ) أيضًا(٤).

٤- في قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَل لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ ۝ وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ ۝ وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا﴾ [سورة الفجر ، ١٧-١٩].

يورد الشيخ الطوسي في الأفعال المضارعة (تُكرمون – تحاضون – تأكلون) قراءتين:

الأولى: قراءة أهل البصرة (يُكرمون – يحاضون – يأكلون) بالياء.

والثانية: قراءة باقي القُرَّاء (تُكرمون – تحاضون – تأكلون) بالتاء(٥).

ووجَّه الطوسي القراءة – بالياء- «على وجْه الخبر عن الذين تقدم ذكرهم من الكُفَّار»(٦)، والآيات تُخبر بضمير الغائب عن حال الكفار، فهُمْ لا يُكرمون يتيمهم، ولا يحضَّون على طعام

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٥/ ١٥٥ ، ومفاتيح الغيب ، ١٥/٢٠٣-٢٠٤.

(٢) ينظر: التحرير والتنوير ، ١٠/٧٥.

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٥/١٥٥ ، وإعراب القرآن وبيانه ، ٤/٤٢.

(٤) ينظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها ، ٣٦٥-٣٦٦.

(٥) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٠/ ٣٤٤-٣٤٥.

(٦) ينظر: المصدر نفسه ، ١٠/ ٣٤٤-٣٤٥.

مسكينهم، ويأكلون الميراث كله ويمنعونه عن بعض مستحقيه كالنساء والأطفال، فمعنى الآياتِ على القراءة بياء الغيبة –التي قرأ بها أهل البصرة– تكون واصفةً حال الكفار، وما هم عليه من السجايا السيئة.

ويرى الرازي(ت٦٠٤هـ) توجيهًا وتفسيرًا مغايرًا للقراءة البصرية، وذلك بقوله: «لمَّا تقدَّم ذكرُ الإنسان، وكان يُراد بهِ الجنس والكثرة، وهو على لفظ الغيبة حمل(يُكرمون) و(يحبون) عليه»[١].

أما القراءة الثانية فوجَّهها على خطاب الله تعالى لهم، أو خطابه لنبيهِ (صلى الله عليه وآلهِ وسلم) بمعنى: قل لهم يا محمد إنكم تعملون هذه السجايا السيئة التي سيُحاسبكم الله عليها يوم القيامة[٢].

فقراءة تاء الخطاب التفاتٌ من الغيبة في قوله ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾[٣] التي تُخبر عن حال الإنسان إلى الخطاب المُفتَتح بـ(كلا) وحرف الإضراب(بل) ؛ لقصد التوبيخ الذي يقتضي المواجهة بالخطاب.

أما قراءة الغيبة بالياء فهي لتعريف النبي والمسلمين بحال الكفار فاضحًا لدواخلهم[٤].

(١) ينظر: مفاتيح الغيب ، ٣١/ ١٧٢.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٠/ ٣٤٥.

(٣) سورة الفجر ، ١٥.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير ، ٣٠/ ٣٣٣.

المبحث الثالث: التوجيه النحوي للحروف ودلالاتها

أولًا/ الحرف المشبه بالفعل (إنَّ)

١- في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [سورة مريم ، ٣٦].

وذكر الشيخ الطوسي في (وَإِنَّ) قراءتين:

الأولى: قراءة أبي عمرو ويعقوب، وابن كثير ونافع (وَأَنَّ) بفتح الهمزة.

والثانية: قراءة باقي القُرَّاء (وَإِنَّ) بكسر الهمزة(١).

ووجَّه الشيخ الطوسي قراءة فتح الهمزة على أربعة أوجه:

الأول/ وذكره عن أبي عمروٍ نفسه – الذي قرأ بفتح الهمزة– أنها بمعنى: وقضى الله (أنَّ الله ربي وربكم...) ف(أنَّ) هنا مصدر في محل جر على تقدير: وقضى الله بربوبيَّته عليَّ وعليكم. فوَجَبَ فتح الهمزة(٢).

الثاني/ إنَّ (أنَّ) هنا معطوفة على كلام عيسى (عليه السلام) بتقدير: وأوصاني أنَّ الله ربي وربكم ... كما أوصاه بالصلاة والزكاة، فالآية هنا تتمَّة كلام عيسى (عليه السلام)(٣).

ويتقارب هذا التوجيه مع التوجيه السابق في الكيفية والمعنى غير أنَّ الثاني على العطف والأول على المصدرية.

الثالث/ قول الفراء: أنه معطوف(٤) على قوله: ﴿ ذَلِكَ عيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾(٥) ، فيكون التقدير: ذلك عيسى بن مريم وذلك أنَّ الله ربي وربكم.

فتكون في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف(٦).

---

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٧ / ١٢٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ، ٧ / ١٢٦، وشرح ابن عقيل ، ١/ ٣٥٠-٣٥١.

(٣) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٧ / ١٢٦.

(٤) لم يذكر الفراء أنها معطوفة مطلقًا ، بل ذكر أنها خبر مرفوع لمبتدأ محذوف من خلاله تقديره مبتدأً محذوفًا للخبر (وأنَّ الله ربي.. ينظر: معاني القرآن ، الفراء ، ٢/ ١٦٨.

(٥) سورة مريم ، ٣٤.

(٦) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٧ / ١٢٦ ، ومعاني القرآن ، الفراء ، ١٦٨/٢.

وفتح الهمزة على أساس هذا التوجيه – أنها خبر لمبتدأ هي وصلتها التي بعدها – جائزٌ، ويجوز الكسر من باب الإخبار عن الجمل على تقدير: أقول: وإنَّ الله ربي وربكم... [١].

الرابع/ أما التوجيه الأخير لهذه القراءة فذكر الشيخ أنها على نحو الجملة السببية فيكون المعنى «ولأنَّ الله ربي وربكم فاعبدوه»[٢].

فالكلام ف(أنَّ) هنا للتعليل، فإن كان على لسان سيدنا عيسى فهو تعليل للفعل فاعبدوه، فجعل علة وجوب عبادة الله؛ لأنه الرب المستحِق للعبادة، وهذه هي مهمة الأنبياء من دعوة الناس لعبادة الله والإيمان بوحدانيَّتهِ[٣].

هذه الأوجه الأربعة هي ما وجَّه به الشيخ الطوسي قراءة فتح همزة (أنَّ)، ونلاحظ الثراء النحوي والدلالي في توجيهها باستعراض مختلف الأقوال فيها والتعليق عليها، الذي يظهر سعة اطلاعه واهتمامه بقضايا اللغة التي ترتبط بعمله كمفسر للنص القرآني، الذي يتَّكِئُ عليها في فهم النص القرآني.

أما قراءة كسر الهمزة فوجّهها على الاستئناف في الكلام، فتكون واقعةً في أوّل الكلام وحكمها عندئذٍ وجوب الكسر[٤].

وذكر الشيخ أنَّ ما يُقوِّي قراءة كسر الهمزة ما رُوِي عن أُبَي(رضي الله عنه) أنه قرأها من دون واو قبلها هكذا (إنَّ الله ربي...)، فدلَّت على استقلال هذه الجملة وأنها مبدوءةٌ بإنَّ التي يجب كسر همزتها إذا ابتُدِئ بها كما ذكرنا[٥] ، فنفهم من هذا الاستدلال ترجيح الطوسي قراءة كسر الهمزة.

كما وذكر الشيخ وجهًا آخرًا لكسر الهمزة؛ أنها معطوفة على الهمزة المكسورة في قوله:﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آَتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾[٦] ، فكسر الهمزة هنا عطفًا عليها[٧].

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ، ٣٦١/١.

(٢) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٧/ ١٢٦.

(٣) ينظر: التحرير والتنوير ، ١٦/ ١٠٤.

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٧/ ١٢٦ ، وشرح ابن عقيل ، ٣٥٣/١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ، ٧/ ١٢٦.

(٦) سورة مريم ، ٣٠.

(٧) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٧/ ١٢٦.

وهذا توجيهٌ لا يخلو من وجاهةٍ؛ لأن على أساسه تكون هذه الآية تتمَّة لقول عيسى(عليه السلام)، لكن بين هذه الآية ﴿ وَإِنَّ اللهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ وبين قول عيسى آيتان، لا يُفهم منها أنهما من كلامه (عليه السلام)، بل هما عائدتان على الله تعالى، هما قوله: ﴿ ذَلِكَ عيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ۝ مَا كَانَ للهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[1]، إلا أن تكونا جملتين اعتراضيتين للتوضيح ، ثم عاد النص على لسان السيد المسيح.

٢- في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ۝ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا ۝ وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا ۝ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللهِ شَطَطًا ۝ وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ تَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللهِ كَذِبًا ۝ وَأَنَّهُ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللهُ أَحَدًا ۝ وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا ۝ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا ۝ وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ۝ وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا ۝ وَأَنَّا ظَنَنَّا أَنْ لَنْ نُعجِزَ اللهَ فِي الْأَرْضِ وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَرَبًا ۝ وَأَنَّا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَى آمَنَّا بِهِ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ۝ وَأَنَّا مِنَّا الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا ۝ وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ۝ وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا ۝ لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا ۝ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ للهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَدًا ۝ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [سورة الجن ، ١-١٩].

أشار الشيخ الطوسي في (إنَّ) التي وردت في آيات سورة الجن ثلاث قراءات:

الأولى: قراءة ابن كثير وأبي عمرو البصري، بكسر الهمزة إلا في أربع آيات: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾ و ﴿ وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ و﴿و أَنَّ الْمَسَاجِدَ للهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَدًا﴾ و ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللهِ يَدْعُوهُ﴾ فقرآها بالفتح.

(١) سورة مريم ، ٣٤- ٣٥.

والثانية: قراءة نافع وأبي بكر عن عاصم، كالقراءة الأولى ولكن بكسر الهمزة في ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللهِ يَدْعُوهُ﴾.

والثالثة: قراءة باقي القُرَّاء، بالفتح بها جميعًا عدا ما جاء بعد فاء الجزاء والقول فبالكسر(١).

ووجّه الشيخ الطوسي هذه القراءات تفصيلًا، فوجَّه قراءة فتح الهمزة أنها عطفٌ على قوله: ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ﴾ الآية الأولى من السورة التي جاءت بفتح الهمزة في أول السورة التي وقعت في محل رفع نائب فاعل للفعل المبني للمجهول(أُوحِيَ).

أما قراءة مَن كسر – القراءة الأولى والثانية– فوجَّهها عطفًا على قوله ﴿ **فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا**﴾ في الآية الأولى أيضًا(٢).

ثم ذكر الشيخ وجهًا آخرًا في فتح الهمزات أنها على تقدير: آمنَّا به وبكذا وكذا. فعطف على محل الهاء في (بِهِ) المجرورة ففتح الهمزة، ونقل عن الزجاج تضعيفَهُ هذا الوجه؛ لأنه عطف المظهر(إنَّ في الآيات التالية) على المضمر(الهاء في بِهِ)(٣).

أما مَن فتح همزة أنَّ فقد جعلها في محل نصب مفعولٍ به لـ(آمنَّا) وأسقط الباء حرف الجر، ونصب على المعنى؛ لأن معنى (آمنَ) هو صدَّق، فعل ينصب مفعول به بخلاف (آمن) اللازم، فكأنه قال: صدَّق كذا وكذا(٤).

أما ما كسروه منها بعد فاء الجزاء والقول، فذكر الشيخ الطوسي أنَّ ما يقع بعدها إنما هو في محل ابتداء أو بحكم الابتداء(٥)، كما ذكر ابن مالك في ألفيتهِ وشارحها ابن عقيل، يقول ابن مالك:

مَعَ تلو فا الجزا، وذا يطَّرد في نحو(خيرُ القولِ إنِّي أحمدُ)(٦).

أما ما كان بعد فاء الجزاء فالأصل الكسر على الابتداء، وإن أجاز به الفتح عند النحاة، فالكسرُ على جعل (إنَّ) ومعموليها جملةً، أُجيب بها عن الشرط، أما فتح الهمزة فعلى جعل

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٠/ ١٤٨.
(٢) ينظر: المصدر نفسه ، ١٠/ ١٤٨.
(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ، ٢٣٤/٥.
(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ١٤٩/١٠ ، ومعاني القرآن وإعرابه ، الزجاج ، ٢٣٤/٥.
(٥) ينظر: المصدر نفسه ، ١٤٩/١٠.
(٦) شرح ابن عقيل ، ١/ ٣٥٥.

(أنَّ) وصلتها مصدرًا في محل رفع مبتدأ محذوف الخبر[١]، «وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت (إنَّ) بعد مبتدأ هو في المعنى قول، وخبر(إنَّ) قول، والقائل واحد، نحو: خيرُ القولِ إنِّي أحمد الله»[٢] ، فالكسر على جعلها خبر جملة لـ(خير)، والفتح على وصلتها مصدر، خبر أيضًا.

وأوجز الشيخ الطوسي توجيهه للقراءات بهذا القول: «ومَن كسر جميع ذلك[٣] جعله مستأنَفًا، ولم يوقع (آمنَّا) عليه، ومَن نصب من ذلك جعله مفعولًا بإيقاع فعلٍ عليه»[٤].

وذهب الزمخشري(ت٥٣٨هـ) في بيان وجوه القراءات في همزة (إنَّ)، مذهبًا معنويًّا عازيًا ذلك؛ لاختلاف القائلين في السورة، فما كان من كلام الوحي فُتِح عطفًا على (أنَّهُ استمع ..)، وما كان من كلام الجن كُسِر عطفًا على (إنَّا سمعنا ...) المكسورة؛ لأنه مبتدأ محكي بعد القول، ورأى أنَّ كل النص على لسان الجن عدا قوله ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ للهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أَحَدًا﴾ و﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللهِ يَدْعُوهُ﴾ فهما من الوحي، فهو بذلك يرى صواب قراءة ابن كثير وأبي عمرو البصري؛ لأنهما من قرآ كذلك فحسب[٥].

ثانيًا/ أحرف متفرقة

١- في قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [سورة التوبة ، ١١٠].

وذكر شيخ الطائفة في الحرف (إِلَّا أَنْ) قراءتين:

الأولى: قراءة يعقوب وحده (إلى أنْ) على أنه حرف جر[٦].

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ، ٣٦١/١.

(٢) المصدر نفسه ، ١/ ٣٦١.

(٣) الظاهر أنه يريد قراءة نافع وأبي بكر ؛ كونها أكثر ما كسرت.

(٤) التبيان في تفسير القرآن ، ١٤٩/١٠.

(٥) ينظر: الكشاف ، ١١٤٥.

(٦) قرأ بها الحسن وأبو حاتم البصريان، فهي قراءة أهل البصرة. ينظر: إتحاف الفضلاء ، ٩٩/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ، ١٠/ ٣٨٩.

والثانية: قراءة باقي القُرَّاء (إِلَّا أَن) حرف استثناء(١).

ووجَّه الشيخ الطوسي القراءة على أنها حرف جر بقوله: «ومن قرأ (إلى أن تقطع) فإنه يريد حتى تَبْلى وتُقطَّع بالبلى ، أي لا تثلج قلوبهم بالإيمان أبدًا ولا ينزعون عن الخطيئة في بناء المسجد ولا يتوبون »(٢).

وهذا التوجيه نقلهُ الشيخ الطوسي عن أبي علي الفارسي دون الإشارة إليه، فضلًا عن ذلك، فالفارسي كان بصدد الحديث عن قراءة (إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ) ولم يورد القراءة بحرف الجر (إلى أن) من الأصل، فالظاهر أنَّ الشيخ الطوسي في نقل هذا التوجيه، أو قد يكون خطأً مطبعيًّا، لا يُحسب على الطوسي(٣).

والصواب في توجيهها أنَّ (إلى) حرف جر لانتهاء الغاية، وهي الأصل في ذلك، فتجُرُّ آخر الغاية مثل: سرتُ إلى آخر الليل، وتجر دون الآخر مثل: سهرتُ إلى منتصف الليل(٤).

فيكون توجيه دلالة الآية على هذه القراءة أنَّ (إلى) هنا جاءت بمعنى (حتى) التي هي حرف جر، وهي نوعان: الأولى/ تجر الاسم الصريح ، والثانية/ تجر (أن المصدرية) والفعل المنصوب بعدها.

و(إلى) هنا بمنزلة (حتى) الجارَّة لـ(أن المصدرية) وفعلها ، والتي تكون للغاية وتكون للتعليل والاستثناء أيضًا(٥).

فتكون دلالة الآية حتى تُقطع قلوب هؤلاء المنافقين الذي لا يزال بنيانهم ريبةً في قلوبهم إلى أن تُقطع بالموت، ولا ما اعتقدوه في بناء مسجد الضِّرار من الكفر ملازمًا لهم حتى يموتوا(٦).

---

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٥/ ٣٠٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ٥/٣٠٤.

(٣) ينظر: الحجة للقراء السبعة ، ٤/٢٣٠.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ، ٣/١٧.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ٣/ ١٧-١٨(الهامش).

(٦) المُوضح في وجوه القراءات وعللها ، ٣٨٠.

أما القراءة العامة (إلا أن تُقطع) فذكر الشيخ الطوسي أنَّ (إلا) هنا جاءت بمعنى (حتى)؛ لأنه استثنى من الزمان المستقبل و(حتى) تأتي لهذا المعنى ، والاستثناء هنا منتهٍ إلى حد المستقبل المتمثل بـ: تقطع قلوبهم(١).

فيكون المعنى أنه ما يزال هذا البناء الذي بنوه ريبةً في قلوبهم إلا وقت تقطع قلوبهم بالموت؛ ذلك أنه عند الموت تُقْطع الريبة وسائر النوازع البشرية(٢).

ويرى الطاهر بن عاشور(ت١٩٧٣هـ) أنَّ الاستثناء هنا تهكمي لا يُراد به حقيقةُ الاستثناء إنما هو تأكيد الشيء بما يشبه الضد كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ﴾(٣)، فالريبة باقيةٌ فيهم أبدًا إلا أن تُقطَّع قلوبهم، وما هي بمُقطَّعةٍ(٤).

٢- في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللهَ سَيُبْطِلُهُ إِنَّ اللهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [سورة يونس ، ٨١].

يذكر الشيخ الطوسي في كلمة (السحر) قراءتين هما:

الأولى: قراءة أبي عمرو البصري (ءالسحر) بهمزة استفهام.

والثانية: قراءة باقي القُرَّاء (السحر) من دون الهمزة(٥).

ونقل الشيخ الطوسي أغلب توجيه القراءتين عن أبي علي الفارسي، الذي ذكر في توجيه قراءة أبي عمرو التي جاءت بهمزة استفهام؛ لأن موسى(عليه السلام)كان عالمًا أنَّ ما جاءوا به سحرٌ ، وجاءت همزة الاستفهام معادلةً لـ(ما) التي تكون على هذا الوجه اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، خبرهُ الجملة الفعلية(جئتم به).

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٣٠٤/٥.

(٢) المُوضح في وجوه القراءات وعللها ، ٣٨٠.

(٣) سورة الأعراف ، ٤٠.

(٤) ينظر: التحرير والتنوير ، ١١/ ٣٦.

(٥) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٤١٦/٥.

أما كلمة (السحر) فهي بدلٌ من (ما) اسم الاستفهام فكان لا بد أن تُسبق باستفهام؛ ليكون معادلًا لـ(ما) ومساويًا لها، فالكلام على نحو الاستفهام ب(ما)، أما الهمزة فجاءت ضرورةً لتكون معادلةً لها(١).

وأجاز مكي بن أبي طالب في إعراب كلمة(السحر) على قراءة أبي عمرو الاستفهامية وجهًا آخرًا غير البدل من (ما) الاستفهامية، هو أن تكون خبرًا لمبتدأ محذوف على تقدير: أهو السحرُ ؟(٢).

وذكر القرطبي والعكبري وجهًا ثالثًا في إعراب كلمة(السحر) الاستفهامية، وهو أن تكون مبتدأً، خبره محذوف تقديره: ءالسحر جئتم به؟ أو السحر هو؟(٣).

أما القراءة الثانية من دون حرف الاستفهام فهي على الإخبار أي: أنَّ موسى(عليه السلام) يُخبرهم أنَّ ما جاءوا به من السحر سيبطله الله تعالى بقدرته؛ لأنه مجردُ سحرٍ، ويترتب على هذه القراءة من المعنى أن تكون (ما) موصولة وتكون جملة(جئتم به) صلة لها ، و(السحر) خبر (ما) الموصولة(٤).

وهذا الاستعمال يكون في التحقير تجاه شيءٍ من أنه أمرٌ هيَّن على غيركم الإتيان به أو إبطاله(٥).

وأوضح الخليل(ت١٧٠هـ) في معرض حديثه عن الرفع بالأسماء الموصولة التي سمَّاها (الناقصة) والتي لا بد له من صلات تُكمَّل معناها وتكون جوابًا مرفوعًا لها ، لذا وجَّه إعراب كلمة (السحر) هنا على الخبر(٦).

نفهم مما تقدم الفوارق الدلالية والنحوية بين وجود حرف الاستفهام على القراءة البصرية في هذه الآية من عدمه مع تقارب كلتا القراءتين في المعنى بالعموم.

---

(١) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٥/ ٤١٧ ، والحجة للقراء السبعة ، ٥/٢٩٠.

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ١/ ٥٢١.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ، ١١/ ٢٩، إملاء ما منَّ به الرحمن ، ٢/ ٣٢.

(٤) ينظر: التبيان في تفسير القرآن ، ٥/ ٤١٧ ، والحجة للقراء السبعة ، ٥/٢٩٢.

(٥) ينظر: التحرير والتنوير ، ١١/ ٢٥٦.

(٦) ينظر: الجمل في النحو ، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ١٥٧-١٥٨.

وبهذا يتم الفصل الثالث بما تمكن الباحث من استقرائه في القراءات التي وجهها الشيخ الطوسي نحويًّا، وبيان الاستفادة منها دلاليًّا، عسى أن ينتفع بها الباحثين في هذا الشأن اللغوي والدلالي المهم.

خاتمة البحث ونتائجه

الخاتمة ونتائج البحث

شغلت القراءات القرآنية جانبًا كبيرًا في تفسير التبيان، وتصدرت أغلب الأحيان كلام الشيخ الطوسي، في تفسيرهِ للآية التي يوردها، ويبرز المعاني والدلالات التي توجد بها هذه القراءة في الآية القرآنية، أما أهم النتائج فكانت كالآتي:

١- اتَّكأ الشيخ الطوسي في توجيه عددٍ من القراءات القرآنية على توجيه علماءَ سابقين، كان أبرزهم أبو علي الفارسي، الذي يذكر اسمه ثم ينقل توجيههُ بالنص، وأحيانًا أُخرى ينقل توجيهه دون اسمهِ، كما نقل آراء جملة من العلماء الآخرين، أبرزهم الفراء والزجاج والأخفش الأوسط والرماني وأبو العباس ثعلب وغيرهم.

٢- اكتشف البحث في توجيه القراءات القرآنية عند الشيخ الطوسي بعض التباين؛ ففي حين اكتفى ببعضة كلماتٍ في توجيه عدد من القراءات، نراه يفصل القول في قراءات أخرى حدَّ الإسهاب، مما يعبّر عن ذوقه اللغوي، ومعرفته الواسعة بأصول اللغة ومعانيها المترتبة على هذه المعنى أو ذاك، مما أعطى المُفسر أدواتٍ لغويةٍ، تعطي التفسير سعةً وثراءً لغويًّا كبيرًا.

٣- اهتمام الطوسي بالقراءات القرآنية وتعددها كان واضحَ المعالم؛ فقد ذكر في بعض الكلمات ست قراءات مختلفة كما في إمالة كلمة ﴿طَهَ﴾، وفي بعضها أربع قراءات، كما في إمالة أواخر سورة الشمس، في همزة (إنَّ) في سورة الجن، التي توزعت القراءات فيها بين الكسر والفتح ، وفي صلة الهاء في كلمة (وَيَتَّقه)، التي توزعت قراءات القراء فيها بين الإشباع والاختلاس والإسكان والكسر دون صلة، وفي بعضها ثلاث قراءات، وفي الهمزة في كلمة (دُرِيٌّ) في سورة النور، وفي كلمة (سواء)، حيث نقل فيها ثلاثة أوجه موزَّعة على الحالات الإعرابية للأسماء، بالرفع والنصب والجر، وفي كلمة(تَشَابهَ)، حيث يذكر فيها: ضم الهاء على أنها فعلٌ مضارعٌ وهي قراءة الحسن البصري، و(متشابهٌ)، اسمًا منونًا، وهي قراءة الأعمش، والثالثة قراءة جمهور القراء(تَشَابهَ) فعلًا ماضيًا، وسائر الآيات ذكر فيها قراءتين اثنين.

٤- ضَمَّن الشيخ الطوسي بعض عقائد الإمامية بشكلٍ واضحٍ في تفسير الآيات القرآنية، وتوجيه قراءاتها التي يوردها، مثل قصة إبراهيم (عليه السلام) وآزر، في تفسير سورة الأنعام، حيث أشار الشيخ الطوسي إلى عقيدة الإمامية في كون جميع آباء النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) موحدين، ومن ضمنهم إبراهيم، جده الأعلى، وصولًا لآدم(عليه السلام)، وكما في قصة نوح(عليه السلام) وتنزيههِ، من الخطأ، ويوضح ذلك ما أوردناه من قول الشريف المرتضى(ت٤٣٦هـ) أستاذ الطوسي.

٥- رجَّح الشيخ الطوسي عددًا من القراءات القرآنية على غيرها؛ عازيًا ذلك للمعاني التي تجود بها القراءة المُرجَّحة على نظيرتها المَرجوحة، كما في ترجيحه قراءة (مالك) على (ملك)، إذ ذهب إلى أنَّ (مالك) أبلغ في المدح الله تعالى؛ لأنه ينفرد بالملك وحده على معناها، وبملك جميع الأشياء فكانت أبلغ في ذلك.

٦- يقدم الشيخ الطوسي في تفسير التبيان درسًا صوتيًّا متكاملاً في توجيه القراءات، كما في توجيهه الإدغام إلى قرب مخارج الأصوات وتشابه الصفات، وتعليل القراءة بالإمالة بين الأصل والفرع في بناء الكلمة، وكذا القراءة بالهمزة والقراءة بتركها، والهاء وعلة إشباعها واختلاسها.

٧- وخير ما يقدمه الطوسي بعد ذلك في الدرس النحوي، حيث قدَّم فيه الأوجه النحوية للقراءات القرآنية، معتمدًا على معرفته في أبواب النحو، وآراء العلماء الذي عرض آراءهم، في توجيه الاختلافات في الأسماء بين القراءة بالرفع والنصب والجر، والأفعال الماضية والمضارعة، التي كان العطف وتركه العامل الأساس في معرفة الوجه الأعرابي، وغيرها من المباحث، التي جعلت من(التبيان في تفسير القرآن) روضةً تفسيريةً، غنيةً بالمعاني والدلات المُتأتَّيةِ من التوجيه اللغوي لها.

وهنالك نتائج أخرى يمكن للقارئ معرفتها حين يقرأ الرسالة بتمعن وتدبر، عسى أن تكون نافعةً للدرس اللغوي والدلالي، وما توفيقي إلا بالله.

قائمة المصادر والمراجع

قائمـــــــــة المصادر والمراجع.

*القرآن الكريم.

أولًا/ الكتب المطبوعة.

١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٥م.

٢) إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا(ت١١١٧هـ)، تح: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

٣) أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي- أبو عمرو بن العلاء: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.

٤) أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، (د.ط)، ٢٠٠٩م.

٥) أحكام قراءة القرآن الكريم: شيخ المقارئ المصرية محمود خليل الحصري، ضبطه وعلق عليه: محمد طلحة بلال منيار، المكتبة المكية- دار البشائر الإسلامية، ط٢، ١٤١٧هـ.

٦) أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة(ت٢٧٦هـ)، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٧) الإدغام الكبير: الإمام أبو عمرو زبان بن العلاء بن عمار البصري(ت١٥٤هـ)، تح: الشيخ أنس بن محمد حسن مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

٨) الإدغام الكبير: الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت٤٤٤هـ)، تح: عبد الرحمن حسن العارف، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٣م.

٩) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

١٠) أسرار التكرار في القرآن المسمى (البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان: تاج القراء محمود بن حمزة الكرماني(ت٥٠٥هـ)، تح: عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة، (د.ط)، (د.ت).

١١) أسرار العربية: الإمام أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبو سعيد الأنباري(ت٥٧٧هـ)، عُني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي في دمشق، (د.ط)، (د.ت).
١٢) أُسس علم اللغة: ماريو باي، ترجمة وتعليق: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٨، ١٩٩٨م.
١٣) أصوات اللغة: د. عبد الرحمن أيوب، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ط٢، ١٩٦٨م.
١٤) الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٥، ١٩٧٥م.
١٥) أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، الرباط – المغرب، ط ٢، ١٩٨٣م.
١٦) الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي(٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.
١٧) الإضاءة في بيان أصول القراءة: محمد علي الضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، ط١، ١٩٩٩م.
١٨) إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين الدرويش، دار اليمامة –دار ابن كثير، دمشق/ بيروت، (د.ط)، (د.ت).
١٩) إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت٣٣٨هـ)، اعتنى به: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت– لبنان، ط٢، ٢٠٠٨م.
٢٠) الأغاني: أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني(ت٣٥٦هـ)، تح: د. إحسان عباس وآخرون، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
٢١) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن ابن أبي الوفاء الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٧٥م.
٢٢) الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروني، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦م.
٢٣) الإمالة في القراءات واللهجات العربية: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار ومكتبة الهلال – دار الشروق، بيروت، (د.ط)، ٢٠٠٨م.

٢٤) إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: أبو البقاء عبد الله الحسين بن عبد الله العكبري(ت٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (د.ط)، (د.ت).
٢٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي(٦٢٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٦م.
٢٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات بن الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تح: د. جودة مبروك محمد، الناشر مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
٢٧) أوزان الأفعال ومعانيها: هاشم طه شلاش، مكتبة لسان العرب، مطبعة الآداب–النجف الأشرف، (د.ط)، ١٩٧١م.
٢٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: الإمام أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري(ت٧٦١هـ)، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، (د.ط)، (د.ت).
٢٩) بحر العلوم: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي(٣٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٣م.
٣٠) البرهان في علوم القرآن: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(٧٩٤هـ)، تح:د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي وآخرون، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٠م.
٣١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي(٩١١هـ) ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابلي ، مصر، ط١، ١٩٦٤م.
٣٢) البيان في تفسير القرآن: السيد أبو القاسم الخوئي، منشورات أنوار الهدى النجف – العراق، ط٨، ١٩٨١م.
٣٣) البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ(ت٢٥٥هـ) ، تح: عبد السلام هارون ، الخانجي ، مصر ، (د.ط) ، ١٩٩٨م.
٣٤) تاج العروس من جواهر القاموس: السيد محمد مرتضى الحسني الزبيدي(ت١٢٠٥هـ)، تح: علي هلالي، مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٧م.

٣٥) تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر(ت٥٧١هـ)، تحقيق ودراسة: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرمة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٣٦) تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم قتيبة(٢٧٦هـ) ، شرح ونشر: السيد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، ط٢، ١٩٧٣م.
٣٧) التبيان في إعراب القرآن: العلامة النحوي الإمام محب الدين أبو البقاء عبد الله الحسين بن أبي البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)، بيت الأفكار الدولية، الرياض – السعودية، (د.ط)، (د.ت).
٣٨) التبيان في تفسير القرآن: أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠هـ) ، تحقيق وتصحيح: أحمد قصير حبيب العاملي ، دار إحياء التراث العربي، (د.ط) ، (د.ت).
٣٩) التذكرة في القراءات الثمان: الإمام أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون المقرئ الحلبي(ت٣٩٩هـ) ، تح: أيمن رشدي سويد ، ط١، ١٩٩١م.
٤٠) التشكيل الصوتي في اللغة العربية-فونولوجيا العربية: د. سلمان حسن العاني، ترجمة: د.ياسر الملاح، النادي الأدبي الثقافي، جدة_ المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٨م.
٤١) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: د. الطيب البكوش، تونس، ط٣، ١٩٩٢م.
٤٢) التطبيق الصرفي: د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية ، بيروت ، (د.ط) ، (د.ت).
٤٣) التطور اللغوي للغة العربية: براجستراسر، أخرجه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط٢ ، ١٩٩٤م.
٤٤) تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ، ط١ ،١٩٩٣م.
٤٥) تفسير التحرير والتنوير: سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس ، (د.ط) ، ١٩٨٤م.

٤٦) تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب: الإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر المشتهر بخطيب الري(ت٦٠٤هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨١م.

٤٧) تفسير غريب القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة(ت٢٧٦هـ) ، تح: السيد أحمد صقر ، دار الكتب العملية ، بيروت- لبنان ، (د.ط) ، ١٩٧٨م.

٤٨) تنزيه الأنبياء: للسيد الشريف المرتضى علم الهدى ، صححته وعلقت عليه: فاطمة قاضي شعار، منشورات المدرسة العليا للشهيد المطهري ، طهران ، ط١ ، ١٤٢٢هـ.

٤٩) تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت٣٧٠هـ) ، حققه وقدم له: عبد السلام هارون ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، (د.ط) ، ١٩٦٤م.

٥٠) التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتاب الحجة للقراء السبع: د. سحر سويلم راضي ، بلنسية للنشر والتوزيع ، المنوفية-مصر ، ط١ ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٥١) التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني(ت٤٤٤هـ) ، تح: د. حاتم صالح الضامن ، مكتبة الصحابة ، الشارقة- الإمارات ، ط١ ، ٢٠٠٨م.

٥٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر بن جرير الطبري(٣١٠هـ) ، تح: د. عبد الله بن الحسن التركي ، دار هجر ، السعودية ، (د.ت).

٥٣) جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت، ط٣٠ ، ١٩٩٤م.

٥٤) الجامع لأحكام القرآن والمُبيِّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي(ت٦٧١هـ) ، تح: د. عبد الله عبد الحسن التركي وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٦م.

٥٥) جلاء بصري في قراءة الحسن البصري: د. توفيق إبراهيم ضمرة ، المكتبة الوطنية، عمان ، ط١، ٢٠١٠م.

٥٦) الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ) ، تح: د. فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٥٧) الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت ٣٤٠هـ)، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – دار الأمل، بيروت ، ط١، ١٩٨٤م.
٥٨) حاشية الشهاب المسماة (عناية القاضي وكفاية الراضي) على تفسير البيضاوي: القاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي(ت١٠٦٩هـ)، ضبطه وخرجه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٧م.
٥٩) حجة القراءات: الإمام الجليل أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٩٧م.
٦٠) الحجة في القراءات السبع: الإمام الحسين بن أحمد بن خالويه(ت٣٧٠هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ،بيروت ، ط٣، ١٩٧٩م.
٦١) الحجة للقراء السبعة: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي(ت٣٧٧هـ)، تح: بدر الدين قهوجي–بشير جويجابي ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٧م.
٦٢) الحركات في اللغة العربية– دراسة في التشكيل الصوتي: د. زيد خليل القرالة، عالم الكتب الحديث ، إربد– الأردن ، ط١، ٢٠٠٤م.
٦٣) الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية: سليمان فياض ، دار المريخ للنشر ، الرياض – المملكة العربية السعودية ، (د.ط) ، ١٩٩٠م.
٦٤) خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٤، ١٩٩٧م.
٦٥) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) ، تح: محمد علي النجار ، دار الكتب العلمية ، القاهرة – مصر ، ط٢ ، ١٩٥٢.
٦٦) الخلاف بين النحويين(دراسة–تحليل–تقويم): د. السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، (د.ط)، ١٤٠٥هـ–١٩٨٤م.
٦٧) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم ، دمشق ، (د.ط) ، (د.ت).
٦٨) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: د. غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، عمان– الأردن ، ط٢، ٢٠٠٧م.
٦٩) دراسة الصوت العربي: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة ، (د.ط) ، ١٩٩٧م.

٧٠) دروس التصريف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (د.ط)، ١٩٩٥م.
٧١) دروس في أصول فقه الإمامية: د. عبد الهادي الفضلي، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، قم -إيران، ط١، ١٤٢٠هـ.
٧٢) دروس في علم أصوات العربية: جان كانتينو، نقله إلى العربية: صالح القرمادي ، مركز الدراسات والبحوث ، الجامعة التونسية ، (د.ط) ، ١٩٦٦م.
٧٣) ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي(ت٣٥٠هـ)، تح: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٣م.
٧٤) ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت: دراسة وتبويب: د. مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت -لبنان ، ط١، ١٩٩٣م.
٧٥) ديوان الخنساء: اعتنى به وشرحه: حمدو طماس ، دار المعرفة ، بيروت-لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٧٦) ديوان النمر بن تولب العكلي: جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م.
٧٧) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: العلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني، دار الأضواء، بيروت ، ط٣، ١٩٨٣م.
٧٨) رسالة في أسباب حدوث الحروف: للشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا(ت٤٢٨هـ) ، تح: محمد حسان الطيان ويحيى مير علم ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، (د.ط) ، ١٩٨٣م.
٧٩) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: الإمام العلامة أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ)، تح: د. أحمد حسن فرحات ، دار عمار ، الأردن ، ط٣، ١٩٩٦م.
٨٠) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: العلامة أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الآلوسي البغدادي(ت١٢٧٠هـ) ، ضبطه: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٩٤م.
٨١) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: العلامة المتشيع الميرزا محمد باقر

الموسوي الخوانساري ، تح: أسد الله إسماعليان ، عنيت بنشره مكتبة إسماعليان ، قم – إيران ،(د.ط). (د.ت).

٨٢) زاد المسير في علم التفسير: أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي الدمشقي(٥٩٧هـ) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط٣، ١٩٨٤م.

٨٣) السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس التميمي المعروف بابن مجاهد(٣٢٤هـ) ، تح: شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر، (د.ط) ، ١٩٧٢.

٨٤) سر صناعة الأعراب: أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) ، تح: د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط٣ ، ١٩٩٣م.

٨٥) سؤالات نافع الأزرق إلى عبد الله بن عباس: د. إبراهيم السامرائي، مطبعة المعارف، بغداد ، د.ط ، ١٩٦٨م.

٨٦) سير أعلام النبلاء: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨هـ) ، تح: شعيب الأرنؤوط وأكرم البوشي ، مؤسسة الرسالة ، (د.ط) ، (د.ت).

٨٧) شرح ابن عقيل: قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني(ت٧٩٦هـ) ، دار مصر للطباعة– دار التراث ، القاهرة ، ط٢٠ ، ١٩٨٠م.

٨٨) شرح التسهيل لابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي(ت٦٧٢هـ) ، تح: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٩٩٠م.

٨٩) شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري(ت٩٠٥هـ) ، تح: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٠م.

٩٠) شرح الرضي على الكافية: الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي(ت٦٨٦هـ) ، تصحيح: يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي– ليبيا ، ط٢، ١٩٩٦م.

٩١) شرح الشاطبية: الإمام جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) ، تح: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب ، مكتبة قرطبة ، ط١ ، ٢٠٠٤م.

٩٢) شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت٦٤٣هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٩٣) شرح شافية ابن الحاجب: الشيخ رضي الدين بن الحسن الاستراباذي النحوي(ت٦٨٦هـ)، تح: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢م.

٩٤) شعر نصيب بن رباح: د. داود سلوم ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، (د.ط) ، ١٩٦٨م.

٩٥) صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(٢٥٦هـ) ، دار ابن كثير ، دمشق- سوريا ، ط١، ٢٠٠٢م.

٩٦) طبقات المعتزلة: أحمد بن يحيى بن المرتضى ، عُني بتحقيقه: سوسنه ديفلد- فلزر، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، طبعة جديدة ، ٢٠٠٩م.

٩٧) علم الأصوات: د. كمال بشر ، دار غريب ، القاهرة-مصر ، (د.ط) ، ٢٠٠٠م.

٩٨) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: د. محمود السعران ، دار النهضة العربية ، بيروت، (د.ط) ، (د.ت).

٩٩) علوم القرآن: السيد محمد باقر الحكيم، مجمع الفكر الإسلامي، ط ٣منقحة ومزيدة، ١٤١٤هـ.

١٠٠) العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ) ، تح: د. مهدي المخزومي _د. إبراهيم السامرائي ، (د.ط) ، (د.ت).

١٠١) غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار: الإمام المقرئ الحافظ أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني العطار(٥٦٩هـ) ، تحقيق ودراسة: د. أشرف محمد فؤاد طلعت ، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ، ط١ ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٠٢) غاية النهاية في طبقات القراء: أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري(٨٣٣هـ) ، تح: براجشتراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٦م.

١٠٣) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني(ت١٢٥٠هـ) ، تح: د. عبد الرحمن عميرة ، دار الوفاء ، (د.ط) ، ١٩٩٢م.

١٠٤) الفهرست: شيخ الطائفة الإمام أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي(ت٤٦٠هـ) ، تح: الشيخ جواد القيومي ، مؤسسة نشر الفقاهة ، ط٢ ، ١٤٢٢هـ.

١٠٥) الفهرست: محمد بن إسحاق المعتزلي المعروف بابن النديم(ت٣٨٤هـ) ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، (د.ط) ، (د.ت).

١٠٦) في الأصوات اللغوية– دراسة في أصوات المد العربية: د. غالب فاضل المطلبي ، دار الشؤون الثقافية ، العراق ، ١٩٨٤م.

١٠٧) في البحث الصوتي عند العرب: د. خليل إبراهيم العطية ، منشورات دار الجاحظ ، بغداد ، (د.ط) ، ١٩٨٣م.

١٠٨) في اللهجات العربية: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٦٥م.

١٠٩) القراءات الشاذة وضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية: عبد العلي المسؤول، دار ابن القيم– دار عفان، ط١، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.

١١٠) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية–منهج لساني معاصر: د. سمير شريف استيتية ، عالم الكتب الحديث ، إربد– الأردن ، (د.ط) ، ٢٠٠٥م.

١١١) القراءات القرآنية تاريخ وتعريف: د. عبد الهادي الفضلي ، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ط٤ ، ٢٠٠٩م.

١١٢) القراءات المتواترة وأثرها في اللغة العربية والأحكام الشرعية والرسم القرآني: محمد الحبش ، دار الفكر ، دمشق ، ط١ ، ١٤١٩هـ–١٩٩٩م.

١١٣) القرآن الكريم وروايات مدرسة الخلفاء: السيد مرتضى العسكري، منشورات كلية أصول الدين ، قم– إيران ، ط٣، ١٤٢٤هـ.

١١٤) كتاب الأقناع في القراءات السبع: أبو جعفر أحمد بن علي بن خلف الأنصاري ابن الباذش(ت٥٤٠هـ) ، حققه وقدم له: د. عبد المجيد قطامش ، جامعة أم القرى –مكة المكرمة ، ط٢، ٢٠٠١م.

١١٥) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد(إعراب ، معانٍ ، قراءات): العلامة الحافظ المقرئ المنتجب الهمذاني(٦٤٣هـ) ، تح: محمد نظام الدين الفتيح ، مكتبة دار الزمان ، المدينة المنورة ، ط١ ، ٢٠٠٦م.

١١٦)الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الشهير بـ سيبويه(١٨٠هـ) ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣، ١٩٩٦م.
١١٧)الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخورازمي(ت٥٣٨هـ)، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت– لبنان ، ط٣ ، ٢٠٠٩م.
١١٨)الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت٤٣٧هـ) ، تح: د. محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٤م.
١١٩) الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر د. عبد الفتاح الحموز، دار عمار–دار البيارق، عمان، ط١، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
١٢٠)اللباب في تهذيب الأنساب: عز الدين ابن الأثير الجزري، مكتبة المثنى ، بغداد ، (د.ط) ، (د.ت).
١٢١)اللباب في علوم الكتاب: الإمام المفسر أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحلبي(ت ٨٨٠هـ) ، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود –الشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ، ط١ ، ١٩٩٨م.
١٢٢)لسان العرب: الإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري ، دار المعارف ، القاهرة ، (د.ط) ، (د.ت).
١٢٣)لطائف الاشارات لفنون القراءات: أبو العباس أحمد بن محمد بن أبو بكر القسطلاني(ت٩٣٢هـ) تح: مركز الدراسات القرآنية ، المدينة المنورة ، (د.ط) ، ١٤٣٤هـ.
١٢٤)اللهجات العربية في القراءات القرآنية: د. عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية –مصر ، ١٩٩٦م.
١٢٥)ما تبقى من أراجيز أبي محمد عبد الله بن ربعي بن خالد الحذلمي الفقعسي الأسدي: جمعهُ د. محمد جبار المعيبد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ط١، ٢٠٠١م.
١٢٦)مباحث في علوم القرآن: د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٠، ١٩٧٧م.

١٢٧) المبسوط في القراءات العشر: أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني(ت٣٨١هـ) ، تح: سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق ،(د.ط) ، ١٩٨٠م.

١٢٨) متشابه القرآن: القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني(ت٤١٥هـ) ، تح: د. عدنان محمد زرزور ، دار التراث ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٦٥م.

١٢٩) مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي(ت٢١٠هـ) ، عارض أصوله: د. محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (د.ط) ، (د.ت).

١٣٠) مجالس العلماء: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٤٠هـ) ، تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٩م.

١٣١) مجمع البيان في تفسير القرآن: أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي(ت٥٦٨هـ) ، دار العلوم ، بيروت – لبنان ، ط١، ٢٠٠٥م.

١٣٢) محاضرات في علوم القرآن: غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان- الأردن، ط٢، ١٩٩٩.

١٣٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تح: علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٩٤م.

١٣٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي(٥٤٦هـ) ، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ط١ ، ٢٠٠١م.

١٣٥) مخارج الحروف وصفاتها: الإمام أبو الأصبغ السُّماتي الإشبيلي المعروف بابن الطحان(بعد٥٦٠) ، تح: د. محمد يعقوب تركستاني ، مكة المكرمة ، ط١، ١٩٨٤م.

١٣٦) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، (د.ط) ، (د.ت).

١٣٧) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الدكتور مهدي المخزومي، شركة مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط١ ، ١٩٥٨م.

١٣٨)مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ: ابن الطحان السُماتي(٥٦١هـ) ، تح: د. حاتم صالح الضامن ، مكتبة الصحابة ، الشارقة- الإمارات ، ط١، ٢٠٠٧م.

١٣٩)المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل(ت٧٩٦هـ) ، تح: د. محمد كامل بركات ، دار المدني ، جدة ، (د.ط) ، ١٩٨٤م.

١٤٠)معاني القرآن الكريم: الإمام أبو جعفر النحاس(ت٣٣٨هـ) ، تح: الشيخ محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى ، ط١ ، ١٩٨٨م.

١٤١)معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج(ت٣١١هـ) ، شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨م.

١٤٢)معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الشهير بـ الأخفش الأوسط(٢١٥هـ) ، تح: هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (د.ط) ، ١٩٩٠م.

١٤٣)معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣م.

١٤٤)معاني النحو: د. فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٠م.

١٤٥)معجم مقاييس اللغة: أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ) ، تح: عبدالسلام محمد هارون ، دار الفكر ، (د.ط) ، ١٩٧٩م.

١٤٦)معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(٧٤٨هـ) ، تح : د.طيار آلتي قولاج ، استانبول، (د.ط) ، ١٩٩٥م.

١٤٧)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) ، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك- محمد علي حمد الله ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت-لبنان ، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٤٨)المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ) ، تح: د. فخر صالح قدارة ، دار عمار ، عمان ، ط١ ، ٢٠٠٤م.

١٤٩)المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد: الإمام حسن بن قاسم النحوي ، تح: جمال السيد رفاعي ، مكتبة أولاد الشيخ للتراث ، مصر ، (د.ط) ، (د.ت).

١٥٠) المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد(ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٩٤م.

١٥١) المقطع الصوتي في العربية: د. صباح عطيوي عبود، دار الرضوان، عمان، ط١، ٢٠١٤م.

١٥٢) الممتع في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي(ت٦٦٩هـ) ، تح: د. فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٩٨٧م.

١٥٣) مناهج البحث في اللغة: د. تمام حسان ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، د.ط ، ١٩٩٠م.

١٥٤) مناهل العرفان في علوم القرآن: الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني(١٣٦٧هـ)، تح : فواز أحمد زمرلي ، دارت الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ط١، ١٩٩٥م.

١٥٥) منجد المقرئين ومرشد الطالبين: أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري(٨٣٣هـ) ، تح : ناصر محمدي محمد جاد ، دار الآفاق العربية ، القاهرة – مصر ، ط ١ ، ٢٠١٠م.

١٥٦) المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني: أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) ، تح: إبراهيم مصطفى –عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم ، القاهرة ، ط١، ١٩٥٤م.

١٥٧) المنهج الصوتي للبنية العربية– رؤية جديدة في الصرف العربي: د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (د.ط) ، ١٩٨٠م.

١٥٨) الموضح في وجوه القراءات وعللها: الإمام أبو عبد الله نصر بن علي بن محمد الشيرازي المعروف بابن أبي مريم(٥٦٥هـ) ، تح: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٩م.

١٥٩) الميزان في تفسير القرآن: للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي ، منشورات دار الأعلمي ، بيروت–لبنان ، ط١ المحققة ، ١٤١٧هـ–١٩٩٧م.

١٦٠) النشر في القراءات العشر: الحافظ أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري(ت٨٣٣هـ)، تح: د. السالم محمد محمود الشنقيطي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ، ١٤٣٥هـ.

١٦١) النكت والعيون (تفسير الماوردي)، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري(٤٥٠هـ)، دار الكتب العلمية ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، (د.ط)، (د.ت).
١٦٢) الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبعة: عبد الفتاح عبد الغني القاضي(ت١٤٠٣هـ) ، مكتبة السوادي للتوزيع ، جدة_ السعودية ، ط٤ ، ١٩٩٢م.
١٦٣) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن خلف بن محمد بن خلكان (٦٨١هـ)، تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت ، (د.ط)، ١٩٦٨م.

ثانيًا/ الرسائل والأطاريح.

١) الأوجه الإعرابية في قراءات أهل البصرة وأثرها في دلالة النص القرآني: أسامة صباح عبد الله الرفاعي، جامعة البصرة، ٢٠٠٤م. (رسالة ماجستير).
٢) توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية: لغةً وتفسيرًا وإعرابًا: عبد العزيز بن علي عبد العزيز الحربي، جامعة أم القرى– مكة المكرمة،١٤١٧هـ. (رسالة ماجستير).
٣) دلالة المشتقات وإعمالها في الربع الثاني من القرآن الكريم (دراسة نحوية صرفية دلالية): جويرية محمد اليمني، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٥م (رسالة ماجستير).
٤) عيسى بن عمر وآراءه اللغوية وقراءته: حاكم محمد علي أبو شارب، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، الأردن، ٢٠١٠ (رسالة ماجستير).
٥) القراءات القرآنية في تفسير(التبيان في تفسير القرآن) للطوسي(ت٤٦٠هـ) دراسة في مستويات اللغة: تماضر قائد راضي الحاتمي، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٧م.(أطروحة دكتوراه)
٦) الموضح لمذاهب القراء واختلافاتهم في الفتح والإمالة للإمام المقرئ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (المتوفى سنة ٤٤٤هـ) – دراسة وتحقيق: محمد شفاعت رباني، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ، ١٩٩٠م (رسالة ماجستير).
٧) موفق الشيعة من القراءات القرآنية دراسة نقدية – مقارنة، آلاء محمد إبراهيم علان، الجامعة الأردنية، ٢٠١٥ (رسالة ماجستير).

ثالثًا/ البحوث المنشورة.

١) الدلالة الزمنية للأسماء في اللغة العربية: اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر نموذجًا: محمد حسن قواقزة ، الجامعة الأردنية ، مج٤٢ ، العدد١ ، ٢٠١٥(بحث منشور).

٢) الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية(أهميته- مصطلحاته-أغراضه) ، د. عبد الفتح محمد ، مجلة جامعة دمشق ، مج٢٢، العدد ١+٢ ، ٢٠٠٦م. (بحث منشور).

٣) القراءات القرآنية بين البصريين والكوفيين: أسامة حاتم السيد، المجلة العلمية لكلية الآداب، مج ١٠ /عدد ٢، جامعة دمياط ، ٢٠٢١ (بحث منشور).

٤) النصب على الصرف عند الخليل والفراء: د. حماد بن محمد الثمالي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد١٧، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦(بحث منشور).

Abstract

The subject of Qur'anic readings and their semantic orientation, according to language levels, is one of the most important fields of language study, which goes in the heart of understanding and interpreting the Qur'anic text, and realizing its purposes. Therefore, the study chose one of the most famous Qur'anic interpretations, which is (Al-Tibyan fi Tafsir Al-Qur'an) by Sheikh Al-Tusi (d. 460AH).

The study was divided into three chapters, preceded by an introduction and followed by a conclusion.

The introduction talks about some concepts related to readings. The first chapter deals with phonetic guidance, the second chapter deals with morphological guidance, and the third chapter deals with grammatical guidance. The study's approach was descriptive-analytical, by presenting the Qur'anic applications of interpretation, analyzing them, and stating the opinion of Sheikh Al-Tusi and other scholars about them.

As for the most important results of the research, Sheikh Al-Tusi preferred a number of Qur'anic readings over others. Attributing this to the meanings that the more likely reading has over its more likely counterpart.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Res
University of Misan
College of Education
Department of Arabic

Linguistic Orientation for the Readings of the People of Basra in the Interpretation of Al-Tibyan by Sheikh Al-Tusi (d. 460AH)

A Thesis Submitted by

Jaafar Muhammad Hussein

To the Council of the College of Education –University of Misan as a Fulfillment of Requirements for Master's Degree in Arabic Language and its Arts

Under the Supervision of

Prof. Sabah Idan Hammoud (Ph. D)

2023 A D 1445 A H